المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

دور الإعلام الجديد في دعم منظمات المجتمع المدني

دراسة حالة الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: اتصال، عولمة وضبط النزاعات

من إعداد الطالب:
وشان عبد الرؤوف

تحت إشراف الأستاذ:
د بوراس خليفة

أعضاء لجنة المناقشة:

د :هارون مليكة.....رئيسا

د بوراس خليفة.....مقررا

د زغلامي العيد.....عضوا

السنة الدراسية: 2015/2013

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

دور الإعلام الجديد في دعم منظمات المجتمع المدني

دراسة حالة الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: اتصال، عولمة وضبط النزاعات

من إعداد الطالب:
وشان عبد الرؤوف

تحت إشراف الأستاذ
د بوراس خليفة

السنة الدراسية: 2015/2013

شـــكر وتقديـــر

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات على عظيم فضله وكثير عطائه

لأن وفقني لانجاز وإتمام هذا العمل.

ولأن حسن السجية يوجب إبداء الشكر، يشرفني أن أتقدم بجزيل

شكري وخالص إمتناني لأستاذي " الدكتور بوراس خليفة"

الذي تحمل عناء الإشراف والإرشاد والتوجيه.

كما لا يفوتني شكر كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة.

الإهداء:

إلى روحه الطاهرة...

إلى من تعب وربى...

إلى من كان سندا قويا لي في حياتي كلها...

إلى من اختاره الحق جل وعلى إلى جواره قبل أن أنهي ما أتمنى

إلى أبي الغالي (وشان محمد الطاهر) رحمه الله

إلى من رسمت خطواتي بدعواتها، وأثقلت كاهلي بأفضالها وما كنت

لأفيها حقها؛ أمي أطال الله في عمرها

إلى زوجتي صبرينة شمس حياتي

محتــويات الدراسة:

كلمة شكر..... III

الإهداء..... III

الملخص..... III

مقدمـــــة.....01

الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهومي الإعلام الجديد والمجتمع المدني

المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم الإعلام الجديد.....17

1 / المداخل النظرية لدراسة الإعلام الجديد..... 17

2/ مفهوم الإعلام الجديد.....25

3/خصائص وسمات الإعلام الجديد.....32

4/الأشكال الرئيسية للإعلام الجديد.....37

المبحث الثاني: التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني.....44

1/ الخلفية التاريخية لمفهوم المجتمع المدني.....44

2/ تعريف المجتمع المدني وخصائصه.....60

3/ المجتمع المدني (الأركان والوظائف) 67

الفصل الثاني: التأثير المستدام للإعلام الجديد على منظمات المجتمع المدني

المبحث الأول: إشكالية العلاقة بين الإعلام الجديد ومنظمات المجتمع المدني.....76

1/الإعلام الكلاسيكي والمجتمع المدني بين تلاقي الأهداف وتصادمها.....76

2/ الفضاء الالكتروني وبناء الرأسمال الاجتماعي..... 80

3/ الإعلام الجديد والتنمية السياسية.....85

4/ الإعلام الجديد والحراك السياسي الاجتماعي.....91

المبحث الثاني: تفعيل منظمات المجتمع المدني عبر الإعلام الجديد.............................98

1/ تعزيز قيم المواطنة...98

2/ تفعيل الانخراط الجمعوي...103

3/تقوية المجتمع المدني 110

4/ الإعلام الجديد وتشكيل المجتمع المدني الافتراضي.................................119

المبحث الثالث: واقع الإعلام الجديد والمجتمع المدني في الجزائر..............................126

1/ واقع الإعلام الجديد في الجزائر..126

2/ واقع المجتمع المدني في الجزائر...136

الفصل الثالث: الإعلام الجديد كآلية لتفعيل الرابطة الجزائرية لدفاع عن حقوق الإنسان

المبحث الأول: تقديم نظرة عامة حول المنظمة...146

1/ نشأة الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.. 146

2/ الهيكل التنظيمي للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.............................147

3/ أهداف الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان..148

المبحث الثاني: بناء وتحليل جداول البيانات..157

1/ الإجراءات المنهجية للدراسة,,,,,,,,,,,,,,,.................,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,149

2/ تحليل جداول الإستمارة,,,,,,,,,,,,,,,,...............,,152

– النتائج العامة للدراسة...186

– خاتمة 191

– الملاحق...194

– قائمة المراجع...214

قائمة الأشكال والجداول

العنـــــوان	الصفحة
الجدول الأول: "جدول يوضح التمايز والتقاطع بين "المجتمع المدني" و"المجتمع الأهلي"	**59**
الجدول الثاني: أدوار منظمات المجتمع المدني	**72**
الشكل رقم 1: عناصر نموذج الإعلام الديمقراطي المشارك وفق متغيراته	**88**
الشكل رقم 2: حقوق المواطنة وواجباتها	**100**
الشكل رقم (3) : استخدامات منظمات المجتمع المدني للإعلام الجديد	**114**
الشكل رقم (4): مدى أهمية الشبكات الاجتماعية لاستراتيجيات تحصيل التبرعات في المنظمات الخيرية	**115**
جدول رقم (3): يبين مضمون قانون الإعلام	**128**
الشكل رقم (5) الهيكل التحليلي حول مؤشرات فاعلية المجتمع المدني	**141**

قائمة الجداول

1	يبين أفراد العينة حسب متغير الجنس	152
2	يبين أفراد العينة حسب متغير السن	152
3	يبين المستوى التعليمي لعينة الدراسة	153
4	يبين مدى صعوبة استخدام تطبيقات الإعلام الجديد	154
5	يبين الاستفادة من دورة تكوينية للتعامل مع وسائل الإعلام الجديدة	155
6	يبين مدى تصفح الموقع الإلكتروني للمنظمة	156
7	يبين علاقة المنظمة بالإعلام التقليدي	157
8	يبين رأي أفراد العينة في الإعلام التقليدي ومدى خضوعه للدولة	158
9	يبين انتماءات المجتمع الإفترضي على الانترنيت	159
10	يبين مدى تواصل أفراد العينة مع إدارة المنظمة عبر المواقع الالكتروني ،جروب الفيسبوك البريد الإلكتروني	161
11	يبين مساهمة الإعلام الجديد على بناء رأس المال الاجتماعي	162
12	يبين رأي المبحوثين في ماهية الإعلام الجديد	163
13	يبين مدى مساهمة الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة السياسية	164
14	يبين دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي	165
15	يبين دور الإعلام الجديد في الحراك العربي	167

16	يبين كيفية مساهمة الإعلام الجديد في الحراك العربي	168
17	يبين مدى مساهمة الإعلام الجديد في تعزيز قيم الموطنة	170
18	يبين مدى تسهيل الإعلام الجديد للانخراط في منظمات المجتمع المدني	171
19	يبين وسيلة الانخراط الإلكترونية في المنظمة	173
20	يبين تقييم الانخراط الإلكتروني في المنظمة	175
21	يبين مدى إسهام الإعلام الجديد في دعم وتقوية المنظمة	176
22	يبين رأي المبحوثين في المجتمع المدني الافتراضي بديل للمجتمع المدني الواقعي	178
23	يبين المزايا الإيجابية حسب المبحوثين لاستخدام الإعلام الجديد على المنظمة	180
24	يبين مساوئ استخدام الإعلام الجديد	181
25	يبين الصعوبة التي تواجه الإعلام الجديد في الجزائر	182
26	يبين الصعوبة التي تواجه المنظمة	182
27	يبين رأي المبحوثين بالإعلام الجديد كآلية تفعيل كفيلة بحل الصعوبات	183

ملـــخص الدراســـــة:

تمحورت هذه الدراسة حول دور الإعلام الجديد في دعم منظمات المجتمع المدني، انطلاقا مما يتيحه من ميزات تسهم في تفعيل منظمات المجتمع المدني.

حيث ركزت الدراسة في هذا الإطار على إبراز أهم تأثيرات الإعلام الجديد على منظمات المجتمع المدني، التي تلجأ إليها من أجل الدفاع عن قضاياها وتفعيل نشاطاتها.

كما عالجت هذه التأثيرات على منظمات المجتمع المدني بشكل عام، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بشكل خاص، مما يدعو إلى الاهتمام بهذه الأشكال الإعلامية الجديدة بُغية تعزيز سبل الاتصال والتواصل، خاصة مع التضييق الذي تشهده في أدائها لمهامها الحيوية، بسبب تردي العلاقة مع السلطة من جهة ومع وسائل الإعلام التقليدي من جهة أخرى، والملاحظ تزايد الاهتمام بالإعلام الجديد رغم جملة الصعوبات التقنية، وكذا المتعلقة بطريقة استغلاله وحدود دوره.

حللت الدراسة الإعلام الجديد كآلية لتفعيل منظمات المجتمع المدني، حيث اتخذت من تجربة الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان كعمل ميداني، مبرزة أهم تأثيرات الإعلام الجديد على هذه المنظمة.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن مساهمة الإعلام الجديد في دعم منظمات المجتمع المدني مرهون بحسن استخدامه، مما يستدعي البحث عن كيفيات وأساليب يمكن من خلالها تعزيز هذا الدور بما يحقق أهداف و يزيد من كفاءة هاته المنظمات.

Abstract:

This study aims at shedding light on the role of new media in supporting the civil society organizations via the study the Algerian league of humain rights defense we also seek to show the most important effects of new media on the organizations of civil society to which the society resort in order to defense its issues and to implement its activities.

The organizations of civil society in general, and the Algerian league of humain rights defense in particular have both adopted to take care of these new media forms so as to enforce bonds of communication especially under the pressure its experiences in its vivacious activities because of the inconvenient relation with the authority on one hand with the traditional media on the other hand.

We notice especially the increase of the interest in the new media despite the number of technical difficulties related to its use and the limits of its role.

We conclude, that the contribution of the new media in supporting the organizations of civil society is mainly related to its good –management which requires the search for ways and means that enable and increase the competence of these organizations.

مقدمة:

لقد عرف مفهوم المجتمع المدني عدة تقلبات كرستها السيرورة التاريخية التي مر بها؛ فبعد أن كان مقترناً في بدايات ظهوره بالدولة عاد في الآونة الأخيرة كحامل لمبادئ الديمقراطية والمتزامنة مع ما أسماه "ألفن وَ هيدي توفلر Alvin et Heidi Tofflér" بالموجة الثالثة "The Third Wave"، والتي مست دول أوربا الشرقية، أين لعب أدواراً رئيسية في الحراك المجتمعي، والذي تمخض عنه سقوط الديكتاتورية في تلك البلدان وإقامة محلها أنظمة ديمقراطية تستمد شرعيتها من مجتمعاتها المحلية.

ولقد استفادت تنظيمات المجتمع المدني الناشطة من عامل مهم يتمثل في الإعلام الجديد، خاصة مع توجيه انتقادات للإعلام التقليدي المحتكر كما يرى الكثيرون من قبل الأنظمة التسلطية لهذه الدول.

في نفس الإطار شهدت وسائل الاتصال انتشارا واسعا مع نهايات القرن العشرين، مستفيدة من التطور التكنولوجي الهائل والذي أحدث طفرة نوعية ساهمت في بسط نفوذ هذه الوسائل خاصة ما تعلق بقدرتها الكبيرة والفريدة في التأثير على كل المستويات السياسية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها، استنادًا لهذا التطور انتقل العالم من طور "العالم قرية صغيرة "والذي أشار إليه "مارشال ماكلوهان McLuhan" في ستينيات القرن الماضي، إلى رؤية أخرى تُشَّبه عالم اليوم بالكمبيوتر الصغير، من هذا المنطلق كان على وسائل الإعلام أن تواكب مختلف التطورات والتعقيدات؛ حيث نشأ ما يسمى بالإعلام الجديد كنتاج للتزاوج ما بين تكنولوجيات الاتصال والبث الجديدة والتقليدية مع الكمبيوتر وشبكاته، ليعزز مكانة الإعلام بشكل عام، ويجعل منه أكثر فعالية مما مضى، حيث أضحت وسائل الإعلام هذه تقدم للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني ما تتطلبه عملية الاتصال والتعبئة، كما تتيح لهم التعبير عن آرائهم بما يسهم في تكريس الديمقراطية

السياسية، هذا ما يؤكده Jean–Mariecottrt بقوله :"تعد وسائل الإعلام في عصر الديمقراطية الجماهيرية الرابطة الأساسية بين الحاكم والمحكوم" .[1]

وعلى اعتبار ما يشهده عالم اليوم المعولم من عديد الصراعات والأزمات سواء منها السياسية أو الإيديولوجية وكذا النزاعات العسكرية وعمليات التحول الديمقراطي، خاصة وأن الجزائر ليست في منأى عن هذه المتغيرات بما تحمله من أبعاد داخلية إقليمية وكذا دولية، هذا ما يطرح أكثر من أي وقت مضى مسألة الاهتمام بثنائية الإعلام والمجتمع المدني على اعتبار أن هذا الأخير أحد أهم الوسائل لنشر الديمقراطية عبر العالم، وهذا ما يفسر اعتماد المجتمع المدني على الإعلام ككل والإعلام الجديد بشكل خاص، بغاية تشكيل الثقافة السياسية لديه، وكذا خلق توازن المعادلات الاجتماعية والسياسية لخدمة المواطنين في ظل علاقة فاعلة للإعلام بالمجتمع المدني.

ومن هذا المنظور ترتكز **إشكالية الدراسة** حول العلاقة التي تجمع بين المجتمع المدني والإعلام الجديد، وهي نابعة بالأساس من رغبة منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها والتي تتقاطع مع خصائص الإعلام الجديد في نقطة جوهرية تتمثل بالأساس في سعي كليهما لتحقيق المشاركة الحقة للمجتمع في الشأن العام، فالإعلام بشكل عام سلطة تعمل على ضمان فرض الرقابة على الحكومة وكل الهيئات العمومية بما يخدم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يمثل الإعلام الجديد فضاء تواصلي افتراضي، هذا ما يقودنا إلى التساؤل عن أدواره في تفعيل منظمات المجتمع المدني ، وكذا العوائق التي تحول دون وصول هذا الدعم والتأثير إلى مرحلة متقدمة، ومن منطلق أن منظمات المجتمع المدني لا خيار لها سوى في الاعتماد على وسائل الإعلام، خاصة ما تعلق منها بوسائل الإعلام الجديد التي قد تلعب دورا أساسيا في تفعيل

[1]Jean-Mariecottret ,**gouvernants et gouvernés**,presse universitaire de France ,paris.1993,p34.

المجتمع المدني والذي يستوجب عليه معرفة كيفية التعامل مع الإعلام الجديد، وطريقة الاستفادة خاصة من تقنيات الأنترنيت وتطبيقات الشبكات الاجتماعية، لما تحمله هذه الوسائل من خصائص تتفوق بها على وسائل الاتصال الجماهيري، حيث تتميز باتساع استخدامها المطرد، وتحررها النسبي مقارنة ببقية أنماط الإعلام التقليدية.

حيث يتطلب المجتمع المدني لكي يكون قويا وفعالا مساندة من وسائل الإعلام المستقلة، ففي ظل هامش الحرية الضئيل التي تتمتع به الوسائل التقليدية، وبروز جملة التقنيات المتطورة التي توفر حرية أكبر ولا تخضع للرقابة؛ ينبغي في الأساس التعرف على طبيعة وحدود دور الإعلام الجديد في تفعيل منظمات المجتمع المدني، خاصة مع انتشار مثل هذه المنظمات في الجزائر بشكل متسارع مؤخرا، وما تقتضيه من استغلال للتكنولوجيات الحديثة لتحقيق هدفها الأساسي المتمثل في خدمة الصالح العام.

لذلك **الإشكالية الأساسية** التي يطرحها الموضوع هي كالآتي:

إلى أي مدى يساهم الإعلام الجديد في دعم منظمات المجتمع المدني في الجزائر ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من **التساؤلات الفرعية** أبرزها:

1/ ما هي أهم التطورات التي عرفها مفهومي الإعلام الجديد والمجتمع المدني ؟

2/ كيف هي علاقة الإعلام الجديد بالمجتمع المدني؟ وماهي أهم تأثيراته على منظمات المجتمع المدني

3/ ما مدى قدرة الإعلام الجديد في تفعيل الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان ؟

ولقد جاءت **فرضيات الدراسة** على النحو التالي:

- ❖ إنّ قصور الإعلام التقليدي عن تأدية دوره في دعم منظمات المجتمع المدني، والعلاقة غير الجيدة بينهما تقتضي التعامل مع الأشكال الإعلامية الجديدة.

❖ يؤثر الإعلام الجديد على منظمات المجتمع المدني بصورة ايجابية ويسمح لها بأداء أدوارها بطريقة جيدة.

❖ كلما اعتمدت منظمات المجتمع المدني في أنشطتها وتحقيق أهدافها على ما يوفره الإعلام الجديد من مميزات ، أسهم ذلك في تفعيلها وتجذرها في المجتمع .

وتنقسم **أهمية الدراسة** إلى:

– **الأهمية العلمية** : حيث تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من خلال طبيعة الموضوع الذي تعالجه، على اعتبار أن المجتمع المدني قد لقي اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة، في حين لا يزال الاهتمام بهذا الموضوع في دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر حبيس المراحل الأولى، حيث لم يلقى بعد الاهتمام الذي يليق به كمقياس للديمقراطية، كذا التطور الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال والفجوة المعرفية التي طالت العالم الثالث ، وقد جاءت هذه الدراسة لإثراء المكتبة العربية بالدراسات المهتمة بهذا الموضوع .

أما **الأهمية العملية** لهذه الدراسة:

لقد أضحى للإعلام الجديد دور فعال كمؤثر وايجابي في دعم منظمات المجتمع المدني خاصة في ظل السلبيات التي تحملها وسائل الإعلام التقليدية، وعجزها عن تقديم الإضافة المرجوة، وفي المقابل لا تزال أدوار المجتمع المدني الجزائري ضعيفة، لذا جاءت هذه الدراسة بغية إعطاء أطر جديدة واقتراح مداخل لتفعيل دور المجتمع المدني انطلاقا من الدعم الذي يقدمه الإعلام الجديد .

تتمثل **أهداف الدراسة** في ما يلي:

- تبيان السياقات التي أنتجت ظاهرة الإعلام الجديد، خاصة مع تراجع الإعلام التقليدي.

- مساءلة مفهوم الإعلام الجديد مع التركيز على مداخله النظرية، وإظهار أشكاله وخصائصه التي تجعله يميل إلى التجديد والحراك المتواصل.
- تقديم نماذج لتأثيرات الإعلام الجديد على منظمات المجتمع المدني.
- تقصي انعكاسات استعمال الإعلام الجديد كألية لتفعيل المجتمع المدني، وأثاره السياسية والاجتماعية.
- استجلاء حقيقة بعض التحليلات التي ترى أن الإعلام الجديد كفضاء تواصلي إلكتروني يشكل ألية للتعبير يمكن أن تستثمره الكثير من "الجماعات المقصية" للتعبير عن أفكارها ورؤاها ودعم القضايا التي تهمها، وكذا تقليل الإكراهات التي تعترضها.
- التعرف على تصورات ورؤى الفاعلين في مجال المنظمات المدنية(الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان) حول إمكانية لعب الإعلام الجديد للأدوار التي عجز عنها الإعلام التقليدي الذي يعاني من قلة القراء والمشاهدين والمستمعين تزامنا مع بروز الشبكة الإلكترونية وتزايد مستخدميها، في دعم وتفعيل منظماتهم.
- استشراف مستقبل الدور الذي يلعبه الإعلام الجديد في مسار تفعيل منظمات المجتمع المدنية: هل سيضحي دور أكثر فعالية، أو سيتراجع هذا الدور؟

وتنقسم **أسباب اختيار الموضوع إلى:**

أ/ الأسباب الذاتية:

– الرغبة العلمية في البحث في موضوع يستلزم جهدا أكاديمياً محكماً يكون في مستوى الشهادة المحضرة.

– الاهتمام والميول الشخصي للموضوع والنابع من الأثر الكبير الذي يلعبه الإعلام الجديد على حياة الأفراد وكذا المنظمات.

– محاولة التعرف على مدى فعالية الإعلام الجديد وأهميته بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني.

– الفضول العلمي في اختيار دراسة هذا الموضوع.

ب/الأسباب الموضوعية:

الرغبة في الوقوف على مدى مساهمة الاعلام الجديد في دعم منظمات المجتمع المدني في الجزائر خاصة مع قلة الدراسات العربية عموما، والمغاربية بالخصوص حول موضوع الإعلام الجديد، رغم أننا نعيش اليوم في عصر المعلومات وانتشار العولمة، أين يشكل الإعلام الجديد ظاهرة إعلامية عالمية تستحق الدراسة، البحث والتحليل.

وفيما يخص **أدبيات الدراسة :**

– رسالة ماجستير والتي قدمها بن عودة العربي تحت إشراف الدكتور "أحسن بومالي" والتي جاءت تحت عنوان : **إسهام وسائل الإعلام في ترقية المجتمع المدني**، حيث تضمنت دراسته ثلاثة فصول: تطرق في الفصل الأول إلى الدراسة المفاهمية والواقعية للمجتمع المدني ،في حين تناول الفصل الثاني الإعلام وظيفيا وبنيويا من خلال وظائفه ونظريته، ليعرج الباحث في الفصل الثالث والذي جاء تطبيقيا يبحث في العلاقة بين المجتمع المدني والصحافة في إطار التجربة الجزائرية. وخلصت الدراسة إلى وجود تلازم شبه عضوي بين المجتمع المدني والصحافة في التجربة الجزائرية، كما أكدت على وجود معوقات تحد من أدائهما لوظائفهما بالشكل المناسب، خاصة في ظل القيود التي تفرضها السلطة على كليهما.

– دراسة لـ خالد الكيلاني تحت عنوان: **دور الإعلام في دعم المجتمع المدني– إشكالية العلاقة بين الإعلام ومنظمات المجتمع المدني (الصحافة القومية والخاصة والحزبية):** تطرقت الدراسة إلى العلاقة بين المجتمع المدني ووسائل الاتصال الجماهيري ، مركزة على كونها علاقة جدلية على العموم، كما تتسم بالسطحية في الحالة المصرية نتيجة ضعف المجتمع المدني، واحتواء

وسائل الإعلام من طرف السلطة، ولقد هدفت الدراسة إلى تحليل المصادر الصحفية وآليات توظيفها لتقديم صورة عن المجتمع المدني المصري، مستندة في ذلك على السياسة التحريرية للصحف المختارة (الأهرام- أخبار اليوم- المصري اليوم- الدستور- نهضة مصر- الأهالي) وسبل معالجتها وكذا اهتمامها بقضايا المجتمع المدني، كما تضمنت رؤى صحف الدراسة للمجتمع المدني في مصر؛ حيث تعرضت لأوضاع هذا الأخير وإشكالية علاقته بالإعلام، وقدمت في الأخير مقترحات لإيجاد علاقة أكثر إيجابية بين الإعلام والمجتمع المدني.

- **دراسة ميلاكوفيتش 2011:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوار التي يمكن أن تلعبها أنظمة الاتصال وتكنلوجيا المعلومات والإنترنيت لتقوية مشاركة المواطنين والتأثير على القرارات الانتخابية والإدارية للحكومة، باعتبار الأنترنيت شبكة إذاعية عالمية وآلية لنشر المعلومات، ووسيلة للتعاون والتفاعل بين الأفراد وحواسيبهم بدون النظر إلى الحدود الجغرافية والزمنية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، لوصف الطرق والفضاءات المنشأة حديثا على الأنترنيت أو ما يعرف بالفضاء السياسي، بواسطة النشطاء والمرشحين السياسيين لتسهيل وضمان تعاون ومشاركة أوسع للمواطن.

أما عن **موقع الدراسة** من الدراسات السابقة:

يمثل التفكير في علاقة الإعلام بالمجتمع المدني موضوعا أثار اهتمام العديد من الباحثين، إلا أنهم اقتصر على ضرورة خلق نوع من الاهتمام المشترك بين وسائل الإعلام التقليدي ومنظمات المجتمع المدني، لتحقيق أهدافهما المتباينة، كما سلطت الضوء على ضعف فعالية كل من المتغيرين على اعتبار أن الإعلام ومنظمات المجتمع المدني خاضعان في معظمهما لسلطة الدولة خاصة في دول العالم الثالث.

لقد اقتصر الباحثون على معيار وظيفة الإعلام الجديد حيث ربطوه بما شهدته الساحة العربية من حراك، وبحثوا في تعاريفه، وهي بحسب رأينا مسألة تعود بالأساس إلى كونه موضوع جديد لم يحظ بعد بالاهتمام الكافي، حيث اختزلوه في موضوع قدرته على تعزيز الوعي السياسي، في حين أغفلت تحليل أدواره في دعم المجتمع ككل، ومنظمات المجتمع المدني بشكل خاص.

يمكن القول أننا اعتمدنا عدة مقاربات لتفسير مساهمة الإعلام الجديد بمختلف تطبيقاته في دعم منظمات المجتمع المدني، وهو مجال لم يتم تخصيصه في الدراسات السابقة، حيث تطرقت على قلتها إما لدور الإعلام التقليدي (الصحافة المكتوبة خاصة) أو علاقة هذا الأخير بمنظمات المجتمع المدني دون الإفاضة في كيفية تفعيل هذه المنظمات انطلاقا مما تتيحه تكنلوجيات الاتصال الحديثة من فرص تساعدها في توسيع قاعدتها و الدفاع عن قضاياها في مواجهة الإعلام الذي تحتكره الدولة.

وتبرز أهم **مفاهيم الدراسة:**

- **الإعلام التقليدي:** إنّ تعبير وسائل الإعلام من أكثر التعابير شيوعا واستخداما، ويقصد به عادة كل القنوات والتقنيات المستعملة لنقل الأخبار والمعلومات والتحاليل والآراء والأفكار من مصادرها الموثوقة إلى جماهيرها الواسعة، وهذا ما يضفي عليه الطابع الجماهيري، حيث نقصد من خلال مصطلح الإعلام التقليدي ممثلاً في وسائل الاتصال الجماهيري؛ التفريق بينه وبين الإعلام الجديد الذي يرتكز على تقنيات الأنترنيت.

- **الإعلام الجديد:** لم تتضح بعد معالم هذا المصطلح بالرغم من أنه أحدث نقلة نوعية في مفهوم الإعلام تمثلت بالمواقع الإلكترونية والمواقع الاجتماعية والمدونات والبوابات ومواقع المحادثة أو الدردشة وغيرها، ويعرفه الدكتور مصطفى عباس صادق بأنّه "عملية التزاوج ما بين تكنولوجيات الاتصال والبث الجديدة والتقليدية مع الكمبيوتر وشبكاته، تعددت أسماؤه ولم تتبلور خصائصه

النهائية بعد ويأخذ هذا الاسم لأنه لا يشبه وسائط الاتصال التقليدية فقد نشأت داخله حالة تزامن في إرساء النصوص والصور المتحركة والثابتة والأصوات ".[1]

- **المجتمع المدني** :اكتسب مفهوم المجتمع المدني تعريفات متعددة ومختلفة وفقا للظرفية التاريخية التي ظهرت فيها تلك التعريفات، فقد ظهر مفهوم المجتمع المدني بصيغة المحددة من واقع الدراسات الأكاديمية التي اهتمت بتتبع جذوره وتطوره في الفكريين السياسي والفلسفي الذين عبرت عنهما مدارس كبرى، فضلا عن تتبع تطور الأشكال التنظيمية التي اتخذها مفهوم "المجتمع المدني" في خبرة المجتمعات الغربية وغيرها من المجتمعات ،وبغض النظر عن تعدد تعريفاته وما أثارته من مشكلات منهاجيه ونظرية وبخاصة في ظل تعدد مظاهر التوظيف الإيديولوجي للمفهوم، واستخدمه من قبل قوى عديدة لاستخدامه في سياقات مختلفة لتحقيق أهداف متباينة .

فالمؤكد أنّ التعريف الأكثر شيوعا للمفهوم، والذي يحظى بقبول عدد كبير من الباحثين؛ هو الذي ينظر للمجتمع المدني باعتباره :"شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات".

وفيما يخص **مناهج ومقاربات الدراسة:**

أ/مناهج وأدوات:

إنّ طبيعة الموضوع المعالج ونوع المعلومات المتوفرة عنه وطريقة تحليلها، تفرض علينا استخدام منهج يمكن الاعتماد عليه من الإجابة على الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية انطلاقا من

[1]-.صلاح عبد الحميد، **الإعلام والثورات العربية** (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1،2013)،ص ص58،59.

هذه الحتمية يجدر بنا الاعتماد على العديد من مناهج وأدوات البحث العلمي والتي من بينها: "**المنهج الوصفي التحليلي** "، الذي يتناسب طبيعة ونوع موضوع الدراسة : دور الإعلام الجديد في دعم المجتمع المدني كون هذا المنهج له أهمية كبيرة في دراسة الظاهرة الإنسانية لوصف خصائصها بدقة، لذلك تم الاعتماد عليه للكشف عن مختلف جوانب الدراسة وتحديد العلاقة بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر أخرى مختلفة، كما يمكن من خلال هذا المنهج تحليل الواقع وتشخيص المتغيرات للوصول إلى تفسيرات ونتائج دقيقة .

بالإضافة إلى ذلك تم استخدام **المنهج التاريخي** حيث تم توظيفه إحدى تقنياته ألا وهي **كرونولوجيا الأحداث** وذلك لرصد المراحل التاريخية لمفهومي المجتمع المدني ووسائل الإعلام والتطورات والتحولات التي لحقت بهما في سياق التجربة الغربية والعربية، كما تم الاعتماد عليه في تتبع الظاهرة الجمعوية في الجزائر ومحاولة تشخيص واقعها، في الأخير تم الاعتماد على **منهج دراسة الحالة** وذلك فيما يتعلق بالدراسة الميدانية، إذ على أساسه يتم التعمق في دراسة وحدة سواء كانت فردا أو منظمة أو نظاما سياسيا، قصد الإحاطة بها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة[1].

كما تفرض طبيعة الموضوع الاعتماد على **الأدوات** التالية:

أداة الملاحظة حيث تمت الاستعانة بهذه الأداة لملاحظة التفاعل في الموقع الإلكتروني للمنظمة وكذا موقع الفايس بوك.

[1]-محمد شلبي ،**"المنهجية في التحليل السياسي ،المفاهيم ،المناهج ،الاقترابات ،والادوات"**(الجزائر: دار المطبوعات الجامعية ،1997)،ص87.

أداة المقابلة: وهي أداة من أدوات المنهج المسحي، والتي تسمح بجمع المعلومات من الأشخاص بطريقة مباشرة. وتعرف على أنها ذلك الفاعل اللفظي المنظم بين الباحث والمبحوث لتحقيق هدف معين.[1]

ولقد تم إجراء 3 مقابلات مع رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، إضافة لمقابلة واحدة مع السكرتير العام، حيث هدفت للتعرف على واقع المجتمع المدني في الجزائر، وكذا طبيعة الدور الذي يلعبه الإعلام الجديد في تدعيم هاته المنظمة.

أداة الاستمارة: حيث تعتبر الاستمارة من الأدوات الرئيسية في عملية جمع البيانات، وترجع أهمية هذه الأداة إلى طبيعة الدراسة في حد ذاتها، حيث أنها تعتمد في الأساس على قياس مدى إسهام الإعلام الجديد ودوره في دعم الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان .

كما تم الاعتماد أيضا على **أداة تحليل المضمون** والذي يعرفه موريس أنجرز Maurice Angers بأنّه: " تقنية غير مباشرة تستعمل في منتجات مكتوبة أو سمعية أو سمعية بصرية، صادرة من أفراد أو مجموعة منهم، والتي يظهر محتواها في شكل مرقم".[2] وقد تم الاعتماد علي هذه الأداة في الدراسة، نظرا لوجود مواثيق رسمية تتمثل في مواد قانون الإعلام 2012، وهي بحاجة إلى وسيلة لتحليلها، والكشف عن أبعادها الخفية والظاهرة.

ولقد اختيرت **العينة القصدية** والمتمثلة في اختيار أفراد بطريقة قصدية، وتتكون من 30 مفردة (15 مفردة تنتمي للمكتب الولائي لبجاية و 15 مفردة تنتمي للمكتب المركزي بالجزائر العاصمة) حيث اعتمدنا على **عينة كرة الثلج**، فعلى الرغم من أن هذه الطريقة من طرق اختيار العينة لا

[1]- محمد شلبي، نفس المرجع، ص ص211-213.

[2] - Maurice Angers, **Initiation à la méthodologie des science humaines**, Alger :casbah édition, 1997,p157.

تمثل المجتمع تمثيلاً حقيقياً لكنها مفيدة عندما يصعب الوصول إلى أفراد مجتمع الدراسة، و تعذر الحصول على البيانات الكافية لإجراء مسح كامل.

ب/ الاقترابات:

تعتمد الدراسة على **الاقتراب الوظيفي** (غابريال الموند Gabriel A. Almond)، : تعبر فكرة الوظيفة عند علماء السياسة الوظيفيون عن كل ما يترتب على نشاط اجتماعي من نتائج تؤدي إلى تكيف أو تلاؤم هذا النشاط مع بناء معين أو مع جزء منه، أما جابريال ألموند Gabriel Almond فيعرفها بأنها مجموعة الأنشطة الضرورية التي يعد انجازها ضروريا لبقاء النظام واستمراره ككل[1]. حيث يُمَكن هذا المقترب الباحث من معرفة طبيعة العلاقة بشكل ملائم إلى حد ما، ذلك أن الوقوف على البناء الوظيفي أمر هام في تفكيك متغيرات الظاهرة السياسية والإعلامية. فمهوم الوظيفية وفقاً للتحليل الوظيفي يهتم بتفسير الاتجاهات وأنشطة المؤسسات في ضوء حاجات المجتمع، ويفترض مسبقاً أنّ الحاجات أساسا هي عملية مستمرة، منظمة ومتكاملة تتطلب دوافع وتوجيه وتكيف، وينظر إلى المجتمع باعتباره مجموعة من الأجزاء المرتبطة أو الأنساق الفرعية.

تعد هذه المقاربة الأنسب لإسقاطها على دراستنا، حيث تهدف الدراسة إلى إبراز دور الإعلام الجديد في دعم وتفعيل منظمات المجتمع المدني.

أما **حدود الدراسة:**

المجال المكاني: تعالج الدراسة مدى مساهمة الإعلام الجديد في دعم وتفعيل منظمات المجتمع المدني في الجزائر بصفة عامة، وتتخذ الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان كدراسة حالة، ممثلة في مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة، وكذا المكتب الولائي لبجاية.

[1]- محمد شلبي،نفس المرجع السابق،ص 174

المجال الزماني: لقد حددنا المدة الزمنية بداية من يوم توزيع الاستمارة على عينة الدراسة وكان ذلك خلال شهر أفريل (من 5 إلى 11)، عام 2015، وبعدها شرعنا في جمع المعطيات وتحليلها واستخلاص النتائج المتوصل إليها.

و قد جاءت **خطة الدراسة** على النحو التالي:

تتوزع هذه الدراسة على ثلاثة فصول، أين تستند بالأساس إلى الانتقال من الكل إلى الجزء، وهي كالتالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإعلام الجديد والمجتمع المدني لفهم واستيعاب مفهومها والإحاطة الشاملة بجوانبها، ومختلف المراحل والتطورات التي مرّ بها، حيث ستناول مفهوم المجتمع المدني انطلاقا من سيرورته التاريخية، مرورا بتحديد مفهومه، خصائصه وأركانه، وكذا إرسائه على الفكر العربي المعاصر، وفي المقابل سنتناول التطورات التي عرفتها وسائل الاتصال لتصل إلى مفهوم الإعلام الجديد، مع تبيان اختلاف مسمياته وتحديد مفهومه، وظائفه ومنطلقاته النظرية .

الفصل الثاني: يتمحور بالأساس حول التأثير المستدام للإعلام الجديد على منظمات المجتمع المدني، حيث يتناول في مبحثه الأول العلاقة بين الإعلام والمجتمع المدني، مرورا بتفعيل منظمات المجتمع المدني عبر الإعلام الجديد، لندرس في المبحث الثالث واقع الإعلام الجديد في الجزائر من حيث التحديات والمعوقات، مع إبراز مكانة هذه الوسائل في إطار متعلق بقانون الإعلام 2012، وكذا واقع المجتمع المدني.

الفصل الثالث: وهو جوهر هذه الدراسة كونه يتضمن دراسة حالة الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، فمن خلاله نحاول تحديد الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الحديثة في تفعيله، بإبراز المهام المطلوبة من هذه الوسائل لتمكين منظمات المجتمع المدني من تحقيق أهدافها في

خدمة الصالح العام ،وهذا انطلاقا من دراسة حالة الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان بغية إسقاط دور الإعلام الجديد عليها، وختما سنحاول تقديم بعض الاقتراحات التي تساهم في تفعيل المجتمع المدني في الجزائر حتى يؤدي دوره الحقيقي انطلاقا طبعا مما تتيحه تكنولوجيات الإعلام الجديدة من خصائصه تمكن هذا الأخير من التطور والترسيخ ،وكسر جميع الأغلال التي فرضها النظام السياسي في طريق تحقيقه لأهدافه التي وجد من أجلها.

أما **صعوبات الدراسة:**

تواجه عادة عملية البحث أو إعداد البحث العلمي مجموعة من الصعوبات، يحاول الباحث تجاوزها بقدر الإمكان، فبخصوص الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذه الدراسة؛ تعلق الأمر بقلة المراجع خاصة التي تربط بين الإعلام الجديد والمجتمع المدني، فأغلب الدراسات الموجودة تتمحور حول الإعلام التقليدي، أو وظائف الإعلام الجديد، كذلك صعوبة الحصول على الإحصائيات الدقيقة للموضوع.

الفصـــل الأول

التأصيل النظري لمفهومي الإعلام الجديد والمجتمع المدني

تمهيد:

تتطلب طبيعة هذه الدراسة ضبط إطار مفاهيمي للإعلام الجديد، كونه من بين المواضيع الحديثة التي لاتزال قيد البحث والدراسة، لذلك سنركز في مقاربتنا لمفهوم الإعلام الجديد على أهم مداخله النظرية بغية فهم اطاره النظري، وما يتضمنه من مبادئ وميزات يقوم عليها هذا المفهوم على اختلاف الزوايا التي عولج من خلالها، ما يسمح بتقديم تصور دقيق لوسائل الإعلام الجديد، ومن ثَمَ تقديم التعاريف المختلفة وإبراز اختلاف مصطلحاته، وضبط تعريف اجرائي له. ومن هذا المنطلق ستحاول الدراسة في مبحثها الثاني رصد أهم الظروف التاريخية التي صاحبت نشأة هذا المفهوم، بالموازاة مع تقديم حوصلة لأهم المدارس الفكرية والسياسية التي تناولته، ومن ثَم تجدر العودة إلى الفضاء الزمكاني الغربي الذي شهد ولادة مفهوم المجتمع المدني، والانتقال إلى دراسة هذا المفهوم في الفكر العربي المعاصر بما يحمله من التباسات، هذا ما يقود إلى رسم مجمل الملامح العامة للتطورات التي طرأت على المفهوم تاريخيا، كما يُمَكن في الأخير من ضبط تعريف للمفهوم نلتمس من خلاله تحديد خصائصه وإبراز مختلف أركانه ووظائفه.

المبحث الأول:

التأصيل النظري لمفهوم الإعلام الجديد(المداخل، المفاهيم، الخصائص، المميزات والأشكال الرئيسية):

1/ المداخل النظرية لدراسة الإعلام الجديد

1.1 مدخل نيغروبونتي (Nicholas Negropont):

طور نيغروبونتي أفكاره حول الإعلام الجديد من خلال عمله في مختبر الإعلام الجديد بمعهد ماسشوسيتس، وهو يطرح الميزات التي يتحلى بها الإعلام الجديد مقارنة بما سبقه.[1] وتتمثل في « استبداله الوحدات المادية بالرقمية، أو البتات بدل الذرات Bits not Atoms كأدوات رئيسية في حمل المعلومات التي يتم توصيلها في شكل إلكتروني، وليس في شكل فيزيائي، والكلمات والصور والأصوات والبرامج والعديد من الخدمات يتم توزيعها بناء على الطريقة الجديدة، بدلا من توزيعها عبر الورق أو داخل صناديق مغلفة».[2] وفي ظل هذا التصور تتضح قدرة الاعلام الجديد باعتباره نموذج تطور بسرعة من عملية نقل المعلومات رقميا من كمبيوتر الى أخر في البداية، الى تشبيك عدد غير محدود من الأجهزة مع بعضها البعض، ما يسمح بتلبية الاهتمامات الفردية والعامة على حد السواء.[3]

---

[1]- عباس صادق محمد مصطفى "مصادر التنظير وبناء المفاهيم حول الإعلام الجديد"، **أبحاث المؤتمر الدولي لإعلام الجديد تكنولوجيا جديدة لعالم جديد**، (البحرين: منشورات جامعة البحرين، د ط، 2009)، ص31.

[2]- عباس صادق محمد مصطفى، **"الإعلام الجديد: المفاهيم الوسائل والتطبيقات"**(الأردن: دار الشروق، ط1، 2008)، ص 35.

[3]- يحي بابعير، **"نظرة لمستقبل وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية في الزمن الرقمي"**(المملكة العربية السعودية: مؤسسة الجزيرة للصحافة والنشر، د ط ، 2009)، ص 118.

والميزة الأكثر أهمية حسب نيغروبونتي هي في قدرة الإعلام الجديد على الحد من سيطرة السلطة السياسية، وقد تحقق هذا بالتدريج ابتداء بظهور مطبعة غوتنبرغ ثم عند ظهور التلغراف، وأخذ سماته الكاملة بظهور الأنترنيت والتي حققت نموذج الاتصال الجمعي.[1]

2.1 النموذج الاتصالي الجديد لدى كروسبي Vin Crosbie

يشترك فين كروسبي مع نيغروبنتي في نفس الأفكار، ويعقد مقارنة ثلاثية متسلسلة بين الإعلام الجديد والقديم، من خلال النماذج الاتصالية الكلاسيكية ليصل للقول بأنّ الرسائل الفردية في الإعلام الجديد تصل في وقت واحد ولعدد غير محدود من المستقبلين الذين يمتلكون نفس درجة السيطرة ونفس درجة الإسهام المتبادل في هذه الرسالة.[2]

يتميز النموذج المستخدم في الإعلام الجديد عن نموذجي الاتصال الشخصي والاتصال الجمعي، لكنه في المقابل يستمد منهما بعض الخصائص، ووفق الإعلام الجديد لا يوجد ما يمنع أي شخص من التواصل مع شخص أخر، أو ابلاغ رسالته لمجموعة من الأشخاص من خلال التواصل مع كل فرد منهم على حدى.[3]

ويقدم كروسبي مميزات كل نموذج وفق ما يلي:

1.2.1 <u>نموذج الاتصال الشخصي:</u> وفيه يملك كل فرد من طرفي الاتصال درجة من درجات السيطرة على المحتوى المتبادل بين الطرفين، ويستخدم هذا النموذج في تطبيقات الاتصال بين شخصين فقط، وهو ما يطلق عليه؛ الاتصال من نقطة إلى أخرى، أو من فرد لأخر.

<u>2.2.1 نموذج الاتصال الجمعي:</u> وهو ما يعرف بالاتصال الجماهيري، ومن أدواته التقليدية الاذاعة والتلفزيون والسينما، وهو يقوم على نمط الاتصال من نقطة أو فرد الى مجموعة بحيث يتميز بكون الرسالة نفسها تصل إلى كل الجمهور، في حين يتحكم المرسل في محتواها.

---

[1]- عباس صادق محمد مصطفى، **"الإعلام الجديد: المفاهيم الوسائل والتطبيقات"**، مرجع سابق، ص 31.
[2]- نفس المرجع، ص 31.
[3]- محمد فتحي، **"النشر الالكتروني الطباعة والصحافة الالكترونية والوسائط المتعددة"**(عمان: دار المناهج، د ط، 2009) ، ص 22.

3.2.1 نموذج الإعلام الجديد: ويتميز هذا النموذج بحسب كروسبي بكون الرسائل الفردية فيه يمكن أن تصل في نفس الوقت الى عدد غير محدود من البشر، ولكل واحد من هؤلاء درجة السيطرة نفسها وكذا الاسهام المتبادل في هذه الرسالة.[1]

أمّا بالنسبة لمسألة الفروق الأساسية بين وسائل الاتصال الجماهيري التقليدي mass media ووسائل الاتصال الجديد التي تتصف غالباً بأنها وسائل شخصية personal media، تؤكد الباحثة ماريكا لودرز (Luders) أنّه:« يمكن قياس الفروق بين النوعين من الاتصال وفق معيارين أساسيين هما معيار (مدى التساوي في المشاركة symmetricality) ومعيار (مدى وجود تنظيم مؤسسيinstitutionnalisme) في أي من النوعين».

وتؤكد الباحثة في هذا الصدد على وجود تدرج في الصفات في كل من هذين النوعين، ولكن الصفات العامة للاتصال الجماهيري؛ هي أنه لا يسمح بالمشاركة بإنتاج المحتوى إلّا في حدود ضيقة، أي أنّه غير متوازن Asymmetrical، وبذلك لا يتطلب بذل مجهود كبير من قبل الجمهور. وهذا يعني أنّ جمهور الاتصال الجماهيري غير قادر على المشاركة في تحديد نوعية المحتوى إلاّ في حدود ضيقة. والاتصال الجماهيري أيضاً يعتمد بشكل كبير على وجود مؤسسة تقوم على روتين بيروقراطي واحترافي أيضاً. وبالمقابل، فإنّ وسائل الاتصال الشخصي تسمح بقدر كبير من المشاركة، و كذا قدر من التوازن في الجهد المبذول من قبل المستخدمين في عمليات الإرسال والاستقبال. وفي الاتصال الشخصي أيضاً يقِل دور المؤسسة ويقِل مستوى الاحترافية في الإنتاج.

إلاّ أنّ الفرق بين النوعين ليس قطعياً فهو يأتي على درجات متفاوتة. فمثلاً، مواقع الدردشة على الأنترنت تتطلب تساوي في الجهد المبذول للاتصال، لكن متابعة موقع أخبار لجريدة على الإنترنت لا يتطلب إلّا قدر قليل من المشاركة في صنع المحتوى من قبل المستخدم. كما أنّ الوسيلة الواحدة يمكن استخدامها لغرضين

[1]- عباس صادق محمد مصطفى، **"الإعلام الجديد: المفاهيم الوسائل والتطبيقات"**، مرجع سابق، ص ص 36،37.

مختلفين؛ فالبريد الإلكتروني مثلاً يمكن استخدامه لأغراض شخصية ومحدودة ويمكن استخدامه للوصول إلى آلاف أو مئات الآلاف من الناس، فالوسيلة الواحدة يمكن أن تكون شخصية أو جماهيرية. وفي النهاية اقترحت الباحثة، عند تحليل وسائل الاتصال والإعلام؛ عدم الحديث عن (نوع الوسيلة مثل الإذاعة أو التلفزيون أو الجريدة، بل الحديث عن شكل الوسيلة، والمقصود بشكل الوسيلة هو أنماط اتصالية وإعلامية مثل: الأخبار الإلكترونية، وشبكات التواصل الاجتماعي، وبالتالي يمكن مقارنة الإعلام القديم بالإعلام الجديد من حيث مدى قدرة كل وسيلة على تحقيق احتياجات وأهداف معينة لدى الجمهور من خلال هذه الأشكال.[1]

والملاحظ من تصور كروسبي والذي يوافقه فيه "نيغروبونتي" تركيزه على تصنيف الإعلام الجديد ضمن حالتين؛ جديد مقابل قديم (تماثلي ورقمي)، وبين مرحلة ما قبل الأنترنيت ومرحلة الأنترنيت.[2]

وفي هذ الشأن يقول كروسبي: " لكي نفهم الميزات الكامنة وراء قوة الاعلام الجديد، علينا أن نتذكر بأنّ ملايين الكومبيوترات التي تمثل شبكة الانترنيت تقوم بالحصول على المعلومات وفرزها ونقلها لعدد غير محدود من البشر، وهؤلاء يمكنهم إجراء عملية اتصال آني بينهم في بيئة تسمح لكل فرد مشارك، مرسلا كان أو مستقبلا، بفرص متساوية من درجات التحكم".

ويضرب كروسبي مثالاً على ذلك؛ زيارة موقع الكتروني لصحيفة، وكيف يتاح للزائر رؤية الأخبار الرئيسية، إضافة إلى أجزاء الموقع التي تلبي احتياجاته الفردية الخاصة به وبملايين الزوار وذلك في الوقت ذاته، ويخلص هذا الباحث إلى كون القوة الصاعدة للإعلام الجديد تتنامى في ظل تأسيسه آليات جديدة للإنتاج والتوزيع ستخلق –حسبه– مفاهيم جديدة تماما للأشكال الإعلامية ومحتوياتها.[3]

---

[1]- خالد بن عبد الله الحلوة، "الإعلام الجديد وتأثيراته في شكل الرأي العام "، **بحث مقدم للمنتدى السنوي السادس في الجمعية السعودية للإعلام والاتصال: الإعلام الجديد تحديات نظرية وتطبيقية** (المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، 15-16 أفريل 2012)، ص ص 5،6.

[2]- يحي بابعير، مرجع سابق، ص 128.

[3]- عباس صادق محمد مصطفى، **"الإعلام الجديد: المفاهيم الوسائل والتطبيقات"**، مرجع سابق، ص ص 37-38.

في هذا السياق يتضح أنّ الأشكال الإعلامية الجديدة تتميز بتنوع المحتوى، وقدرة المستخدم على الولوج إلى شتى المحتويات في آن واحد، حيث تسمح شبكة الفايس بوك مثلاً بتصفح الرسائل الشخصية، بالإضافة إلى منشورات المستخدمين الأخرين مع إمكانية التعليق عليها أو حجبها، وكل هذه المضامين موجودة في وسيلة واحدة، يستطيع الملايين من البشر استخدامها في آن واحد دون أن تتعرض للتوقف.

3.1 مدخل التصنيفات الثلاثة للإعلام الجديد

يضع ريتشارد ديفيز Richard Davis وديانا أوين Diana Owen ثلاثة أنواع هي: الإعلام الجديد بتكنلوجيا قديمة، الإعلام الجديد بتكنلوجيا جديدة، والإعلام الجديد بتكنلوجيا مختلطة،[1] على العكس من تصنيفات نيغروبنتي وكروسبي ضمن حالتين، حيث جاء هذا المدخل للبحث عن مخرج لحالة التقابلية هذه.

1.3.1 الإعلام الجديد بتكنلوجيا قديمة: حيث يعود هذا التصنيف إلى مجموعة من الأشكال الصحفية في الإذاعة والتلفزيون والصحف، وكذا برامج الحوار في الراديو والتلفزيون.[2]

ويشير الباحثان في معرض حديثهما عن راديو وتلفزيون الحوار، والذي يرجع حسبهما الى ثلاثينيات القرن الماضي، ويتجلى ذلك في خطابات الرئيس الأمريكي "روزفلت" المنقولة عبر الإذاعة، وكذا برامج الحوار الحية، والمجلات الاخبارية وبرامج الصباح المعروفة (مثل برنامج صباح الخير أمريكا)، حيث تمثل هذه البرامج قاطبة نمطا اعلاميا جديدا، وقد بادر معظمها باستخدام التكنولوجيات الجديدة مثل الكومبيوتر والشبكات المختلفة، وتبنت أساليب حديثة في بناء موضوعاتها وتقديمها.

2.3.1 إعلام جديد بتكنلوجيا جديدة: وتمثله جميع الوسائل التي تستخدم شبكات الكومبيوتر كالأنترنيت والبريد الالكتروني، والتي ساهمت في تفعيل التبادل الحي والسريع للمعلومات، وذلك بدمج التكنلوجيات

[1]- عباس صادق محمد مصطفى، **"مصادر التنظير وبناء المفاهيم حول الإعلام الجديد"**، مرجع سابق ، ص31.
[2]- يحي بابعير، مرجع سابق، ص 135.

والوسائل المختلفة مع بعضها، متجاوزة في ذلك العوائق الزمانية والحدود بين الدول التي كانت تعيق حركة الاعلام القديم، حيث أسهمت في تسهيل التفاعل الجماهيري.

3.3.1 إعلام جديد بتكنلوجيا مختلطة: وفق هذا النوع لا وجود لفوارق بين القديم والجديد، حيث تستخدم المؤسسات الاعلامية وكذا الممارسين للعمل الاعلامي الوسائل الجديدة اضافة الى التقليدية لاستكمال أدوارهم الإعلامية المختلفة، فأغلب الصحف تمتلك مواقع على شبكة الانترنيت وتتواصل ببرامج التلفزيون المختلفة، ونشرات الأخبار مع الجمهور، كما تدير استطلاعاتها بأدوات الاعلام الجديد.[1]

لقد كان الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" يستخدم الإذاعة كأداة رئيسية للحديث إلى الناس، وكانت أحاديثه مسموعة، كما انّ الفايس بوك والتويتر مثلاً أضحت منابر تستخدمها المؤسسات الإعلامية بغية الوصول إلى جماهيرها.

4.1 مدخل مانوفيتش Manovich للإعلام الجديد

يصرح ليف مانوفيتش في مدخله لفهم الاعلام الجديد: "لكي نفهم طبيعة الاعلام الجديد، فإننا نحتاج لتجاوز الفهم السائد"، الذي يحدده بشكل عام في استخدام الكومبيوتر في عمليات الانتاج كلها وفي وسائل الاعلام كلها التي أحدث تغييرات هائلة في طبيعة الاتصال، وكذا النظر في طبيعة الرسائل الجديدة الناتجة عن العملية الاتصالية الجديدة أيضا، فكل الأشكال الغرافيكية أصبحت تتم بواسطة الكومبيوتر. ويحدد مانوفيتش الحالات الرئيسية للإعلام الجديد كالتالي:

- التمثيل العددي (Numercialrepresentation): يتمثل في الطبيعة الرقمية لأجهزة الاعلام.
- حالة الانتقال (Modularity): تعني اندماج الأجسام الاعلامية بين بعضها البعض في حين تحافظ على صفاتها المتفردة أو الخاصة.
- حالة الأتمتة(Automation): يخضع فيها الاعلام للمعالجة الحسابية بواسطة الكومبيوتر.

[1]- عباس صادق محمد مصطفى ، **"الإعلام الجديد: المفاهيم الوسائل والتطبيقات"**، مرجع سابق، ص ص 39،40.

- القابلية للتغير(Variability) : تكون الأجسام الاعلامية في حالة تنوع.
- الترميز الثقافي (Cultural Transcoding): يشير الى عملية التأثير الثقافي لاستخدام الكومبيوتر.[1]

5.1 مدخل بافلك Pavlik للإعلام الجديد

يرتبط تغير المشهد الخاص بتكنلوجيات الإعلام الجديدة حسب جون بافلك(Pavlik) بسرعة تطور هذه الأخيرة، ما يحدث تغييرًا راديكاليًا في الطريقة التواصلية، وطبيعة الأشخاص الذين نتواصل معهم، ومن ثم بناءنا للعلاقات الشخصية. ويتطلب فهم أثار وأبعاد تكنلوجيات الإعلام الجديد حسب "بافلك": إقامة خارطة طريق وإطار مفاهيمي لفهم وظائفه الأساسية من انتاج، عرض، توزيع، وتخزين، إلاّ أنّ هذا المدخل يبدو محدودًا بسبب حالات التلاقي والتماهي، بين خطوط وسائل الاتصال.[2]

ويشرح الباحث هذه الوسائل فيما يلي:

- **نظام الانتاج:** تستخدم في جمع ومعالجة المعلومات وهي تشمل أجهزة الكومبيوتر، التصوير الإلكتروني والماسحات الضوئية.
- **نظام التوزيع:** وهي التكنلوجيات المتصلة بعمليات العرض أو الحركة للمعلومات الإلكترونية وهي تشمل النظم الرئيسية التالية: البث الهوائي، تكنلوجيات الاتصال الأرضي، تكنلوجيات الاتصال الأرضي، كوابل الاتصال، الاتصال بالأقمار الصناعية والاتصال اللاسلكي.

والملاحظ أنّ لهذه التكنلوجيا أثارًا إيجابية ترتكز على إتاحة المعلومة بسرعة الضوء، حيث أضحت وسائل الإعلام أكثر عملية، وجعلت من مفاهيم الأسواق المستهدفة والتخصيص أمورًا واقعية، وما يعاب عليها تسهيلها لعمليات قرصنة المعلومات، وكذا توسيعها للفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب.

---

[1]- نفس المرجع، ص ص 41،42.
[2]- محمد بن المختار، **" الإعلام في عصر الأنترنيت"**(ليبيا: الفاتح للنشر والتوزيع، د ط، 2008)، ص27.

- **نظام العرض:** وهي تشمل مجموعة من الأجهزة المخصصة في عرض المعلومات للمشاهد والمستهلك مثل: الصورة والنص، وتشمل كل من الأجهزة الرقمية الشخصية وشاشات العرض المسطحة وغيرها من الأجهزة التي سهلت الوصول إلى أكبر قدر من المعلومات.
- **نظام التخزين:** تشير تكنلوجيا التخزين إلى الوسائل المستخدمة في استضافة المعلومات ضمن أنساق الكترونية، وهذا يشمل الاسطوانات المرنة والصلبة، إضافة إلى ملقمات تخزين الفيديو.

6.1 رؤية بولتر و جروسين Grusin Richard & Bolter

تتبلور هذه الرؤية من خلال مدخل التجديد الكامل، أو ما يعرف عندهما بـ المعالجة أو الإصلاح، حيث يركزان على فكرة الإصلاح باعتبارها المنطق الأساس الذي تُجدد من خلاله تكنلوجيات الإعلام الجديدة وسائل الإعلام السابقة، من خلال ما توفره من خصائص مثل الآنية والتشعبية.

ومن بين الأمثلة التي توضح نظريتهما؛ عملية الإصلاح التي تحدث بين التلفزيون والأنترنيت، والتي يضعانها ضمن سياق تاريخي، فالأنترنيت أسست نموذجها بناء على خبرات تلفزيونية في التعامل مع المشاهدين، ثم عاد التلفزيون ليستفيد من الأنترنيت بما تتيحه من استراتيجيات جديدة مثل: استخدام النوافذ وأدوات التحريك.

7.1 مدخل فيدلر Fidler لفهم الإعلام الجديد

يعتمد في مدخله هذا على النموذج الكلاسيكي لتبني المستحدثات والذي وضعه إيفرت روجرز Everett Rogers ورؤى بول سافو Paul Saffo، والتي تحيل إلى أن الأفكار الجديدة تأخذ حوالي ثلاثة عقود كاملة حتى تتسرب إلى ثقافة المجتمع والأفراد، ويطلق فيدلر على عملية التغيير الجذري هذه Mediamorphosis للدلالة على التحول الكامل لوسائل الاتصال في ظل ما فرضته التفاعلات المعقدة للحاجات الأساسية، والضغوط السياسية والاجتماعية والابتكارات التكنلوجية.

وتقوم عملية التغيير الجذري حسب فيدلر على ستة مبادئ وهي:

1) التعايش والتطور المشترك للأشكال الاعلامية القديمة والجديدة.

2) تغيير جذري متدرج للأشكال الإعلامية من القديمة إلى الجديدة.

3) انتشار السمات السائدة في الأشكال الإعلامية المختلفة بين بعضها البعض.

4) بقاء أشكال إعلامية ومؤسسات في بيئات متغيرة.

5) ظهور الاستحقاقات والحاجات الموضوعية لتبني أجهزة الإعلام الجديدة.

6) حالة التأخر في تبني المفهوم، ثم التبني الواسع لأجهزة الإعلام الجديدة.

وطبقا لفيدلر فإنّ أهم ثلاث أدوات تغيير جذري في مستحدثات الإعلام الجديد في مراحل تطور الاتصال الإنساني، هي: اللغة المنطوقة، واللغة المكتوبة، واللغة الرقمية.[1]

2/ مفهوم الإعلام الجديد

1.2 تعدد مسميات الاعلام الجديد

في البداية تجدر الإشارة إلى ظاهرة تعدد مسميات الإعلام الجديد حيث لم تتبلور خصائصه النهائية بعد، ولقد أخذ هذا الاسم لأنّه لا يشبه وسائط الاتصال التقليدية، فقد نشأت داخله حالة تزامن في إرسال النصوص والصور المتحركة والثابتة والأصوات .

وتدل الأسماء المتعددة للتطبيقات الإعلامية المستحدثة على أرضية جديدة لهذا الإعلام، حيث يسمى بالإعلام الرقمي Digital Media لوصف بعض تطبيقاته التي تقوم على التكنولوجيا الرقمية مثل: التلفزيون الرقمي والراديو الرقمي وغيرهما، أو للإشارة إلى أي نظام أو وسيلة إعلامية تندمج مع الكومبيوتر، ويطلق عليه أيضا الإعلام التفاعلي Interactive Media طالما توفرت فيه حالة العطاء والاستجابة بين المستخدمين لشبكة الانترنت والتلفزيون والراديو التفاعليين وصحافة الأنترنت، و غيرها من النّظم الإعلامية التفاعلية الجديدة.

[1]- محمد بن المختار، مرجع سابق، ص 41.

وهو أيضاً الإعلام الشبكي الحي على خطوط الاتصال Online Media، بالتركيز على تطبيقاته في الأنترنت وغيرها من الشبكات. كما يطلق عليه تعبير الوسائط السيبرونية Cyber Media، وهو مستقى من تعبير الفضاء السيبروني Cyber Space، الذي أطلقه كاتب روايات الخيال العلمي ويليام جبسون William Gibson في روايته التي أصدرها عام 1984 باسم Neuromance، والتعبير مأخوذ من علم السيبرنطيقا Cybernetics، حيث حلت وسائل التحكم الإلكتروني محل الأداء البشري، ولكنه يستخدم هنا لوصف فضاء المعلومات في شبكة الأنترنت .

يطلق على الإعلام الجديد أيضًا صفة إعلام المعلومات Info Media للدلالة على التزاوج داخله بين الكومبيوتر والاتصال، وعلى ظهور نظام إعلامي جديد يستفيد من تطور تكنلوجيا المعلوماتية ويندمج فيها، ويطلق عليه أيضًا إعلام الوسائط التشعبية Hypermedia لطبيعته المتشابكة وإمكانية خلقه لشبكة من المعلومات المتصلة ببعضها بوصلات تشعبية أو وصلات قاطرة Hyperlinks ، وهنا نحن معنيون بميزات خاصة بشبكة الأنترنت التي أعطت ميزة التشعبية والوصلات Links لما ينشر أو يبث داخلها، كما يطلق على بعض تطبيقات الإعلام الجديد: إعلام الوسائط المتعددة Multimedia لحالة الاندماج التي تحدث داخله بين النص والصورة والفيديو.

ونلاحظ ارتباط بعض هذه الأسماء بتطبيقات الكومبيوتر، فبعضها خرج من طبيعة الوسيط الاتصالي، وأخرى من خبرات ثقافية يصعب ايجاد تعبير مقابل لها خارج البيئة التي ولدت فيها، كما أنّ بعض الأسماء تشير إلى تطبيق جزئي من تطبيقات الإعلام الجديد أو إحدى ميزاته، كما هو الحال بالنسبة للتسميات التي تنطلق من ميزات شبكة الأنترنت، وبعضها يُلِم بأطراف أخرى من الوسائل مما يوسع من قاعدة التعريف، ومن قاعدة الوسائل والتطبيقات والخصائص والتأثير للإعلام الجديد بشكل عام.[1]

[1]- ، عباس صادق محمد مصطفى، "الإعلام الجديد: دراسة في تحولاته التكنولوجية وخصائصه العامة"، **مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك**، العدد2، (2007) ، ص ص 2،3.

2.2 تعريف الإعلام الجديد(New Media):

لم تتضح معالم الإعلام الجديد بالرغم من أنّه ظهر في بداية القرن الواحد والعشرين، محدثًا نقلة نوعية في مفهوم الإعلام، تمثلت بالمواقع الإلكترونية والمواقع الاجتماعية(social network media) والمدونات الإلكترونية (les blogs) والبوابات ومواقع المحادثة (discussion forums)، ومواقع بث التسجيلات السمعية البصرية، وكذلك أثّر في تغيير مفهوم الإعلام القديم وتطور وسائله المعتادة كالصحافة والإذاعة والتليفزيون، فقد شهدت جميعها تحولات كبيرة في السنوات القليلة الماضية.[1]

كما يشيع استخدام مصطلح "الإعلام الجديد" في كثير من الدراسات، باعتباره مصطلحاً محدداً بذاته لا يكاد يحتاج إلى تعريف، حيث يعني تلقائياً الوسائط والأدوات التي أتاحتها ثورة الاتصالات التي ترتبط تحديداً بدخول الأنترنت مجال الاستخدام المدني العام. ومن ثَم يُفترض أن يشير المصطلح إلى مواقع التواصل الاجتماعي خاصة، في حين يقوم الجدل حول تعريفه وفيما إذا كان جديدًا بالفعل.[2]

ومع تدفق التقنيات الإعلامية الجديدة فإن المفاهيم الإعلامية ونُظُم الاتصال الجماهيري أخذت أشكالاً جديدة، وأجبرت وسائل الإعلام التقليدية على التكيف مع المتغيرات التي فرضتها الأنترنت، والتي أضفت بدورها معايير عالمية جديدة للاتصال الجماهيري.

وهنا يقول برودي Brody: "بينما يستمر التلفزيون بدوره كنافذة على العالم فإن الإعلام الإلكتروني استطاع أن يَصل المستخدم بالعالم طالما هو متصل بالأنترنت".[3]

وفي هذا الصدد يعرف مصطفى عباس صادق الاعلام الجديد في كونه: "عملية التزاوج (Convergence) ما بين تكنولوجيات الاتصال والبث الجديدة والتقليدية مع الكومبيوتر وشبكاته، تعددت أسماؤه ولم تتبلور

---

[1]- ابراهيم بعزيز، **" تكنلوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية"**(القاهرة: دار الكتاب الحديث، د ط، 2012)، ص68.

[2]-منار الرشواني، **"الاعلام الجديد والتغيير السياسي"**، متاح على الرابط:
http://www.mominoun.com/arabic/ar-sa/articles، تاريخ التصفح: 2014/05/26، على 20:30.

[3]- Brody Douglas, **A Saudi Arabia international media strategy: influence through multinational owner ship in Hfezx Mass media politics and society in the middle east** (Hampton pressIne, 2001), p 138.

خصائصه النهائية بعد، ويأخذ هذا الاسم لأنّه لا يشبه وسائط الاتصال التقليدية، فقد نشأت داخله حالة تزامن في إرسال النصوص والصور المتحركة والثابتة والأصوات".[1] وهذا ما سهل من عملية تلقي المادة الإعلامية في أي وقت ومكان، انطلاقا من الوسيلة الاتصالية المناسبة، سواء كانت حاسوبًا أم هاتفا ذكيًا. [2]

ويعرّفه قاموس الكومبيوتر Dictionary Computing عبر مدخلين هما:

- "إنّ الإعلام الجديد يشير إلى جملة من تطبيقات الاتصال الرقمي وتطبيقات النشر الإلكتروني على الأقراص بأنواعها المختلفة والتلفزيون الرقمي والأنترنت. وهو يدل كذلك على استخدام الكومبيوترات الشخصية والنقالة، فضلاً عن التطبيقات اللاسلكية للاتصالات والأجهزة المحمولة في هذا السياق، ويخدم أي نوع من أنواع الكومبيوتر في سياق التزاوج الرقمي Digital Convergence، إذ يمكن تشغيل الصوت والفيديو في الوقت الذي يمكن أيضا معالجة النصوص وإجراء عمليات الاتصال الهاتفي وغيرها مباشرة من أي كومبيوتر.
- المفهوم يشير أيضًا إلى الطرق الجديدة للاتصال في البيئة الرقمية، بما يسمح للمجموعات الأصغر من الناس بإمكانية الالتقاء والتجمع على الأنترنت وتبادل المنافع والمعلومات، وهي بيئة تسمح للأفراد والمجموعات بإسماع صوتهم وصوت مجتمعاتهم إلى العالم أجمع "[3].

كما يعرّف الإعلام الجديد New Media أو الإعلام الرقمي Digital Media بأنه" يضم كافة تقنيات الاتصال والمعلومات الرقمية، التي جعلت من الممكن إنتاج ونشر واستهلاك وتبادل المعلومات التي نريدها في الوقت الذي نريده وبالشكل الذي نريده، من خلال الأجهزة الالكترونية (الوسائط) المتصلة أو غير المتصلة بالأنترنت، والتفاعل مع المستخدمين الآخرين بغض النظر عن هويتهم أو المكان الذي يتواجدون فيه.

---

[1]- صلاح عبد الحميد، **"الاعلام والثورات العربية"**(القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2013)، ص 58.

[2]- flew terry **, new media-an introduction** (oxford university press, uk, 2009), p 13.

[3]- عباس صادق محمد مصطفى، **"الإعلام الجديد: المفاهيم الوسائل والتطبيقات"**، مرجع سابق، ص 32.

هناك تعريفات أخرى مختلفة منها: تعريف مجلة بي سي BC للإعلام الجديد بأنّه: "من أشكال التواصل في العالم الرقمي، والتي تضمن النشر على الأقراص المدمجة وأقراص الدي في دي DVD وبشكل أكثر أهمية على شبكة الأنترنت".[1]

ويضيف الدكتور صادق عباس تعريفاً آخر للإعلام الجديد أو الإعلام البديل بأنّه: "يطلق عليه الإعلام الرقمي (DigitalMedia) لوصف بعض تطبيقاته التي تقوم على التكنولوجيا الرقمية، مثل: التلفزيون الرقمي والراديو الرقمي وغيرهما، أو للإشارة إلي أي نظام أو وسيلة إعلامية تندمج مع الكومبيوتر. ويطلق عليه الإعلام التفاعلي (Interactive Media) طالما توفرت حالة العطاء والاستجابة بين المستخدمين لشبكة الأنترنت والتلفزيون والراديو التفاعليين وصحافة الانترنت وغيرها من النظم الإعلامية التفاعلية الجديدة".

يضاف إلى ذلك أنّ الإعلام الجديد أخذ صفة (الإعلام الشبكي الحي على خطوط الاتصال Online Media)، لارتباط هذا النوع من الإعلام بشبكة الأنترنت مثل الشبكات الاجتماعية، ونتيجة إلى ما تَميز به هذا الإعلام من تدفق هائل للمعلومات، فقد أطلق عليه صفة (إعلام المعلومات Info Media)، لتوفيقه بين الكمبيوتر والاتصال، معتمداً على تكنولوجيا المعلومات، ويأخذ أيضاً تسمية إعلام الوسائط المتشعبة (Hypermedia)، دلالة على استخدامه لبعض الوصلات التشعبية (Links) المتصلة به، وهو أيضاً إعلام الوسائط المتعددة (Multimedia)، الذي يعني التداخل الفعلي بين هذه الوسائط (النص, الصورة, والفيديو).[2]

في ذات السياق يشير قاموس الأنترنت الموجز (Condensed Net Glossary) في تعريفه إلى أنّه يتشكل من: "أجهزة الإعلام الرقمية عموماً، أو صناعة الصحافة على الأنترنت".

---

[1]- سعود صالح كاتب، "الإعلام الجديد وقضايا المجتمع التحديات والفرص"، **ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي الثاني للإعلام الإسلامي**(أندونيسيا: 2011)، ص6.

[2]- صلاح عبد الحميد، **"الإعلام والثورات العربية"**، مرجع سابق، ص ص59،60.

في المقابل تشير بعض التعاريف لأجهزة الإعلام القديمة، وهو هنا تعبير غير انتقاصي يستخدم أيضاً لوصف نظم إعلام تقليدية جديدة: الطباعة، التلفزيون، الراديو، والسينما.

وجاء في تعريف موسوعة الـ (ويبوديا "Webopedia") حول الإعلام الجديد أنّ "العديد من الأشكال المستحدثة من نظم الاتصال الإلكتروني التي أصبحت ممكنة بفضل الكومبيوتر، والتعبير مرتبط أيضاً بالنظم الإعلامية القديمة، فإذا ما قمنا بعقد مقارنة بين الصحافة الورقية التي تتصف بحالة سكون في نصوصها وصورها مع صحافة الإعلام الجديد، نلمس الفرق في ديناميكيتها وفي حالة التغير المستمر الذي تتصف به. هذا التعبير يشير أيضاً إلى قابلية إجراء الاتصال بين الأجهزة الثابتة والمحمولة بأنواعها المختلفة بما يمكن معه من نقل المعلومات بين بعضها البعض".

وتضيف الموسوعة في تعريفها للإعلام الجديد: "بينّما يقوم مبدأ وسائل الإعلام التقليدية على نظام ثابت ومعروف، إما بطريقة الاتصال من واحد إلى واحد (Point–To–Point), ومثال على ذلك الاتصال بالهاتف، أو من واحد إلى الكثيرين (Point–To–Many) ومثال على ذلك التلفزيون والراديو. أما في حالة الإعلام الجديد وفي تطبيقاته المختلفة، خاصة المرتبطة بالإنترنت فإنّ هذا النمط تغير بشكل جذري، فقد مكنت الأنترنيت من الوصول إلى كل الأشكال المحتملة من نقاط الاتصال". [1]

ومن خلال التعريف الطويل نسبياً الذي أعدته كلية شريدان التكنولوجية (Sheridan) نلتمس الصفة العلمية للإعلام الجديد فقد ورد في تعريفها بأنّه: "كل أنواع الإعلام الرقمي الذي يقدم في شكل رقمي وتفاعلي. وهنالك حالتان تميزان الجديد من القديم تتمثلان في الكيفية التي يتم بها بث مادة الإعلام الجديد، والكيفية التي يتم من خلالها الوصول إلى خدماته، فهو يعتمد على اندماج النص والصورة والفيديو والصوت، فضلاً عن استخدام الكومبيوتر كآلية رئيسة له في عملية الإنتاج والعرض، أما التفاعلية فهي تمثل الفارق الرئيس الذي يميزه، وهي أهم سماته على ذلك".

[1]- صلاح عبد الحميد، نفس المرجع، ص61.

وتضيف كلية شريدان التكنولوجية في تعريفها: "يمكن تقسيم الإعلام الجديد إلى الأقسام الأربع الآتية:

- **الإعلام الجديد القائم على شبكة الانترنت (Online) وتطبيقاتها:** وهو جديد كليًا بصفات وميزات غير مسبوقة، وهو ينمو بسرعة وتتوالد عنه مجموعة من التطبيقات لا حصر لها.
- **الإعلام الجديد القائم على الأجهزة المحمولة:** بما في ذلك أجهزة قراءة الكتب والصحف. وهو أيضاً ينمو بسرعة، وتنشأ منه أنواع جديدة من التطبيقات على الأدوات المحمولة المختلفة، ومنها أجهزة الهاتف والمساعدات الرقمية الشخصية وغيرها.
- **نوع قائم على منصة الوسائل التقليدية:** وأبرز مثال على هذا النوع: الراديو والتلفزيون اللّذين أضيفت إليهما ميزات جديدة، مثل التفاعلية والرقمية والاستجابة للطلب.
- **الإعلام الجديد القائم على منصة الكومبيوتر (Offline):** ويتم تداول هذا النوع إما شبكياً أو بوسائل الحفظ المختلفة مثل الأسطوانات الضوئية، ويشمل العروض البصرية وألعاب الفيديو والكتب الإلكترونية وغيرها". [1]

كما أنّ من التعاريف ما يربطه بشبكة الويب WEB على اعتبار أنّه: "مجموع النشاطات التي تدمج بين التكنولوجيا الحديثة، التفاعل الاجتماعي وصناعة المحتوى، والتي تستخدم الذكاء الاجتماعي في جو من التعاون على الشبكة، حيث يقوم المستخدمون سواء كانوا أفرادا أو جماعات بصناعة محتويات الويب، تنظيمها، فهرستها، تعديلها أو التعليق عليها أو دمجها مع ابداعاتهم الخاصة".[2]

من خلال ما سبق من تعريفات يتبين عدم اتفاق الباحثين على وضع تعريف محدد وواضح لمفهوم الإعلام الجديد، ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها: كون صورة الإعلام الجديد لم تتبلور بعد بشكل واضح ومحدد، يضاف إلى ذلك أنّه لا يمكن الجزم على بقاء الإعلام الجديد على صورته الحالية، لأن التكنولوجيا

[1]- صلاح عبد الحميد، المرجع نفسه، ص ص 62،63.

[2]- média sociaux : http//fr.wikipedia.org/Média_sociaux, consulté le : 03/06/2014, à 20 :15.

الحديثة وثورة المعلومات وما توصل إليه الإعلام والاتصال من تطور وتقدم، قد تأتي بما هو أكثر جدة وحداثة عما هو عليه الإعلام الآن، لذا تمحورت جميع التعريفات حول الآليات المتبعة والمستخدمة في الإعلام عموماً، فمنها من استند على القديم المطور والجديد المحدث، وهناك من زاوج ما بين هذين الشكلين. كما أن فكرة الجدة يمكن استقراؤها من كون الإعلام الجديد يشير إلى حالة من التنوع في الأشكال والتكنولوجيا والخصائص التي حملتها الوسائل المستحدثة المختلفة عن التقليدية، خاصة فيما يتعلق بإعلاء حالات الفردية والتخصيص، وهما تأتيان كنتيجة لميزة رئيسية هي (التفاعلية).[1]

والملاحظ من خلال هذه التعريفات أن هنالك شبه توافق لدى أغلب الباحثين (على الرغم من اختلافاتهم) في اعتبار أنّ الإعلام الجديد هو سمة العصر الحالي، كما يشير مصطلح الإعلام الجديد إلى الضبابية التي لا تزال تكتنف أدواره وتأثيراته على الرغم من النقلة النوعية التي أحدثتها مجمل تطبيقاته، حتى أنّه لم يتم الاتفاق على تعريف إجرائي له، حيث تعددت واختلفت التعاريف المقترحة له، في محاولة لتأكيد اختلاف وجهات النظر حول هذا الموضوع. والملاحظ أن جل هذه التعاريف تتفق حول الشق التقني في حين تختلف فيما يخص قوة التأثير، وتناقش التسمية، كما تشكك بعضها في وجود فروق واضحة مع الإعلام القديم، في حين تزاوج بعضها بين النوعين، وتعلن أخرى القطيعة مع ما يسمى الإعلام التقليدي.

3/ خصائص وسمات الاعلام الجديد

1.3 الخصائص:

لقد تطرقت الباحثتين لايفرو وليفنجستون(**Lievrouw and Livingstone**) إلى أهم الخصائص المميزة للإعلام الجديد وهي كالآتي:

[1]- مقال منشور، **الإعلام الجديد المفهوم والوسائل والخصائص والوظائف**، متاح على الرابط: http://blog.amin.org/nisreenhassouna/2014/04/07jhvdo ، تاريخ التصفح:2014/05/23، على 15:00.

- ✓ التواصل الشبكي المتداخل Interconnectedness بحيث يسمح بالتواصل من عدة نقاط إلى عدة نقاط أخرى، كما هو الحال في الاتصال الجماهيري التقليدي.
- ✓ سهولة الوصول والدخول Access من قبل الأفراد المستخدمين ليقوموا بنشاطهم كمرسلين ومستقبلين ومنتجين.
- ✓ التفاعلية Interactivity : وهي قدرة المستخدم على المشاركة في إنتاج المحتوى الاتصالي.
- ✓ التنوع الغزير في المحتوى مقارنة بالإعلام القديم المحصور بأنواع وأنماط محددة من المضامين الإعلامية.
- ✓ تعدد الاستخدامات وخاصية الانفتاح open-ended على كل ما هو جديد موضوعياً وفنياً في محتوى وشكل المواد الإعلامية.
- ✓ وأخيراً، سعة الانتشار والتحرر من المكان delocatedness حيث لا يرتبط الإعلام الجديد بمنطقة جغرافية محددة، كونه يتخطى حواجز المكان الجغرافي.[1]

تضاف الى هذه الميزات جملة الخصائص التالية:

1.1.3 **التفاعلية (Intractivity)**: ويكون فيها للمشاركين في العملية الاتصالية تأثير في أدوار الأخرين وباستطاعتهم تبادلها، ويطلق على القائمين بالاتصال لفظ مشاركين بدلا من مصادر، وبذلك تبرز مصطلحات جديدة في عملية الاتصال مثل الممارسة الثنائية والتبادل والتحكم والمشاركين.[2] ولقد أضافت هذه الخاصية بعدًا جديدًا إلى أنماط وسائل الإعلام الجماهيري الحالية التي تتكون عادة من منتجات ذات اتجاه واحد يتم اصدارها من مصدر مركزي؛ مثل: الصحيفة يختارها المتصفح في الوقت والشكل الذي يريده.[3]

---

[1]- خالد عبد الله الحلوة، مرجع سابق، ص ص 4،3.
[2]- صلاح عبد الحميد، **"الإعلام والثورات العربية"**، مرجع سابق، ص ص 233،232 .
[3]- سميرة شيخاني، "الإعلام الجديد في عصر المعلومات"، **مجلة جامعة دمشق**، العدد1و2، مجلد 26، 2010)، ص442.

2.1.3 **تفتيت الاتصال (Demassification):** وتعني امكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة، وليس إلى جماهير ضخمة كما كان في الماضي، إضافة إلى التحكم في نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستهلكها.[1] وبهذا تتعدد الخيارات أمام مستهلكي وسائل الإعلام والذين أصبح وقتهم موزعًا بين العديد من الوسائل مثل: المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية وألعاب الفيديو الالكترونية، إلى جانب الوسائل التقليدية من صحف وإذاعة وتلفزيون.[2]

وما يجب ذكره في هذا الصدد أنّ الاتجاه الرئيس لوسائل الاتصال الجماهيري حتى بداية الثمانينيات ظل يحرص على توجيه الرسائل للجماهير العريضة (Massification)، إلّا أنّ الاتجاه الجديد للإعلام الجديد أصبح يتجه نحو تفتيت الجمهور (Demassfication)، ومن مظاهر هذا التحول: انتشار خدمات التلفزيون الكابلي التفاعلي التي تُتيحُ للمُتلقين الأفراد اختيار نوع الرسائل المناسبة لميولهم الفردية وفي الأوقات التي تلائمهم، وكذلك خدمات التلفزيون ذات القوة المنخفضة (LPTV) الموجهة لقطاعات متجانسة وصغيرة العدد، وخدمات الراديو ضيقة النطاق (Narrow–casting) التي يزداد انتشارها جنباً إلى جنب مع الخدمات واسعة النطاق (Board– casting)[3].

3.1.3 **اللاتزامنية (Asynchronization):** وتعني إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستخدم، ولا تتطلب من المشاركين كلهم أن يستخدموا النظام في الوقت نفسه، فمثلاً في نظم البريد الإلكتروني ترسل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستقبلها في أي وقت دون حاجة لوجود

---

[1]- صلاح عبد الحميد، **الإعلام والثورات العربية**، مرجع سابق، ص233.
[2]- سعود صالح كاتب، مرجع سابق، ص7.
[3]- حسن عماد مكاوي، **"تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات"**(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، د ط، 2005)، ص18.

مستقبل للرسالة.[1] وتفضي هذه الخاصية إلى عدم الحاجة لوجود المرسل والمتلقي في نفس الوقت، فالمتلقي بإمكانه الحصول على المحتوى في أي وقت يريده.[2]

4.1.3 **قابلية التحرك أو الحركية (Mobility):** تتجه وسائل الاتصال الجديدة إلى صغر الحجم مع إمكانية الاستفادة منها في الاتصال من أي مكان إلى أخر في أثناء تحرك مستخدمها.[3]

5.1.3 **قابلية التحويل (Convertibility):** وهي قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط إلى أخر، كالتقنيات التي يمكنها تحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة والعكس.

6.1.3 **قابلية التوصيل (Connectivity):** وتعني إمكانية توصيل الأجهزة الاتصالية بأنواع كثيرة من أجهزة أخرى، وبغض النظر عن الشركة الصانعة لها أو البلد الذي تم فيه الصنع. ومثال على ذلك: توصيل DVD جهاز التلفاز بجهاز الفيديو.

7.1.3 **الشيوع والانتشار (Ubiquity):** وتعني هذه الخاصية الانتشار العالمي لوسائل الإعلام وعلى مستوى كل طبقات المجتمع، بحيث أضحت هذه الوسائل ضرورية، وهذا ما يوضحه انتشار أجهزة التلفاز الرقمي والتلفزة ذو الشاشة البلازمية وكذا السينما المنزلية، و يرجع هذا الانتشار حسب (ألفن توفلر Tofler) إلى المصلحة التي يجنيها الأثرياء لتوسيع النظام الجديد وذلك بدعم من هم أقل ثراءً وبطريقة غير مباشرة تتيح تقديم الخدمة لغير القادرين على تكاليفها.

8.1.3 **الكونية (Globalization):** تنطلق هذه الخاصية من كون وسائل الإعلام تعمل ضمن بيئة عالمية دولية، تتدفق فيها المعلومات بكل الاتجاهات وبسرعة فائقة، حيث تتبع مسار الأحداث الدولية في أي مكان من العالم.

---

[1]- صلاح عبد الحميد، **الإعلام والثورات العربية**، مرجع سابق، ص 233.
[2]- سعود صالح كاتب، مرجع سابق، ص7.
[3]- صلاح عبد الحميد، نفس المرجع، ص 233.

2.3 ميزات الاعلام الجديد عن التقليدي:

يوفر الاعلام الالكتروني للقارئ فرصة الاطلاع على عشرات المصادر الإعلامية بأقل جهد وتكلفة، في حين تغيب هذه الميزة عن الإعلام التقليدي. قد يظن البعض أنّ الإعلام المرئي المسموع قد طغى على الإعلام المكتوب لارتباط وسائله بالتطور التكنولوجي، مما يجعل الصحافة في موقع منافسة ليست في صالحها، إلاّ أنّ الباحثين قد أشاروا إلى أنّ الإعلام المكتوب الذي أفاد من التكنولوجيا الحديثة أيضاً إلى حد كبير؛ هو في وضع تكميلي لا موقف منافسة نظراً لما يتمتع به من ميزات وخصائص تجعله بعيدا عن المنافسة.[1]

كما يتيح الإعلام الجديد للقارئ حرية الانتقاء والمقارنة، من خلال الاطلاع السريع على مختلف المصادر المتعددة الرؤى، ما يتيح تكوين قناعة لدى المتلقي بناء على حريته في التعاطي مع الوسيلة الاعلامية. يُمَكن الإعلام الجديد من القراءة المتخصصة، حيث وفرت الأنترنيت من خلال محركات البحث إمكانية الاطلاع على الموضوع في أي وقت حسب رغبة المستخدم. ويتجاوز الإعلام الجديد القيود التقليدية، ويُضفي على الرسالة الإعلامية طابع العالمية.[2]

بالإضافة إلى ما سبق، تتميز المضامين في الإعلام الجديد بمحليتها، في المقابل يبرز الطابع الرسمي لمضامين وسائل الإعلام التقليدية، والذي يوجب ضرورة حصول مراسليها على تصاريح رسمية للحصول على المعلومة.[3]

إنّ وسائل الإعلام الإلكترونية لم تقضِ على الوسائل القديمة، فلقد ثبت عن طريق واقع عمل وسائل الإعلام بأنّه لا يمكن لأيّة وسيلة أن تلغي دور الوسيلة الأخرى، بل على العكس فالأنترنت خَدَمت جميع

---

[1]- سمر كرامي، **"الصحافة النسائية في الوطن العربي"**(بيروت: دار النهضة العربية، د ط، 2008)، ص32.
[2]- فرانك كليش، **"ثورة الإنفوميديا: الوسائط الإلكترونية وكيف تغير عالمنا وحياتك"**، ترجمة حسام الدين زكريا(الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2000)، ص 34.
[3]- كامل خورشيد مراد، **"الاتصال الجماهيري والاعلام: التطور - الخصائص - النظريات"**(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2011)، ص 422.

وسائل الإعلام الجماهيري وعملت على تطويرها وعولمتها؛ إذ ظهر مصطلح العولمة في مجال الإعلام ومضت عولمة الاتصال عن طريق التواصل؛ أي التكنولوجية المتطورة وهي: الشبكات التي تقوم بنقل الأخبار والمعلومات عبر الكرة الأرضية، ودور الأنترنت اليوم أساسي في هذه الثورة العالمية التي تتحكم في مسيرتها تكنولوجيا الإعلام متعددة الجنسيات. إذ تختلف الأنترنت عن وسائل الإعلام التقليدية الأخرى، لأنّها مفتوحة الاستخدام من مختلف المستويات والدول، وتُمَكنهم من تبادل المعلومات والآراء والأفكار بحرية دون أي رقيب.[1]

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإعلام الجديد أصبح منافساً قوياً لوسائل الإعلام التقليدية، في مجال الأخبار والإعلام والترفيه، كما أضحى يتمتع بجمهور كبير، وبسمات خاصة، تجعله قادرًا على جذب الجمهور، وعلى تغيير المضمون الإعلامي، وطريقة عمل الصحفيين، وصناعة الأخبار، وطرح تصور جديد للعلاقة بينه وبين الجمهور، كما خلق لذاته مجموعة خاصة من القيّم وأساليب العمل التي تتفق مع طبيعته.[2]

4/ الأشكال الرئيسية للإعلام الجديد

1.4 الشبكات الاجتماعية: الشبكات الاجتماعية هي مصطلح يشير إلى تلك المواقع على شبكة الأنترنت والتي ظهرت مع ما يعرف بالجيل الثاني للويب (Web2) * حيث تتيح التواصل بين مستخدمها في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم وفقاً لاهتماماتهم أو انتماءاتهم (جامعة– بلد– صحافة– شركة...)، بحيث يتم ذلك عن طريق خدمات التواصل المباشر كإرسال الرسائل أو المشاركة في الملفات الشخصية للآخرين، والتعرف على أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض. وتتنوع أشكال وأهداف تلك الشبكات الاجتماعية، فبعضها

---

[1]- حسنين شفيق، **" الإعلام الإلكتروني"** (القاهرة: رحمة برس للطباعة والنشر، ط2، 2006)، ص ص15،16.

[2] -Pavlik V Jhon, "**the future of Online, Journalism**: **A guide to who's doing what**" Columbia journalism review, July, Agust. **1997 [Online] available**, http://archives.cjr.org/year/97/4/online.asp , consulté le:12/6/2014, à12:30

* **الويب 2.0** هو ببساطة تطبيقات معتمدة على الشبكة العالمية تحمل عددا من الخصائص التي تميزها عن الويب 1.0، منها السماح للمستخدمين ليعبروا عن أنفسهم، اهتماماتهم وثقافتهم، وتزيدهم بأنظمة تفاعلية، إضافة إلى إمكانية تعديل قاعدة بيانات الموقع من خلال إضافة، تغيير أو حذف المعلومات، كما تزود المتصفحين بميزات وتطبيقات مشابهة لبيئاتهم الحاسوبية الشخصية، للمزيد أنظر: Desingn Patterns and What is web? Business Models for the Nexte Generation of Software: http://www.oreillynet.com

عام يهدف إلى التواصل العام وتكوين الصداقات حول العالم، وبعضها الآخر يتمحور حول تكوين شبكات اجتماعية في نطاق محدود ومنحصر في مجال معين مثل شبكات المحترفين وشبكات المصورين وشبكات الإعلاميين.

وتعرف موسوعة ويب أوبيديا Webopedia الشبكات الاجتماعية بأنّها: "عبارة تستخدم لوصف أي موقع على الشبكة العنكبوتية يتيح لمستخدمه وضع صفحة شخصية عامة معروضة، ويتيح إمكانية تكوين علاقات شخصية مع المستخدمين الآخرين الذين يقومون بالدخول على تلك الصفحة الشخصية. كما يمكن لمواقع الشبكات الاجتماعية أن تستخدم لوصف المواقع ذات الطابع الاجتماعي، مجموعات النقاش الحي، غرف الدردشة وغيرها من المواقع الاجتماعية الحية."[1]

ويعرفها محمد عواد بأنّها: "تركيبة اجتماعية إلكترونية تتم صناعتها من أفراد أو جماعات أو مؤسسات، وتتم تسمية الجزء التكويني الأساسي (مثل الفرد الواحد) باسم (العقدة– Node)، بحيث يتم ايصال هذه العقد بأنواع مختلفة من العلاقات؛ كتشجيع فريق معين أو الانتماء لشركة ما أو حمل جنسية لبلد ما، وقد تصل هذه العلاقات لدرجات أكثر عمقًا، كطبيعة الوضع الاجتماعي أو المعتقدات أو الطبقة التي ينتمي إليها الشخص".[2]

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن الشبكات الاجتماعية والتي ظهرت قبل سنوات على شبكة الأنترنيت ترتكز على التفاعلية، وتقدم نمطا جديدا من الاتصال يتيح لمستخدميها التفاعل في أي وقت وفي أي مكان من العالم، ولقد اكتسبت اسمها الاجتماعي من منطلق قدرتها وفعاليتها في تعزيز العلاقات بين البشر، لذلك فهي وسيلة تعبيرية، وأبرز شبكات التواصل الاجتماعي هي الفايس بوك، تويتر واليوتيوب.

[1] -www.webopedia.com, consulté le: 13/4/2014, à 12:30.

[2]- صلاح عبد الحميد، **الإعلام والثورات العربية**، مرجع سابق، ص12.

1.1.4 الفايس بوكFacebook: هو موقع أطلقه "مارك جوكربيرج" في عام 2004، حيث سرعان ما لقي رواجًا في البداية بين طلبة جامعة هارفارد ليكتسب شعبية واسعة فيما بعد.[1] والمتعارف عليه أن الفايس بوك هو: مكان إلكتروني معلن يلتقي فيه الناس للتعارف وإبداء الرأي، حيث يُمكن لمستخدمي هذا الموقع إضافة أصدقاء إلى قائمة أصدقائهم، وإرسال الرسائل إليهم وأيضًا تحديث ملفاتهم الشخصية وتعريف الأصدقاء بأنفسهم.[2] وفيما يلي تفصيل لأهم خدماته:

- **الملفات الشخصية أو صفحات الويب:** وهى ملفات يقدم فيها الفرد بياناته الأساسية، مثل الاسم، السن، تاريخ الميلاد، البلد، والاهتمامات والصور الشخصية، ويعد الملف الشخصي بمثابة بوابة للوصول إلى عالم الشخص.
- **الأصدقاء أو العلاقات:** وهي خدمة تمكن الفرد من الاتصال بالأصدقاء الذين يعرفهم في الواقع، أو الذين يشاركونه الاهتمام نفسه في المجتمع الافتراضي، وتمتد علاقة الشخص ليس فقط بأصدقائه، ولكن تتيح الشبكات الاجتماعية فرصة للتعارف مع أصدقاء الأصدقاء بعد موافقة الطرفين.
- **إرسال الرسائل:** تسمح هذه الخدمة بإرسال الرسائل، سواء إلى الأصدقاء الذين في قائمة الشخص، أو غير الموجودين في القائمة.
- **ألبومات الصور:** تتيح هذه الخدمة للمستخدمين إنشاء عدد لا نهائي من الألبومات، ورفع مئات الصور، وإتاحة المشاركات لهذه الصور للاطلاع عليها وتحويلها أيضا.
- **المجموعات:** تتيح الشبكات الاجتماعية فرص تكوين مجموعات بهدف معين أو لأهداف محددة، ويوفر موقع الشبكات لمؤسس المجموعة أو المنتسبين والمهتمين بها مساحة من الحرية أشبه بمنتدى حوار

[1]- عبد الرزاق محمد الدليمي، **"الاعلام الجديد والصحافة الالكترونية"** (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2010) ، ص185.

[2]- كاظم المقدادي، **"الإعلام الدولي والجديد وتصدع السلطة الرابعة"**(عمان: دار أسامة للنشر، ط1، 2013)، ص202.

مصغر، كما تتيح فرصة التنسيق بين الأعضاء في الاجتماعات من خلال ما يعرف باسم Events ودعوة الأعضاء لتلك المجموعات، ومعرفة عدد الحاضرين وأعداد غير الحاضرين.

- **الصفحات:** ابتدع هذه الفكرة موقع Face Book وتم استخدامها على المستوى التجاري بشكل فعال، حيث تسمح هذه الخدمة بإنشاء حملات إعلانية موجهة تتيح لأصحاب المنتجات التجارية فرصة عرض السلع أو المنتجات للفئات التي يحددونها. ويقوم موقع الفيس بوك باستقطاع مبلغ مع كل نقرة يتم التوصل إليها من قبل المستخدم[1].

2.1.4 **التويتر Twitter:** هو عبارة عن موقع شبكات اجتماعية مصغر يسمح لمستخدمه بإرسال وقراءة تعليقات لا تتجاوز 140 حرف (ورمز) وهذه التعليقات تعرف باسم تغريدات (tweets).

ولقد تم إنشاءه في مارس 2006 بواسطة الأمريكي "جاك دورسي", ثُم تَم إطلاقه في شهر جويلية من نفس العام.[2] وقد لاقى هذا الموقع استحسان الجميع من المستخدمين والعديد من الشركات العاملة في مجال الإعلام والأنترنيت.[3]

3.1.4 **اليوتيوب You Tube:** انطلق موقع مشاركة الفيديو الأول على الصعيد العالمي في فيفري 2005، حيث أطلقه ثلاثة من موظفي paypal وهم تشاد هيرلي(Chad Hurley)، ستيف تشين (Steve Chen)، وجواد كريم.

- يتيح يوتيوب محتوياته للجميع، كما بإمكان أي مستخدم إضافة مقاطع فيديو للموقع، كما يمكن للمستخدمين من تقييم الفيديوهات التي يشاهدونها والتعليق عليها أو إضافتها للمفضلة ضمن صفحته الشخصية أو إرسالها للأصدقاء، كما بالإمكان إرسال الفيديوهات إلى المدونات الشخصية أو المنتديات والشبكات الاجتماعية.[4]

---

[1]- **مواقع الشبكات الاجتماعية وطريقة عملها**، متاح على الرابط: http://knol.google.com ، تاريخ التصفح: 2014/06/08، على 12:40.

[2]- www.en.wikipedia.org ، مرجع سابق.

[3]- كاظم المقدادي، مرجع سابق، ص 206.

[4]http://fr.wikipedia.org/Youtube, consulté le : 16/5/2014 à13:30.

2.4 المواقع الإلكترونية:

يعرفها موقع ويكيبيديا Wikipedia الموسوعة الحرة: "هي مجموعات صفحات ويب مرتبطة مع بعضها البعض ومخزنة على نفس الخادم، يمكن زيارة مواقع الويب عبر الأنترنت...تختلف أهداف الويب فمنها ما هو للإعلان عن المنتجات ومنها ما يبيعها، كما أن هناك مواقع للمحادثة (الدردشة) أو منتديات للنقاش والحديث بين مستخدمي الويب، ويوجد ما يعرف بالمدونات وهي: مواقع ويب يسرد فيها مؤلفها ما يريد الكتابة عنه ومواضيع أخرى، كما يمكن للزوار الرد على ما يكتب".

منذ بداية ظهور أجهزة الكومبيوتر ومن ثم شبكة الأنترنيت شهد العالم أجمعه ظاهرة تأسيس المواقع الإلكترونية، وبادرت الهيئات والمؤسسات الحكومية إلى انشاء مواقع خاصة بها، كذلك أقدمت الشركات والمؤسسات الأهلية الربحية والغير ربحية على إنشاء مواقع متعددة حظيت باهتمام الكثير من الزوار (خصوصا مواقع التجارة الإلكترونية). ومن أنواع المواقع الالكترونية:

- المواقع الساكنة (Static Web Site)
- المواقع الديناميكية (Dynamic Web Site)
- مواقع التجارة الالكترونية (E-Commerce)

3.4 المدونات الالكترونية: يمكن النظر إلى المدونات من منظور إعلامي، كفئة جديدة من فئات الأخبار والأحداث الجارية[1]، ولقد انتشرت المدونات الإلكترونية بشكل ملحوظ وملفت على شبكة الأنترنت واتخذ التدوين الإلكتروني خطا مميزًا له بين المواقع الإلكترونية، كما ارتبطت المدونات السياسية ببعضها بصورة مكثفة تعيد دمج مجموعات منفصلة متنوعة التوجهات في سياق أوسع، مما يجعل منها مجالًا عاما يحوي مواصفات هيكلية؛ تُكَون مجالًا عامًا مثاليًا من حيث سهولة التصميم وانتشار برامجها، ومن حيث محدودية

[1]- الصادق رابح، "المدونات والوسائط الإعلامية بحث في حدود الوصل والفصل"، **ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي: الإعلام الجديد...تكنلوجيا جديدة لعالم جديد**(البحرين: جامعة البحرين، 7-9 أفريل 2009) ، ص 538.

التكلفة وسهولة التشغيل وملفات الصوت والفيديو والنصوص، وكل ذلك يتم في دقائق معدودة، كما أنّها تمنح فرصا متساوية في التواجد والمشاركة وتتسع لتشمل الجميع. ومن أنواع المدونات نجد:

- المدونات الإلكترونية التي تحتوي على الروابط التشعبية (Link Blogs)
- المدونات الإلكترونية التي تحتوي على المذكرات اليومية (Online Biary)
- المدونات الإلكترونية التي تحتوي على المقالات (Article Blogs)
- المدونات الإلكترونية التي تحتوي على الصور (Photo Blogs)
- المدونات الإلكترونية التي تحتوي على مقاطع بث إذاعي (Podcast Blogs)
- المدونات الإلكترونية التي تحتوي على مقاطع بث مرئي (Videocast Blogs)
- المدونات الإلكترونية المنوعة وكذا المدونات الإلكترونية الجماعية.[1]

4.4 البوابات الالكترونية(Portal):وهي عبارة عن موقع يتكون من مجموعة من الصفحات، يقدم مجموعة من الخدمات، ويساعد على الوصول السريع للمعلومات التي تقدمها الأنترنت من مصادر متنوعة، وتعتمد البوابة الإلكترونية بشكل أساسي في تصميمها على صفحات الويب، وتقدم إلى مستخدمي الأنترنيت مجموعة من الخدمات منها: (البريد الالكتروني، الأخبار والبحث عن المعلومات)، وبتعريف بسيط يمكن القول أنّ: "البوابات الإلكترونية هي مواقع تحتوي على خدمات للزوار، وتكُون المركز الأول للزائر في تصفحه للأنترنت فهي تحتوي على: مذكرة مواعيد بريد إلكتروني، أخبار على مدى الساعة، قائمة بأفضل المواقع، إمكانية البحث وغيرها من الخدمات"، ومن أشهرها: Yahoo–MSN، في حين تنقسم هذه البوابات إلى 3 أنواع رئيسية هي:

- البوابات الأفقية Horizontal Portals
- البوابات الرأسية Vertical Portals or Vortals

[1]- صلاح عبد الحميد، **الإعلام والثورات العربية**، مرجع سابق، ص ص 30-33.

- البوابات الاقطاعية Industry Portal [1]

5.4 الصحافة الإلكترونية: هي كل أنواع الصحف الإلكترونية العامة والمتخصصة التي تنتشر عبر شبكة الأنترنيت، طالما أنّها تبث على الشبكة بشكل دوري، أو يتم تحديث مضمونها من يوم إلى آخر، أو من ساعة لأخرى، وذلك حسب إمكانيات الجهة التي تتولى نشر الصحيفة. وتعتمد بذلك على جمع وإعداد وتحرير الأخبار، وفق كتابة مصممة للأنترنيت وبثها عبر الأقمار الصناعية، فهي تقوم ببث رسائل إلكترونية إلى جمهور غير محدد جغرافيًا، لتقدم لهم الأخبار والتقارير والتحليلات والحقائق والأحداث الجارية، بآنية وبسرعة نقل عالية وتفاعلية، وسرعة استرجاع وأرشيف إلكتروني يُمَكن القارئ من الاطلاع على الأعداد السابقة.[2] وتتطلب الصحافة الإلكترونية صحافيين على مقدرة عالية في التعامل مع الكومبيوتر والأنترنيت وقواعد المعلومات.[3]

[1]- نفس المرجع، ص ص 36-41.
[2]- عبد الرزاق محمد الدليمي، مرجع سابق، ص ص 218،219.
[3]- عباس صادق محمد مصطفى، **"الإعلام الجديد: المفاهيم الوسائل والتطبيقات"**، مرجع سابق، ص 158.

المبحث الثاني: التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني

إنّ الخوض في مفهوم المجتمع المدني يفضي إلى ضرورة العودة للسياق التاريخي الذي أسس لبناء المفهوم ومهد لتطوره، فالنقاشات الدائرة حول التعريفات هي كما يقال بنت بيئتها وتابعة لها.

1/ الخلفية التاريخية لمفهوم المجتمع المدني

1.1 المنظور الكلاسيكي للمجتمع المدني:

ظل هدف فلاسفة القرنين (السابع عشر والثامن عشر) يتمحور حول محاولة التأسيس والتبرير لمجتمع ناشئ، وهو المجتمع الرأسمالي الليبرالي في مواجهة النظام الإقطاعي، وعلى رأس هذا التوجه الفكري فلاسفة العقد الاجتماعي، الذين اتجهت تصوراتهم في تفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع، نحو تقويض الأسس الفكرية للنظام القائم وتبرير النظام الرأسمالي الجديد[1]. فنظرية العقد الاجتماعي* التي لا يزال هناك نوع من الإجماع على أنها أساس نشوء المجتمع المدني[2]، قد وضع أسسها الأولى كما هو معروف كل من توماس هوبز(Thomas Hobbes)، جون لوك(John Locke)، جان جاك روسو(Jean– Jacques Rousseau)، هذه الفلسفة القائمة على حالة الطبيعة أو ما يعرف بنظرية الحق الطبيعي[3].

---

[1]- علي بن طاهر، "ماهية المجتمع المدني: استخداماته الفكرية وحدود صلاحيته وتطبيقه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد12(سبتمبر 2010)، ص 79.

***- نظرية العقد الاجتماعي:** تشير هذه النظرية إلى توافق وتعاقد يتم بين أعضاء المجتمع، غرضه تنظيم العلاقة التي تربط بينهم، وتنظيم علاقاتهم كمجموع بالحكومة التي تدير أمورهم، ويفترض العقد أن المتعاقدين، أي مجموع أفراد المجتمع، لهم حقوق وعليهم واجبات تنظمها توافقات وأعراف وقوانين، هذه التوافقات والأعراف، هي بمثابة نظام شامل يكفل انتظام وسيرورة العلاقة بين الأفراد والتوزيع العادل للموارد المشتركة، وحل التعارضات التي قد تنشب بينهم. و بمقتضاه أيضا قامت الحكومة كممثل لمجموع الأفراد ونائب عنهم في تنفيذ تلك الأعراف والقوانين وإدارة المصالح المشتركة، من هنا اعتبرت الحكومة هيئة تابعة للمجتمع واضعة لإرادته للمزيد حول نظرية العقد الاجتماعي.

[2] - Jean-Jacques Rousseau,**Du contrat Social**,Edition Talantikit,2002,p1-192 .

[3]- جاد الكريم الجباعي، **المجتمع المدني هوية الاختلاف**(سورية: النايا للدراسات والنشر، ط1، 2011)، ص 121.

إن حالة الطبيعة عند هوبز هي الحالة التي فيها للإنسان الحق في كل الأشياء، "أي حالة استعمال الفرد لحقه الطبيعي أي حريته وفقًا لرغباته وميوله، وهو ما يخالفه فيه لوك، فممارسة الحق الطبيعي في حالة الطبيعة محكوم بقانون الطبيعة.[1] فهذا الأخير هو من يعلم البشر على أنهم متساوون ومستقلون حسب لوك. ويقول توماس هوبز في هذا الصدد: "أصل المجتمع المدني هو ضرورة الخروج من الصراع اللامتناهي الذي يتولد عن قانون حالة الطبيعة، أي عن حق كل شخص في أن يفعل ما يظهره على أنه مناسب لحماية نفسه".[2]

أما بالنسبة لجان جاك روسو، فينظر إلى حالة الطبيعة وسلوك الإنسان فيها أنه تتحكم فيه غريزة البقاء والرأفة، وانطلاقا من هذين المبدأين الأساسيين تنحدر قوانين الحق الطبيعي كافة.[3]

إن نظرة ورأي فلاسفة العقد الاجتماعي لنظرية الحق الطبيعي تختلف من حيث وصف حالة الطبيعة، لكنهم يجتمعون في القول بأنها أصل المجتمع، وأنه على البشر تجاوزها، وقد أقروا بأن الحل يكمن في الحكم السياسي حتى وإن اختلفوا في شكله ومضمونه.

ويبرز جون لوك وجون جاك روسو، أهمية المجتمع المدني كنتاج لفكرة التعاقد الاجتماعي انطلاقًا من شرعية المصلحة التي يتساوى فيها الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية، والتي تمتعوا بها في حالتهم الطبيعية في ظل غياب السلطة القادرة على ضبط وتنظيم شؤون الحاجات، فالمجتمع المدني في تصورهم، هو الرد

---

[1]- فريال حسن خليفة، **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك**(بيروت: مكتبة مدبولي، ط1، 2005)، ص 17.

[2]– عمر برنوصي، **مقال بعنوان: مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية و السوسيولوجيا المعاصرة**، متاح على الرابط: http://www.amanjordan.org/aman studieds/wmview.php?ArtiD.755. تاريخ التصفح: 23 /2014/01، على15:30.

[3]– توفيق المدني، "**المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**"(دمشق: دار اتحاد الكتاب العرب، د ط، 1997)، ص ص 57،58.

على هذه الحاجات من خلال إيجاد سلطة بديلة يعترف بها اجتماعيا وسياسيا، تكون وظيفتها سن وتنفيذ القوانين المنسجمة مع قانون الطبيعة على نحو مقبول لديهم جميعًا.[1]

إذ يُعرّف هوبز المجتمع المدني على أنه: "ثمرة مصطنعة لميثاق اختياري لحساب قائم على المنفعة، فنقل الحق الطبيعي المطلق الذي يملكه كل واحد في كل شيء إلى شخص ثالث بعقد يتم بين كل واحد وكل واحد؛ هو الاصطناع الذي يكون من الناس الطبيعيين مجتمعا مدنيا(سياسيًا)، على اعتبار أن المجتمع المدني هو المجتمع السياسي عند هوبز، فلا فرق بينهما[2]. ويضيف هوبز أنه لا يمكن تأسيس المجتمع المدني بلا دولة، على اعتبار أنها وظيفتها، ويرتبط تحقيق سلطة الدولة السياسية ارتباطا جوهريا بتحقيق قيام المجتمع المدني، فهما متزامنان في الواقع.

أما جان جاك روسو، فقد كانت نظريته عن المجتمع المدني نظرية أخلاقية، إذ حاول فيها تكييف الفضيلة الرومانية والنزعة الجمهورية الميكيافيلية لمتطلبات انتشار الأسواق، وبصهره نزعة التنوير الاسكتلندي الأخلاقية الفردانية التي تتبنى الالتزام القديم بالعمل المشترك النزيه والصالح العام[3]. وقد ربط ربطًا جدليًا بين تكوين المجتمع المدني وبين تأييده للعقد الاجتماعي، فهو يقول: "ما يجسد الإنسان من جراء العقد هو حريته الطبيعية والحق اللامحدود في كل ما يغريه وكل ما يستطيع أن يبلغه ويطوله، وما يربحه بالمقابل هو الحرية المدنية وحق تملكه لكل ما ملكته يده".[4]

إذن ما يمكن استخلاصه مما سبق، أن نظرية العقد الاجتماعي ترى سمات وخصائص المجتمع المدني في ذلك المجتمع المتحرر من دور الدين، والمبني على أساس حرية الأفراد ورضاهم، في حين يكمن الاختلاف

---

[1]- علي بن طاهر، "ماهية المجتمع المدني: استخداماته الفكرية وحدود صلاحيته وتطبيقه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي"، **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد12(سبتمبر 2010)، ص 79.

[2]- فريال حسن خليفة، مرجع سابق، ص 29.

[3]- حسن ناظم وعلي حاكم صالح، **"المجتمع المدني تاريخ نقدي"**(بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، 2007)، ص21.

[4]- غازي الصوراني، **"تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي"**(فلسطين: مركز دراسات الغد العربي، ط1، 2004)، ص 33 .

بين فلاسفة العقد في طبيعة السلطة الحاكمة وفعلها المؤسس بالاتفاق، إذ أن السلطة الحاكمة تستمد قوتها من الاتفاق المبرم، لكن هذا الاتفاق عند لوك بمثابة حكم مقيد(تقييد الحكومة وفصل السلطات)،عكس هوبز الذي يرى فيه حكما مطلقا فسلطته التي منحته إياها الأغلبية هي من يمنحه صلاحية كل الأفعال والأحكام التي يطبقها عليهم، وهذا في سبيل الحفاظ على حقوقهم الطبيعية المتساوية.

ففعل التأسيس عند هوبز هو فعل يمنح فيه كل شخص في المجتمع قوته لشخص واحد أو لمجلس من البشر، ويتنازل الجميع عن كل إرادتهم بتصويت جماعي إلى إرادة واحدة، و يعترف كل فرد ويسلم لها بأن يكون المبدع لكل شيء، ولها تخضع إرادة كل فرد ولأحكامها يخضع كل حكم، هذه الإرادة ليست أكثر من اتحاد حقيقي من البشر.

أما جون لوك فذهب بالقول، أن الفرد لا يستطيع إخضاع إنسان آخر لسلطته السياسية دون اتفاق خاص معه، فالاتفاق هو الطريقة الوحيدة التي بها يسلب أي فرد نفسه من حريته الطبيعية ويدخل في التزامات المجتمع المدني باتفاقه مع البشر، وبذلك يتعاونون على خلق جسم سياسي واحد بإرادة وقرار الأغلبية[1].

فالاتحاد المتشكل من الأغلبية هنا، هو أساس العقد الذي يجمع الأفراد ويدخلهم في زمرة مجتمع سياسي واحد، وبدونه يكون العقد مجرد فعل اتفاق يفتقد للتوحد.

وعليه فالمجتمع المدني وفق أرضية العقد الاجتماعي، هو المجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد، لكن باعتبار هؤلاء الأفراد ذوات حرة مستقلة، تبحث عن صالحها الخاص في ذاتية مطلقة وحرية مطلقة لا تحدها إلّا حرية الذوات الأخرى، بمعنى أن المجتمع المدني هو الحرية التي يجسدها العقد الذي يتم فقط بين الذوات الحرة المستقلة[2].هذا وتبقى نظرية العقد الاجتماعي انعكاس للواقع الأوروبي، على المستوى الفكري والاقتصادي وحتى السياسي، فهي تبقى تصورات لمفكرين عايشوا تحول دولهم بداية مع عصر النهضة إلى

---

[1]- فريال حسن خليفة، مرجع سابق، ص 47 .

[2]- توفيق السيف، "**رجل السياسة: دليل في الحكم الرشيد**"(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2011)، ص 104.

غاية القرن الثامن عشر، أين انتقلت من حالة الطبيعة كما يسمونها إلى حالة العقد الاجتماعي، حاملاً معه موجة من المطالب انحصر أهمها حول التخلص من حكم الملكية المطلقة والزعامة الروحية للكنيسة، وبذلك تم تعزيز قيمة الفرد فأصبح القانون معياره العقل البشري.

وبناء على العرض السابق لبعض مقولات نظرية العقد الاجتماعي، يتضح أن مفهوم المجتمع المدني الذي استخدم من قبل رموز هذه النظرية، لا يعني سوى المجتمع المقابل للحالة الطبيعية أو حالة الفطرة أو المجتمع الطبيعي، الذي هو بالنسبة للبعض مجتمع حيواني أو تقليدي، وحسب هذه الصياغة الأولية لمفهوم المجتمع المدني، فإنّه يعبر عن كل تجمع بشري خرج من حالته الطبيعية إلى الحالة المدنية التي تتمثل في وجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي[1]. وهو بهذا المعنى يعبر عن مجتمع الأحرار المستقلين، ومن ثم فهو لا يعرف المراتب الاجتماعية، ولا التدرج الاجتماعي، وتركيبه الداخلي لا يعرف السيطرة ولا التبعية، كما أن العلاقات داخله ليست علاقات بين قوى اجتماعية، أو طبقات اجتماعية ولكنها علاقات بين أحرار متساوين[2].

2.1 المنظور الحديث(الليبرالي/الكلاسيكي) لمفهوم المجتمع المدني:

لقد برزت في القرن التاسع عشر مدرستان، شغل مفهوم المجتمع المدني بين أنصارهما حيزا كبيرا من النقاش، ألا وهما المدرسة الليبرالية والمدرسة الكلاسيكية، ولقد تباينت الرؤية للمفهوم داخل كل مدرسة، من أدم سميث(Adam Smith) إلى المفكر الفرنسي المعاصر ريمون ارون(R. Aron) في صفوف الليبراليين، ومن هيجل وماركس، إلى غرامشي ضمن التيار الماركسي[3].

---

[1]- علي عبد الصادق، **" مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية"**(القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية و المعلومات، ط1، 2004)، ص 24.

[2]- أحمد شكر الصبيحي، **"مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008)، ص 20.

[3]- الحبيب الجنحاني، **"المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"**(الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 2006)، ص 21 .

فإذا كان اهتمام فلاسفة العقد الاجتماعي خاصة في الفترة الممتدة ما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر منصبا على التمييز بين حالتي الطبيعة والحالة المدنية، فإن المدرستين الليبرالية والماركسية طرحتا إشكالًا آخر يخص الفصل والتفرقة بين الدولة والمجتمع المدني، خاصة في ظل التحولات التي عاشتها أوروبا بعد عصر النهضة، والانتقال من الاقتصاد الإقطاع الزراعي إلى الصناعة، وما صاحبه من نزوح لسكان الريف نحو المدن بحثا عن العمل، مما أفرز لنا ظاهرة اتساع حق الملكية الخاصة، والتي بدورها أعطت لنا طبقتين أحدهما تعمل لدى الأخرى التي تمتلك رأس المال، حيث فرضت هذه التحولات قضايا وإشكاليات جديدة على مفكري وفلاسفة القرن التاسع عشر في أوروبا، وفي مقدمتهم الفيلسوف الألماني جورج فريديريك هيجل، والذي كان له مفهومًا مختلفًا للمجتمع المدني، فهو ينكر الانسجام الذي تفترضه نظرية العقد الاجتماعي ما بين الدول والمجتمع المدني، مؤكدًا عجز الأخير عن إقامة وتحقيق العدالة والحرية من تلقاء نفسه، حيث تكون الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية، فالدولة هنا قادرة على صيانة المصالح الخاصة المتنافسة والمتعارضة، بل إن إشباع الحاجات لا يمكن تحقيقه إلا في ظل الدولة، والمجتمع المدني ما هو إلا مستوى واحد من مستويات الدولة التي تتعدى حاجاتها حاجات تنظيمات المجتمع المدني، فالدولة عند هيجل كيان مقدس، يمثل فيها المجتمع المدني جزءا أساسيا من نظامها الأخلاقي والروحي ولا يتطابق معها، على عكس ما أشار إليه فلاسفة العقد الاجتماعي[1].

وضمن هذا السياق، يرى هيجل أن المجتمع المدني هو حلقة وسيطة ما بين العائلة من ناحية وبين الدولة من ناحية أخرى، فهو الأرضية التي تتفاعل فيها العلاقات الاقتصادية والمجتمعية، بقصد الانتقال من المجتمع التقليدي القائم على القرابة وروابط الدم، إلى مجتمع المواطنة والولاء للدولة والخضوع لنظامها وأجهزتها الإدارية والاقتصادية أي المجتمع الحديث[2].فالمفهوم لدى هيجل يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي

[1]- علي بن طاهر، مرجع سابق، ص 81 .
[2]- علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص 25.

الواقع بين العائلة والدولة، وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، أو كاختلاف بين العائلة والدولة يفترض وجود الدولة وهو ما يميز المجتمع الحديث عن المجتمعات السابقة[1].لهذا فالمجتمع المدني يختلف عن العائلة، في كونه ينفي العناصر التقليدية واضعا المصالح الخاصة أساسا للتبادل وإشباع الحاجات، وتختلف الدولة عن المجتمع المدني، في كونها تعيد إنتاج العناصر التقليدية ولكن ليس كما هي وإنما كجماعة أخلاقية استوعبت داخلها حقوق الأفراد وواجباتهم.

أما ألكسيس دي توكفيل(Alexis De Tocqueville)، فينظر إلى المجتمع المدني كميدان يقع خارج الطبيعة السياسية للبلد وقوانينه، وخارج نطاق الحكومة، وهذا ما يوحي بأن المجتمع المدني عنده هو ميدان تنظيمي وسيط بين الأفراد والدولة، وقد تحدث عن ذلك في كتابه "**الديمقراطية في أمريكا**"، حيث أشار إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينضم إليها المواطنون بكل عفوية، ويربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات، أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب، ومن هنا تبرز أهمية المدنية و أهمية المواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية ومجموعة من الصفات الأخلاقية[2].

ومن هذا المنطلق أعجب توكفيل بالجمعيات الامريكية كونها تتسم بالمبادرة، وتواجه الاستبداد الذي يختفي وراء القوانين والتشريعات، ويصف توكفيل العلاقة بين الجمعيات المدنية والسياسية فيقول:"...هكذا الجمعيات المدنية هي السبيل لقيام الجمعيات السياسية وتقويتها..."[3]

وعلى عكس هيجل، ذهب توكفيل إلى التأكيد بأن أسوء ما في المجتمعات والمؤسسات السياسية الحاكمة، ليس ضعفها في مواجهة ما قد يوجد من صراع، بل ينجم عن قوة المؤسسات السياسية، والتي لا قبل لأحد بمقاومتها، فليست الحرية المُسرفة الغالبة على البلاد هي التي تفزعه بقدر ما يفزعه عدم كفاية الضمانات التي يجدها الإنسان في تلك البلاد ضد الاستبداد والطغيان، لهذا جاء تفسيره للرغبة الكبيرة لدى الأمريكيين

[1]- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 21 .
[2]- نفس المرجع، ص 23 .
[3]- خيرة بن عبد العزيز،**" دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد نموذج المنطقة العربية"** مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006 -2007)، ص19.

في تشكيل الجمعيات على أنّها نابعة بالأساس إلى الوقوف ضد نزعة اللامساواة، وقد نجحوا حسبه إلى حد كبير في ذلك، فحينما تجد في فرنسا الحكومة على رأس كل مشروع، تجد في انجلترا رجلا وجيها من ذوي المكانة، في حين لا تجد في أمريكا إلا جمعية.[1]

إن إعجاب دي توكفيل ببنية المجتمع المدني الأمريكي، جاء بعد مقارنته بدولتي انجلترا وفرنسا، أين توصل إلى نتيجة مفادها؛ بأن فشل الجمعيات الانجليزية مرده إلى الاستبداد، كما أرجع تعثر الجمعيات عن أداء دورها في فرنسا إلى هيمنة الحكومة، في حين وجد أن المجتمع الأمريكي يسوده منطق سلطة الأغلبية المطلقة، والتي ليس في وسع أحد الوقوف ضدها، مما انعكس إيجابًا على دور الجمعيات الأمريكية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها.

وهذا ما دفعه إلى القول، بأن حلول السلطة الحاكمة محل المجتمع في تأدية كل شيء، من شأنه أن يشتت لحمة المجتمع، لذلك أوصى بأن يقتصر عمل الحكومة على المجال السياسي، فالمجتمع المدني المستقل عنده بمثابة العين الفاحصة للمجتمع، ويشكل أساس تقوية كل ثورة ديمقراطية[2].

أما بالنسبة لكارل ماركس(Karl Marx)، فقد جعل مفهوم المجتمع المدني مفهوما ثوريا، كونه الفضاء الذي يبحث فيه الانسان عن مصالحه الشخصية، ليتحول إلى مسرح تبرز فيه بجلاء جل التناقضات الطبقية، في حين لا تمثل الدولة سوى ذلك الفضاء البيروقراطي، حيث ينم هذا التصور عن مقولته الشهيرة: " إن أسلوب الإنتاج لمتطلبات الحياة المادية هو المحدد للصيرورة الاجتماعية والسياسية والفكرية للحياة، وباعتبار أن المجتمع المدني جزء من البنية الفوقية فهو لا يتحدد إلا من خلال البنية التحتية."[3]

---

[1]- أحمد حسن حسين،" **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني"**(القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ط1، 2000)، ص 117.

1-Moustafa Kharoufi**, Governance et Sociétes Civiles au Maroc**: Afrique Orvent 2000 , p 45 .

[3]- الحبيب الجنحاني و سيف الدين علي اسماعيل، **"المجتمع المدني وأبعاده الفكرية"**(دمشق: دار الفكر، د ط، 2003)، ص ص 17،18.

وبعبارة أخرى، يمكن القول أن المجتمع المدني عند ماركس ما هو إلا فضاء وميدان للصراع الطبقي الذي يحتوي المواجهة بين المصالح الاقتصادية المختلفة للطبقات، ومن خلالها أو عبرها تتمخض الدولة بسيطرة إحدى هذه الطبقات على المجتمع كله.

فالمجتمع المدني لديه، هو أوسع وأشمل من الدولة فهو الذي يقيم الدولة في مرحلة معينة من تاريخ الصراع بين الطبقات، وهو أيضا الذي يؤدي إلى تلاشيها في نهاية الصراع، وبحسب طبيعة التكوين الطبقي في المجتمع المدني وعلاقات القوى السائدة بين الطبقات تتحدد علاقته بالدولة[1].

في هذا الإطار يقابل عزمي بشارة بين نظرية هيجل Hegel التي تقول باستيعاب الدولة للمجتمع المدني ، و نظرية ماركس Marx التي تقول بذوبان الدولة في المجتمع ، ليأتي برأيه المخالف لكليهما و الذي يؤكد على "الحاجة إلى الفصل بين الدولة و ما نسميه اليوم مجتمعا مدنيا من خلال و في سياق الديمقراطية"[2].

لقد عاد المفهوم إلى ساحة التداول بعد فترة من الانقطاع حتى نهاية الحرب العالمية، على يد المفكر الايطالي الماركسي أنطونيو غرامشي(Antonio Gramsci)، كنتيجة للتحولات الثورية والاجتماعية التي شهدتها أوروبا بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، وبدء ظهور الحركات الفاشية والنازية واستيلائها على مقاليد السلطة في ايطاليا وألمانيا[3]، حيث نظر غرامشي إلى المجتمع المدني باعتباره جزءا من البنية الفوقية، هذه البنية التي تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة و الإيديولوجيا، أما وظيفة الثاني "الدولة" السيطرة والإكراه[4]. ومن ثم يعتبره غرامشي بأنه ذلك الفضاء الذي يضم كل ما يسمى بالخاص من المنظمات، كالنقابات والأحزاب السياسية والمدارس والجامعات والجمعيات الثقافية والكنائس ووسائل الإعلام والرأي العام....الخ، من جملة تلك المنظمات والهيئات التي

---

[1]- علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص 28 .

[3]- عزمي بشارة، **" مساهمة في نقد المجتمع المدني "**، مأخوذ من الموقع : http://www.aafaq.org/fac2/19.htm بتاريخ 2014/10/16، على12:30.

[3]- علي عبد الصادق، نفس المرجع ، ص 28.

3- Michael Bratton**, Civil Society and political Transition in Africa** ,I D R Reports, Vol,11,no ,(1994), p p,21-22

تتجسم في هيئة شبكة معقدة من الممارسات والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد، كما تتمايز عن عملية الإنتاج ومجال البنية الاقتصادية التحتية عموما، و تنفصل عن الأجهزة القمعية والقهرية[1].

لقد نقل غرامشي مفهوم المجتمع المدني من مجال الصراع الطبقي كما عبر عنه ماركس باعتباره يشكل بنية تحتية؛ إلى فضاء التنافس الإيديولوجي، أين يصبح المجتمع المدني جزءا من البنية الفوقية، يشير به غرامشي إلى المؤسسات الطبقية والاجتماعية التي تختص بالوظائف الإيديولوجية.

وعليه فإن المجتمع في فكر غرامشي، هو: "مجال سياسي كما أنّه فضاء لتكوين الإيديولوجيات المختلفة وانتشارها، والتي تشد الجسد الاجتماعي بعضه إلى بعض، تلك المساحة التي تشغلها الأنشطة والمبادرات الفردية والجماعية "الأهلية"، و التي تقع بين المؤسسات والأجهزة ذات الطبيعة الاقتصادية البحتة من ناحية، وأجهزة الدولة الرسمية ومؤسساتها من ناحية أخرى".[2]

إنّ مفهوم غرامشي للمجتمع المدني لا يمكن فهمه على حقيقته إلا عن طريق العودة به إلى السياق التاريخي الذي تبلور فيه، وعلى كل حال يمكن القول بأن الرؤية الغرامشية للمجتمع المدني قد انطوت في تجلياتها المتعددة على فكرتين أساسيتين:

- يعتبر المجتمع المدني بناء فوقي: فهو بمثابة حلقة الوصل بين البنية الاقتصادية والدولة[3]، ومن أجل التوفيق بين الدولة والمجتمع خرج غرامشي بمصطلح "المنظومة السياسية في المجتمع"، وهي منظومة تنصهر فيها كل من الدولة ومنظمات المجتمع المدني وفق آلية براغماتية، أين تعمل الدولة على تعزيز

[1]-أحمد حسن حسين، مرجع سابق، ص118.
[2]- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 23 .
[3]– عبد الله هوادف، مرجع سابق ، ص 6.

مشروعيتها من خلال كسب رضا وود المجتمع المدني، ومن ناحية أخرى تعمل منظمات المجتمع المدني على تنفيذ أهدافها بشكل مستقل نسبيا عن الدولة.[1]

- يميز غرامشي بين المثقف التقليدي والمثقف العضوي والمهيمن، ويقرر أن وظيفة المجتمع المدني هي الهيمنة (Hegemony) *، كما أن في المجتمع السياسي وظيفة أخرى هي وظيفة السيطرة المباشرة أو القيادة، وهي التي يكون التعبير عنها من خلال الدولة والسلطة القضائية.[2]

إلّا أنّ عملية السيطرة على المجتمع هذه، يشترك فيها كل من المجتمع المدني والمجتمع السياسي كمقابل له، و الاختلاف يكمن في الطريقة فقط، إذ يعمل المجتمع السياسي لتحقيق ذلك، عبر السيطرة المباشرة من خلال أجهزة الدولة المختلفة، أما المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل الإعلام ودور عبادة ومدارس...الخ؛ فيقوم بوظيفة السيطرة بطريقة غير مباشرة من خلال الهيمنة الإيديولوجية الثقافية، والتي تعتبر وظيفة توجيهية تمارس من خلال التنظيمات التي تدعي أنها خاصة، مثل: الأحزاب والنقابات والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية المختلفة[3].

إنّ غرامشي يشاطر ماركس رأيه حين يقول هذا الأخير «**أن المجتمع المدني هو مسرح التاريخ** » ، لكن المسرح لم يعد في البنية التحتية بل أمسى في البنية الفوقية.

---

[1]– كريم أبو حلاوة، "**إشكالية مفهوم المجتمع المدني: النشأة، التطور، التجليات**"(دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، 1998)، ص 79 .

(*) – يعرف غرامشي **الهيمنة(Hegemony)** بأنها: " موقع في الصراع الاجتماعي، لأن في كل المجتمعات تقريبا توجد طبقة سائدة تمارس الهيمنة عبر المجتمع المدني والسيطرة عبر المجتمع السياسي ".

[2]– سعيد بن سعيد العلوي، مرجع سابق، ص 63.

[3]- علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص 30.

3.1 المجتمع المدني وفق المقاربة الإسلامية وفي الفكر العربي المعاصر:

1.3.1 المقاربة الإسلامية لمفهوم المجتمع المدني:

لم يعرف المجتمع العربي الإسلامي التفريق بين المجتمع والدولة حتى النصف الثاني من القرن 19، عندما ظهرت ملامح جنينية لبعض التنظيمات المستقلة عن الدولة، مثل الدوريات، الجمعيات، والصالونات السياسية الفكرية، وهي كلها متؤثرة بالنموذج الغربي.[1]

لقد تأسس ما يعرف بالمجتمع الأهلي في الإسلام استنادا إلى المسجد كأول مؤسسة للعمل الأهلي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، مقدماً بذلك مجالا مفتوحا للنقاش والمحاورة وطرح الحاجات للحاكم، بالموازاة مع تبني عدة قضايا من طرف مؤسسات أخرى موازية مثل العلماء، الطرق الصوفية، لكن ما كان يميز العهود الأولى من الدولة الإسلامية هو تكامل العمل بين الدولة والمجتمع الأهلي في إطار شرعي بخلاف ما ظهر فيما بعد من انشقاقات وتنازعات، أسست لبداية التناقض بين الدولة والرعية.[2]

تأسس مفهوم الوقف في الإسلام ضمن نظام الحسبة، والذي هو جانب من العمل بالمعروف والنهي عن المنكر[3] وتتلخص مبادئ الوقف في ثلاث عناصر أساسا:

- **احترام إرادة الواقف:** حيث ينطلق من القاعدة الأصولية: **شرط الواقف كنص الشارع**، فيعبر الواقف بوثيقة في صورة شروط تتضمن كل ما يتعلق بالوقف وهذا ما يمثل الإرادة الحرة للواقف.
- **اختصاص السلطة القضائية بالولاية العامة على الأوقاف:** وذلك لضمان استقلالية الوقف وفاعلية الأنشطة والمؤسسات التي ترتبط به وتعتد عليه في التمويل.

---

[1]- الحبيب الجنحاني وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **"المجتمع المدني وأبعاده الفكرية"** (دمشق: دار الفكر ، ط1، 2003)، ص 36.

[2]- للمزيد أنظر: الطيب برغوث، **"حركة تجديد الأمة على خط الفعالية الاجتماعية"**(الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، د ط، 2004).

[3]- رضوان السيد، "فلسفة الوقف في الشريعة الإسلامية"، **المستقبل العربي**، العدد 274(ديسمبر 2001)، ص 79.

- **تمتع الوقف بالشخصية الاعتبارية:** وذلك لضمان استقلالية ودعم الاعتبارين السابقين، حيث أنّ الذمة المستقلة والشخصية الاعتبارية تؤسس للحقوق والواجبات.

يتضح من خلال ما سبق أن المجتمع المدني في الأدبيات الإسلامية لم يرد بهذه العبارة لكن بعض القيم مثل: التعاون، التسامح والمحبة كانت موجودة كما المؤسسات والمنظمات المستقلة، وإنما الاصطلاح المتداول هو المجتمع الأهلي.[1]

2.3.1المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر:

إنّه وبالرغم من حالة الذيوع والانتشار لمفهوم المجتمع المدني، إلاّ أن هذا لا ينفي واقع الإبهام والالتباسات التي تصاحب الحديث عنه لدى الكثير من الباحثين، ويرجع ذلك في كثير من أسبابه إلى كون مفهوم المجتمع المدني مفهوم دخيل على تراث الفكر السياسي العربي* كونه لم يظهر إلّا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين.[2]

إن التعرض لمفهوم المجتمع المدني يحيل الى الصعوبات التي يواجهها الباحث في فك التباساته وما يطرحه من إشكالات في المفهوم مردها بالأساس:

1- ضعف التأصيل النظري للمفهوم بالرغم من شيوع استخدامه في الآونة الاخيرة وذلك من حيث تحديد وضبط ماهيته.

---

[1]- حسنين توفيق إبراهيم، **"النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها"** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د ط، 2005)، ص 157.

*- تجدر الإشارة إلى أن المفهوم المطروح في التراث العربي الإسلامي هو المجتمع الأهلي والذي يتخذ من المسجد أول خطوة لتأسيسه كمكان لانعقاد الشورى وحل الخلافات والذي أسهم في نشر المؤاخاة خاصة بين المهاجرين والأنصار، ومن ثم اصدار وثيقة تنظم حياة المسلمين والغير مسلمين.

[2]- نغم محمد صالح، "مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟ دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية"، **مجلة العلوم السياسية**، العددان 38-39(2006)، ص140.

2- الاختلاف في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني، وعدم وجود تحديدات دقيقة للمصطلحات، وهذا ما يظهر جليًا في استخدامه إما كنظير للدولة أو كمقابل للدين أو للنظم العسكرية و الاستبدادية،[1] ويعود ذلك إلى جملة أسباب لعل أهمها:

- حداثة استخدام هذا المصطلح، و كذا افتقار مستخدميه للقدرة على استقصاء جميع المعاني والسياقات التي ارتبط بها (مشكلة التحيز في توظيف المصطلحات).
- التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح والذي مرده التغيرات في الترجمة العملية للمجتمع العربي.

وضمن هذا السياق، نلمس وجود موقفين أكاديميين متعارضين حيث يقول الاتجاه الأول بوجود اختلاف جذري بين التجربة الغربية والتجربة العربية، من خلال تركيزه على المضمون الاجتماعي والثقافي للمفهوم، وبالتالي إقصاء المجتمع المدني في التشكيلات الاجتماعية و البنى الثقافية غير الأوروبية، في حين يركز الاتجاه الثاني على الدور الوظيفي للمفهوم وعلاقته بالدولة، فيجده بشكل صريح في المجتمعات الإسلامية).[2]

- ارتباط المجتمع المدني بشكل كبير في خضم مجتمعاتنا الراهنة بالسجال السياسي، العقائدي و العملي.[3]

و في السياق ذاته تجدر الإشارة الى احتدام النقاش حول قضية أساسية تتعلق بما إذا كان هنالك مجتمع مدني في الوطن العربي، حيث تعددت الرؤى بين من يؤكد وجوده مع تقديم تحفظات، ومن يدعي عكس ذلك بدعوى ارتباطه بتجربة المجتمع الغربي الصناعي الرأسمالي، وبالتالي يصعب الحديث عن مجتمع مدني عربي على النحو الموجود عليه عند الغرب.[4]

---

[1]- حسنين توفيق إبراهيم، **" المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1992)، ص 684.

[2]- عصام العدوني، "المجتمع المدني في المغرب: المفهوم والسياق "، **مجلة إضافات**، العدد5(شتاء 2009)، ص 150.

[3]- برهان غليون، "بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية"، **المستقبل العربي**، عدد 158 (نيسان 1992)، ص 105.

[4]- أحمد حسين حسن، مرجع سابق، ص 127.

وفي نفس الإطار تطرح بشدة قضية التلازم التاريخي بين الدولة ومؤسسات المجتمع في بعض الأقطار العربية، والتي تعد ميزة أساسية من مميزات دول المغرب العربي، ما يصعب من مأمورية التحليل النظري للمجتمع العربي، والذي يُجابه 3 اختلاطات:

- **الاختلاط الأول:** يجعل من المجتمع في موضع النقيض من السلطة والدولة وما تتسمان به من قيم الاستبداد.
- **الاختلاط الثاني:** يطابق بين مفهوم المجتمع المدني مع مفهوم الشأن الخاص، والمتعلق بالفرد مقابل الشأن العام والدولة التي تمثل الأمور الوطنية، وتِبعًا لهذا المنظور فالتقدم نحو الديمقراطية مشروط بالعودة إلى الفردية وسيطرة المصلحة الشخصية، عكس الواقع في الدول العربية القائم على المصلحة العامة التي تسيطر على توجيهها الدولة لا الأفراد.
- **الاختلاط الثالث:** يحاول وضع المجتمع المدني كمقابل للمجتمع الأهلي، وفي هذه الحالة يكون المجتمع المدني ممثلاً بالبنى الحديثة(أحزاب، نقابات، تنظيمات نسائية) ضد بنى المجتمع القديمة الدينية أو القبيلة أو الجهوية، وهو من بين أكثر الاختلاطات انتشارا في الخطاب العربي المعاصر.

لقد دفعت الإشكاليات التي أثرناها سابقا بعض الباحثين إلى تفضيل استخدام مفهوم "**المجتمع الأهلي**" للدلالة على المجتمع المدني، على اعتبار أن الأول لا يميز بين الريف والمدينة ولا بين التكوينات الاجتماعية التقليدية والتكوينات الاجتماعية الحديثة، خاصة في ظل استمرار تأثير التكوينات التقليدية (العشائرية، القبلية والطائفية) على الحياة السياسية العربية وكذا مع انتشار ما يسمى بظاهرة تريف المدن العربية[1].

ولتجنب اشكالية التمييز بين المؤسسات التقليدية والحديثة وما تتضمنه من أبعاد واسقاطات وميولات ايديولوجية وثقافية اقترح المهتمون بهذا المجال مصطلحا بديلا يتلاءم مع خصوصية الثقافة العربي وهو

[1]- حسنين توفيق إبراهيم، **"النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها "**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005)، ص 201.

المجتمع الأهلي* ، كونه يحمل جذورا لغوية من جهة، ولا يقيم تمييزا بين الريف والمدينة من جهة أخرى (خاصة وأن بنية المدن العربية هي بنية ريفية بالأساس).[1]

و فيما يلي جدول لتوضيح الفروقات ونقاط التقاطع بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:

الجدول رقم:01 "جدول يوضح التمايز والتقاطع بين "**المجتمع المدني**" و"**المجتمع الأهلي**".

نوع المجتمع	المميزات	الأشكال التنظيمية	التقاطعات
المجتمع المدني	قاعدة تنظيمية مؤسساتية، سلطة عمومية معروضة للتداول، مبدأ المصلحة، العلاقة الديمقراطية.	النقابة، الرابطة الحقوقية، الاتحاد الطلابي، الجمعية النسائية المنتدى الاقتصادي والاجتماعي.	إن مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي بحسبانها المؤسسات الاجتماعية التضامنية التي ينشؤها المجتمع بغية الدفاع عنه بالقدر الضروري عن استقلاله في مواجهة فاعلية التدخل السياسي والاجتماعي للدولة أو السلطة المركزية. في هذا تشترك أهداف المؤسستين، مع اختلاف في طريقة العمل.
المجتمع الأهلي	قوام سلطوي، تراتبية السلطة هرمية (محمية بالدين) والعرف)، التضامن العصبوي قائم على علاقة النسب الدموي أو الولاء (علاقة سلطوية)	القبيلة، العشيرة، الطائفة، المذهب، العائلة، الزوايا، الفتوى، التربية، التعليم والعلماء....	

المصدر:عبد الاله بلقزيز، **في الديمقراطية والمجتمع المدني** (بيروت: إفريقيا الشرق، ط1،2001)، ص19.

[1]- خيرة بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص 23.

* ويذهب محمد عابد الجابري في كتابه **في نقد الحاجة الى الاصلاح** إلى أن "لفظ **مدني** لا يقتصر دلالته على نظام حياة المدنية فقط والذي يختلف عن نظام حياة البادية، بل يحيل أيضا إلى معنى المواطنة، فالمجتمع المدني هو قبل كل شيء مجتمع المواطنين ولا يحتمل أبدا أن يكون مجتمع الرعية، على اعتبار أن مجتمع المواطنين هو نفي لمجتمع الرعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فعبارة **المجتمع الأهلي** لا تتناقض مع مجتمع الرعية بل يمكن القول أنها مرادف لها...."

وعموما، يمكن القول أن هذه الدراسة تتبنى مفهوم المجتمع المدني بناء على الاستعمال الشائع لهذا المفهوم في الوطن العربي والذي يطرح في كل مرة تحديدات متباينة، ففي إطار البنية، يذهب بعض الباحثين إلى اعتبار المفهوم مفتوحا يضم كلاً من المؤسسات التقليدية والحديثة ويعرّفه على أنّه: "مجموعة من المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها و أجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى.[1] وقسم أخر من الباحثين يحصر المفهوم بالبنى الحديثة ويعرفه على أنّه: "المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية"، بعبارة أخرى هو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة: البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات والجمعيات...الخ.[2] في حين يذهب الاتجاه الثاني إلى اعتبار المفهوم في شكل مجموعة قيود تكبح من سلطة الدولة وتحد من تدخلها(وهذا التفسير أقرب إلى المفهوم الغرامشي للمجتمع المدني كفضاء للتنافس الأيديولوجي من أجل الهيمنة)، وهنا المجتمع المدني لا يتمايز مع الدولة فحسب بل يبلغ به الأمر إلى مواجهتها ومعارضتها إلى حد التناقض التناحري، كما يذهب فريق آخر إلى تحديد مفهوم المجتمع المدني بدلالة عناصره؛ كونه يتسم بمجموعة من العناصر الأساسية يسهل معها تمييزه عن السلطة السياسية[3].

2/ تعريف المجتمع المدني وخصائصه

تثير عملية ضبط مفهوم المجتمع المدني قدرا كبيرا من الاختلاف بين الباحثين، وهذا مرّده بالأساس إلى الاستخدامات العديدة له منذ نشأته إلى يومنا هذا، فمحاولة تكييفه وفقا للحالة السائدة التي يعيشها كل مجتمع

---

[1]- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 29.

[2]- محمد عابد الجابري،**" إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي"**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2002)، ص 184.

[3]- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 30 .

أنتجت لنا مفهوما غير دقيق، ولكن على الرغم من هذا التعقيد، فقد جرت بعض المحاولات الجادة على هذا الصعيد لتأصيل وضبط المفهوم والتي سنتطرق إليها في العنصر القادم.

1.2المجتمع المدني لغــة

كلمة مركبة من مصطلح sociéte و civil، فالأولى كلمة لاتنية تعني: مجتمع، أما الثانية فكلمة لاتنية مشتقة من أصل civis وتعني المواطن، والأمر الذي نشير إليه هنا؛ أن الاشتقاق ليس من civilisation مدنية.[1]

و على الرغم من اعتماد اصطلاح "المجتمع" ابتداء من الفكر الإغريقي، إلّا أن اصطلاح "**المجتمع المدني**" ظل غائبا عن الاستخدامات في الأدبيات السياسية والقانونية التي سبقت عصر النهضة في الغرب، باستثناء استعماله في مجال محدود مع نهاية العصور الوسيطة حين ظهر مفهوم المجتمع المدني" **Sociétas Civilis** " كتسمية مقابلة للكنيسة "**Sociétas Eaclesiastica** "، وسبب هذا الغياب هو أن التمييز بين الدولة والمجتمع المدني لم يكن له أثر في الغرب خلال الفترات التي سبقت عصر النهضة الأوروبية[2]. هذا يعني عدم التعرض لذكر مفهوم المجتمع المدني في ذلك السياق، على الرغم من أن كل الاشتقاقات السابقة تفترض أصلا وجود مجتمع منفصل عن الدولة، حيث يبرز هذا الانفصال كفكرة مباشرة ومجردة لمفهوم المجتمع المدني[3].

أما معجم الفكر الحديث، فتظهر فيه مفاهيم: العصيان المدني، حركة الحقوق المدنية، ولا يوجد على الإطلاق مصطلح المجتمع المدني، وتتضمن موسوعة ماكيملان للعلوم الاجتماعية المفاهيم التالية: الحرب

[1]- عزمي بشارة، مرجع سابق، ص64.
[2]- الطيب البكوش،" المجتمع المدني ومتطلباته"، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، العدد03 (1996)، ص ،ص89،90 .
[3]- بلعيور الطاهر، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 10(نوفمبر 2006)، ص 121.

الأهلية، جهاز الدولة المدني والقانوني، القانون المدني، الحقوق المدنية، الحريات المدنية، العصيان المدني، ولم تتطرق إلى المجتمع المدني.

كما ورد في معجم أكسفورد مصطلح المدني **Civil**،الذي يعني الدلالات التالية:

– الحقوق الخاصة للمواطنين العاديين خلافا للجند.

– متمدن، يعرف أصول الحياة في المجتمع، متمرس فن ومهارات الحياة.

– مثقف، متعلم، واع، مستقيم، إنساني، غير خشن، مؤدب، عطوف.[1]

2.2 المجتمع المدني اصطلاحا:

على الرغم من شيوع مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والعربي، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف محدد، وذلك راجع إلى اختلاف في المرجعيات الثقافية التاريخية الفكرية والإيديولوجية المتباينة، لكن يمكن إعطاء بعض المفاهيم التي تحمل دلالات يمكن القول بأنها مشتركة بين أغلب التعاريف، بغية معرفة الخصائص المشتركة بينها لتحديدها في الأخير.

ومن بين أهم هذه التعاريف، تلك التي عرفت المجتمع المدني على أنه:

– "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف." [(2)]

– "مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية، التنظيمات النقابية، الاتحادات المهنية، جماعات المصالح، الجمعيات الأهلية"[3].

---

[1]- عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 64.

[2]-محمد زاهي المغيربي، **"الدولة والمجتمع المدني في ليبيا"**، مرجع سابق.

3- ساحلي مبروك، **"** دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي **"**، **الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية**(الجزائر: جامعة الجزائر3، 7-8 ديسمبر 2011)، ص 75.

– "الحيز أو المجال العام المتكون من مجموعة المنظمات غير الربحية أو غير الحكومية، وهي كل منظمة لم تنشأ بواسطة الدولة ولا توجه مباشرة من قبلها، ولديها أهداف اجتماعية ونشاط يخدم غرض الجماعة كما يخدم المجتمع عموما".[1]

– ويرى **محمد عابد الجابري**، أنه مهما كان الاختلاف في تعريف المجتمع المدني، فإن ما هو بديهي ولا يمكن أن يكون محل اختلاف، هو أن المجتمع المدني أولا وقبل كل شيء "مجتمع المدن"، وأن مؤسساته هي التي ينشؤها الناس بينهم في المدينة، لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهي إذن مؤسسات إرادية، أو شبه إرادية، يقيمها الناس وينخرطون فيها، أو يحلونها، أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي التي هي "مؤسسات طبيعية"، يولد الفرد منتميا إليها، مندمجا فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها كالقبيلة والطائفة.[2]

وبناء على ما سبق، يمكن القول: " بأنّ المجتمع المدني يتكون من بنية مؤسسية / تنظيمية تضم مؤسساته وتنظيماته، ويستند على بنية قيمية/ ثقافية تجسد القيم السالفة الذكر، وإلى بنية اقتصادية/ اجتماعية ترتبط بدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وبطبيعة القوى والتكوينات الاجتماعية فيها، كما يستند إلى بنية سياسية/ قانونية تمثل الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني والدولة معا".[3]

على هذا النحو ومن خلال جميع العناصر موضع الاتفاق بين مختلف التوجهات المختلفة والمتعددة لمفهوم المجتمع المدني، فان تحديد المفهوم بشكل **إجرائي** يصبح ضرورة منهجية وخطوة أولى لتأصيل المفهوم وضبطه على المستوى النظري، وكذا لاعتماده كمقياس ومؤشر في دراستنا هذه.

يحدد المجتمع المدني على نحو **إجرائي** بأنّه: "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل بصورة تطوعية في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة،

---

[1]-هيثم مناع، **"الإمعان في حقوق الإنسان – موسوعة علمية مختصرة "**(سورية: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2003)، ص 433.

[2]- محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص 18.

3- ساحلي مبروك، مرجع سابق، ص77.

(أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات المهنية للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية)"[1].

وبالتالي، يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: **النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية، الحركات الاجتماعية، الجمعيات الحقوقية والنسائية.**

وإذا كان هناك شبه اتفاق حول العناصر السابقة بين مختلف الباحثين بمختلف مشاربهم الفكرية، إلّا أن الاختلاف يكمن حول انتماء "الأحزاب السياسية" من عدمه إلى تركيبة المجتمع المدني، وتتجه أغلب الآراء إلى استبعاد الأحزاب السياسية من مكونات المجتمع المدني السابقة، ليس فقط للأسباب السابقة الذكر، ولكن لأن إسقاط مختلف أركان المجتمع المدني على الأحزاب السياسية من استقلالية عن السلطة أو أي تنظيم سياسي آخر، والغاية من وراء وجوده ونضاله ، وكذا عنصر تعددية وتنوع المصالح المختلفة التي يسعى إلى تمثيلها والدفاع عنها، كلها أسباب تؤكد على تمايز المجتمع المدني عن الأحزاب السياسية، تمايز لا ينفي إمكانية وجود تعاون وتشارك حول قضية ما لكن بشرط أن يشتغل الطرفين في استقلالية تامة عن بعضهما، فمنظمات المجتمع المدني في الأخير، تتمظهر مشاركتها في أقصى معانيها في: المراقبة والضغط وتمثيل الصالح العام وليس الوصول إلى السلطة وممارستها.

3- علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص68.

في ضوء ما تقدم، وعلى الرغم من تعدد المساهمات في صياغة مفهوم للمجتمع المدني فإن ذلك لا يمنع من وجوب توافر حد أدنى من العناصر المتفق عليها من قبل أغلب مستخدمي هذا المفهوم، والتي تشكل مجموعة من المقومات والأركان ينطوي عليها مفهوم المجتمع المدني وهي كالتالي[1]:

-**الفعل الإرادي الحر (الطوعي):** فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة، ولذلك فهو يختلف عن "الجماعات القرابية" مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث. وتشير فكرة الطوعية هذه إلى مجموعة الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.

-**التنظيم الجماعي (المؤسسية):** فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد، وهذا ما يميزه عن "المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي"، وهذا ما يشير إلى فكرة "المؤسسية" التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا .

-**الركن الأخلاقي والسلوكي:** ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

بالإضافة إلى هذه المقومات والتي يتفق عليها أغلب الباحثين يضيف الباحث "عبد الغفار شكر" العنصر الرابع وهو: عدم السعي للوصول إلى السلطة، فيقول: "رغم أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تقوم بدور سياسي بالفعل، لأنها تقوم بتنمية ثقافة الحقوق وثقافة المشاركة بما يدعم قيم

[1]- أماني قنديل، "تطور المجتمع المدني في مصر"، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث (يناير/ مارس 1999)، ص ص 99،100.

التحول الديمقراطي الحقيقي وهي قيم المحاسبة والمساءلة، فضلا عن قيامها بدور أساسي في تربية المواطنين وتدريبهم عمليا وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية."[1]

3.2 خصائص المجتمع المدني:

إنّ قياس درجة فاعلية المؤسسات وكفاءتها يعتمد بالأساس على معيار مؤسسيتها، فدرجة مؤسسية أي نسق سياسي كما يقول **صامويل هنتنغتون (S.Huntington)** تتحدد في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور المؤسسي الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما، وهي: القدرة على التكيف في مقابل الجمود، والاستقلال في مقابل التبعية والخضوع، والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الانقسام.[2]

1.2- القدرة على التكيف: ويقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع تطورات البيئة المتواجدة بها، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، كما أن هذا التكيف يجب أن يتم على ثلاث مستويات هي:

- **التكيف الوظيفي:** وهو قدرة المؤسسة أو الجمعية على إجراء تعديلات على ووظائفها.
- **التكيف الزمني:** أي استمرار الجمعية لفترة طويلة من الزمن، فالديمومة عنصر مهم لفاعليتها، ومؤشر لصمودها أمام الظروف وقدرتها التنظيمية.
- **التكيف الجيلي:** فالاستمرارية تسمح بتعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، وهذا يتطلب مدة زمنية طويلة لقياس مثل هذا المعيار.

2.2- الاستقلالية: وهو أن لا تخضع المؤسسة لغيرها من المؤسسات أو الجهات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها، ويعد الاستقلال المالي ضرورة لا بد منها لاستقرار القرارات والأهداف.

---

[1]- عبد الغفار شكر، **"أثر السلطوية على المجتمع المدني : الجزء الأول"**، متاح على الرابط <http://www.rezgar.com/m.asp?i=459>، تاريخ التصفح :2014/07/17،على 19:30.

1- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص32.

3.2- التعقد: بمعنى تعدد هيئات التنظيم، ووجود تنظيم سلمي داخلها من ناحية، وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع من ناحية أخرى.

4.2- التجانس: ويعني عدم وجود صراعات داخل التنظيم بإمكانها أن تؤثر على نشاطه، فكلما كان سبب الانقسامات بين الأجنحة والقيادات راجع إلى أسباب فكرية، وكان الحل سلميا بعد الحوار والنقاش، كان ذلك دليلا على تطور التنظيم، والعكس صحيح، أي كلما كانت الانقسامات لأسباب شخصية وكان الحل عنيفا، فذلك دليل على تخلف المؤسسة أو التنظيم[1].

إن هذه الخصائص السابقة، تشكل ذلك الأساس الذي يرتكز عليه الباحث في استجلاء مدى فعالية مؤسسات المجتمع المدني، والظاهر أنها محل اتفاق فهي تحاكي المجتمع المدني على اختلاف خصوصياته و جغرافيته سواء منه الغربي أو العربي الذي تنتمي إليه الجزائر.

3/ المجتمع المدني (الأركان والوظائف)

لقد اختلفت الرؤى النظرية حول ماهية المجتمع المدني، غير أنه من الممكن استخلاص بعض الركائز التي يتميز بها و يقوم عليها، والتي يكاد يتفق عليها جميع مفكري وكتاب المجتمع المدني، كما أنه من الضرورة بمكان تحديد مختلف الأدوار والوظائف المنوطة بمؤسساته. وعليه سنتطرق أولا لأهم أركانه لننتقل بعدها إلى رصد وظائفه المختلفة.

1.3 أركان المجتمع المدني:

من الممكن أن نجد تعاريف وتصورات مختلفة للمجتمع المدني، إلّا أنها لا تخرج عن توافر أربعة عناصر أساسية يقوم عليها المجتمع المدني ألا وهي:

1- مرسي مشري،" المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله"، **الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات**(الجزائر: جامعة الجزائر، 20 أوت 2008) ص ص 12،13 .

1.1.3 ركن الحرية أو الطوعية: إن المجتمع المدني يتكون من خلال الإرادة الحرة للأفراد، والمبادرة الطوعية لهم، في تشكيل البنى الاجتماعية المختلفة، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات و بنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار، كالجماعات القرابية مثلاً: (الأسرة، العشيرة والقبيلة)، والتي لا يتحكم الفرد ولا يختار الانتماء إليها، فهي مفروضة عليه بحُكم المولد والإرث. فالأفراد يشكلون أو ينتمون إلى تنظيمات المجتمع المدني بمطلق حريتهم واختيارهم، وذلك بغية تحقيق مصالحهم الخاصة أو المصلحة العامة، مادية كانت أم معنوية.

2.1.3 ركن المؤسسية أو التنظيم الجماعي: يختلف المجتمع المدني بهذا العنصر عن المجتمع التقليدي، حيث يشير إلى فكرة المؤسسية التي تطال مجمل الحياة الحضرية تقريبا، والتي تشمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إذ يتشكل المجتمع المدني من مجموعة من التنظيمات، يضم كل تنظيم أفرادًا أو أعضاءً اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن وفق شروط يتم الاتفاق حولها من طرف المؤسسين للتنظيم أو مجمل أعضائه، هذه الشروط قابلة للتغير – وكذا مختلف قوانين المنظمة– حسب الظروف والمستجدات غير أن الثابت هو التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي، وهو ما يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما.[1] فالمجتمع المدني كما يقول سعد الدين إبراهيم هو: "الأجزاء المنظمة من المجتمع العام، إنّه مجتمع "**عضويات**"، فبقدر ما يحمل المواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصرا نشطا في مجتمعه المدني، والذين لا بطاقة عضوية لهم يصدق عليهم وصف المهمشين في أي مجتمع معاصر.

3.1.3 ركن الاستقلالية: أكدت معظم الكتابات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني على أهمية توافر عنصر الاستقلالية، الذي يجب أن تتمتع به مؤسسات المجتمع المدني حتى تستطيع تأدية أدوارها ووظائفها[2].

1- عبد القادر كاس، **"**المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة**"**، **الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية**(الجزائر: جامعة الجزائر3،7-8 ديسمبر 2011)، ص 46 .
2- علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص75 .

هذه الاستقلالية لا تعني الانفصال والقطيعة، بل الاستقلال النسبي عن الدولة من جميع النواحي (المالية، الإدارية، والتنظيمية) كي تلعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة على أحسن وجه.

4.1.3 ركن توفر إطار قيمي وأخلاقي: يتمثل في مجموعة القيم والمعايير التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني، سواء في إدارة العلاقات في ما بينها أو بينها وبين الدولة ومن هذه القيم: التسامح، القبول بالتعدد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح، فضلا عن الالتزام بقيم التنافس والتعاون[1].

2.3 وظائف المجتمع المدني:

تقدم مؤسسات المجتمع المدني إسهامات في كافة المجالات بالمجتمع كالتعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، البيئة...إلى غير ذلك، حيث أن المواطنين ينشئون هذه المنظمات في مجتمعاتهم انطلاقا من وعيهم بكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم بضم جهودهم إلى الجهود الحكومية، فهذه التنظيمات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وهذا الموقع الوسيط الذي تحتله يُخَول لها ممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع والتي يمكن إجمالها وحصرها فيما يلي:

1.2.3 وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها، وتمكن أعضائها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم على أساس هذه المواقف الجماعية.

2.2.3 تحقيق الديمقراطية: فهو يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الطرق التي يمكن من خلالها المجتمع المدني أن يعزز الديمقراطية، وقد حدد دياموند "**L.Diamond**" مركزا على التصور اللبيرالي لوظائفها المتمثلة في كبح وضبط قوة وسلطة الدولة، وتدعيم المشاركة السياسية، ومقاومة التسلطية. لما يمتلكه من قدرة على الضغط فيساعد على إجراءات سياسية في المجتمع ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصير منظمات المجتمع المدني

3- حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 198.

ديمقراطية بالفعل، باعتبارها البنية التحتية لها، حيث توفر مكوناته فرصة كبيرة لتربية المواطنين ديمقراطيا، وتدريبهم عمليا في اكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر[1].

3.2.3 وظيفة حسم وحل الصراعات: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، و بذلك فان مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضائها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت، وتجنبهم كثيرا من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات، وتساهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الجماعي بينهم.

4.2.3 زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها، مثل: المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية والنشاط الذي يقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التي تقوم به النقابات المهنية والعمالية لزيادة مهارات أعضائها، مما يمكنهم من تحسين شروط عملهم وزيادة دخولهم[2].

5.2.3 إفراز القيادات الجديدة: حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزنا لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي، وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكل لهم وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية[3]. وتؤكد الدراسات الميدانية أن العناصر النشيطة في مؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيما بعد مسؤوليات قيادية فيها هي القاعدة الأساسية للقيادات الشعبية

1- عبد القادر كاس، مرجع سابق، ص ص 52،53 .

1- عبد الغفار شكر، **دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية**، الجزء الثالث، الحوار المتمدن، متاح على الرابط: http://www.rezgar.com/m.asp?i=459 ", تاريخ التصفح: 2014/7/17،على12:35 .

2- عبد الغفار شكر، **"أثر السلطوية على المجتمع المدني"**، الجزء الثاني، متاح على الرابط: http://www.rezgar.com/m.asp?i=459 , تاريخ التصفح: 2014/7/17، على 13:00.

المحلية وأعضاء المجالس النيابية والتشريعية، وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدني في توسيع قاعدة القيادات في المجتمع بشكل عام من خلال ممارستها لهذه الوظيفة.

6.2.3 الوساطة والتوفيق: حيث تقوم تنظيمات المجتمع المدني بتحصين وحماية الفرد ضد تعسف السلطة من ناحية، وتحصن هذه الأخيرة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من ناحية أخرى، فعضوية هذه التنظيمات تتيح للفرد قدرا أكبر من الحماية في حالة انتهاك أحد أجهزة الدولة لحقوقه الإنسانية، كما أنها تقنن السلوك الاحتجاجي لأعضائها في مواجهة الدولة.

7.2.3 ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها: لقد أدى انسحاب الدولة من عديد الأدوار التي كانت تؤديها في الماضي وخاصة في مجالات النشاط الاقتصادي إلى بروز دور المجتمع المدني في أداء بعض الوظائف التي انسحبت منها الدولة، وشغله الفراغ الذي تركته الدولة بعد انسحابها، فمثلا في البلدان المتطورة تشكل بعض منظمات المجتمع المدني جزءا عضويا فاعلا في ديناميات ومنظورات التغير الاقتصادي والاجتماعي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2000 كان هناك 1400 منظمة غير متوجهة للربح يصل رقم مواردها وأصولها المالية إلى حدود 500 مليار دولار، وتم بفعل ذلك توليد 6 بالمئة من الناتج وتوفير 10.5 بالمئة من مجموع فرص العمل.[1]

8.2.3 التنمية الشاملة: صحيح أن المجتمع المدني هو أداة هامة في تحقيق الاستقرار إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يحقق التغيير والتطوير، فمنذ فترة قريبة ظهرت منظمات مهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد هو: "**التنمية بالمشاركة**"، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير القدرات والمهارات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني

[1]- عبد القادر كاس، مرجع سابق، ص ص 53،54.

دور شريك في تنفيذ برامج خطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1]. كما يوضح ذلك الجدول رقم:02

الجدول رقم: 02" أدوار منظمات المجتمع المدني".

المتغير	دور منظمات المجتمع المدني
الدور السياسي	تعزيز المشاركة السياسية، نشر الثقافة السياسية، مراقبة النظام السياسي، التأثير في السياسات العامة.
الدور الاقتصادي	المشاركة في التنمية الاقتصادية، مكافحة الفساد، تعزيز التوجه نحو الخوصصة.
الدور الاجتماعي	العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، المحافظة على العلاقات العامة، الاهتمام بمجال الصحة، التعليم، السكن، القيم .....

المصدر: يسرى مصطفى،" المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي"، ص 25.

بعد التطرق إلى وظائف المجتمع المدني، يجدر قبل الانتقال إلى التأكيد على وجود مجموعة من الأدوات والوسائل يستعملها المجتمع المدني للقيام بتلك الوظائف، وهي :

- وسائل الإعلام: بمختلف أنواعها, على اعتبار أنها أدوات تأثير مهمة على الرأي العام.
- العلاقة مع الدولة: بتقديم الاقتراحات للمؤسسة التنفيذية والأجهزة الرسمية .
- القضاء والمحاكم : هي أداة قانونية يلجأ إليها المجتمع المدني ومؤسساته للدفاع أو المطالبة بالحقوق, والاعتراض على بعض الممارسات في ظل النظام القانوني السائد.

[1]- يسرى مصطفى، **"المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي"**(القاهرة: مركز البحوث العربية، ط1، 2002)، ص 25.

خلاصـة:

إذًا ما يمكن استخلاصه أنّ للمجتمع المدني أدوارا ووظائف متعددة تشمل جميع النواحي المتصلة بالحياة المجتمعية، والتي تبرز أكثرها أهمية في هذا المجال هو الدور السياسي وارتباطه الوثيق بالدعم الذي يقدمه الإعلام عامة، وكذا الإعلام الجديد بما يقدمه من أليات تسهم في تفعيل منظمات المجتمع المدني وهو مجال اهتمامنا في هذه الدراسة، فهذه الوظائف الأساسية للمجتمع المدني المتمثلة في الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وإتاحة الفرصة للأفراد في التعبير عن أنفسهم والدفاع عن حقوقهم وقضاياهم، إضافة إلى تعزيز القيم الديمقراطية، وإشاعة الثقافة المدنية والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة والحياة المدنية، تؤدي إلى الارتقاء بالوعي السياسي وبالثقافة السياسية، وإلى مشاركة جادة في صناعة القرار السياسي، وبالتالي يفضي هذا التفاعل المجتمعي إلى النهوض بدور فاعل ومهم في تفعيل الديمقراطية، سواء من خلال الإعداد لها وتوفير البيئة المناسبة أو المساهمة في إحداثها. كما يمكن فهم الإعلام الجديد عبر مداخله وأشكاله، وما شكله من ثورة في مجال التكنلوجيا.

الفصـــل الثـــاني

التأثير المستدام للإعلام الجديد على منظمات المجتمع المدني

تمهيد:

إنّ التطرق لتأثير الإعلام الجديد على منظمات المجتمع المدني يستوجب البحث أولا في العلاقة بين الإعلام ككل والمجتمع المدني لتوضيح الإضافة التي حملها الإعلام الجديد في هذا المجال، مرورا بإبراز دوره في بناء رأس المال الاجتماعي، ووصولا إلى إبراز تجلياته كمحفز للحراك السياسي والاجتماعي، مع إشارة ضمنية إلى ما يحمله من سلبيات.

ومن هذا المنطلق ستحاول الدراسة في مبحثها الثاني شرح وتحليل أهم تأثيرات الإعلام الجديد المنصبة في خانة دعم وتفعيل منظمات المجتمع المدني في سعيها لخدمة قضاياها الأساسية، بالنظر لما توفره من إمكانيات تسمح بإنشاء مجتمعات مدنية افتراضية، حيث تشكل تمظهر واضح لربط الإعلام الجديد بمنظمات المجتمع المدني، وصولاً إلى تحليل واقع الإعلام الجديد والمجتمع المدني في الجزائر وإجمالا فإن اهتمامنا في هذا الفصل يتجاوز الحدود التقنية للإعلام الجديد، لنركز في الأساس على التمظهرات الاجتماعية والسياسية التي يتيحها، ورصد أهم تأثيراته في تفعيل منظمات المجتمع المدني عبر خلق فضاء تواصلي يسهم في انتاج الركائز التي تؤسس لمجتمع مدني فعال.

المبحث الأول: إشكالية العلاقة بين الإعلام الجديد ومنظمات المجتمع المدني:

1/ الإعلام الكلاسيكي والمجتمع المدني بين تلاقي الأهداف وتصادمها:

ليست هناك مواصفات محددة للعلاقة بين الإعلام والمجتمع المدني يمكن اعتبارها مقياسا أو مؤشرا لعلاقة جيدة أو غير فاعلة، لكن يمكن القول أن العلاقة بين الطرفين علاقة تكاملية، أو علاقة تأثير وتأثر. فالإعلام الفعال الذي يعزز الديمقراطية ويؤثر فيها ويتأثر بها هو ذلك الإعلام الذي يستند إلى مجتمع مدني فعال وإلى قوى مضادة داخل المجتمع تعمل على إفراز ثقافة ديمقراطية وحراك سياسي يقومان على المراقبة وكشف الحقائق والوقوف أمام الفساد والتجاوزات واستغلال النفوذ والسلطة.[1]

1.1 من حيث تلاقي الأهداف:

يمكن الحديث عن علاقة تكاملية بين الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، وكذا علاقة تأثير وخدمات متبادلة، في حالة ما إذا كان للطرفان أهداف متقاربة أو متطابقة تراعي مصالحهما المشتركة، وتحقق أهدافهما المعلنة والغير معلنة، ما يجعل العلاقة بينهما فعالة ومثمرة، حيث تنخرط وسائل الاعلام ضمن هذا الإطار في الحملات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، وتتبناها كقضية أساسية تعمل على تعبئة الرأي العام في اتجاهها.[2]

كما يعتمد المجتمع المدني في أنشطته وتحقيق أهدافه على وسائل الإعلام للوصول إلى السلطة والفعاليات السياسية في المجتمع وطرح القضايا والمشكلات التي يواجهها السواد الأعظم من الشعب.[3]

تسعى منظمات المجتمع المدني للتواصل مع الإعلام في مراحل التخطيط للحملات الميدانية إدراكا منها بأهميته للمساهمة في إنجاح تلك الحملة، لما يقدمه من امكانية الوصول الى أوسع نطاق من الشرائح

---

[1]- خالد الكيلاني، **"دور الاعلام في دعم المجتمع المدني اشكالية العلاقة بين الاعلام و منظمات المجتمع المدني (الصحافة القومية والخاصة والحزبية)"**، متاح على الرابط: http://www.ahewar.org/m.asp?i=1876، تاريخ التصفح: 2014/05/19، على 15:30.

[2]- علي كنعان، **"المجتمع المدني والإعلام "**(عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1 ، 2015) ، ص146.

[3]- محمد قيراط،**" جدلية الاعلام والمجتمع المدني"**، متاح على الرابط: http://www.al-sharq.com/news/details/210130، تاريخ التصفح: 2014/05/14، على 18:20.

المجتمعية، فبلا شك لا يمكن لأي حملة أن تنجح بدون تأمين تغطيتها الإعلامية، وهو دور أقرب لأن يكون إعلانيا ترويجيا يهدف إلى توعية الجمهور بالقضايا المطروحة، ما يؤدي الى استقطابه.

في حين تسعى الوسيلة الاعلامية ذات الأجندة الاجتماعية أو السياسية إلى استقطاب أكبر عدد من الجمهور بغية تأمين ايصال رسالتها ونشرها، من هذا المنطلق يظهر أنّه من مصلحة وسائل الاعلام أن تقوم بالخدمة الإعلانية لمؤسسات المجتمع المدني والتسويق لها، بحيث يمكن أن تسهم في تنفيذ أهدافها الاستراتيجية، فكلما كبرت المؤسسة الحليفة وانتشرت إعلاميا كلما كان تحقيق الأهداف مضمونا أكثر.[1]

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما يتيحه الإعلام الجديد من امكانية إعداد الحملات الإلكترونية، وتعرف هذه الأخيرة على أنّها: "عمل فردي أو شبه فردي يتحول إلى عمل جماعي "تطوعي" مُنظم يستهدف إحداث التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي داخل المجتمع، عن طريق استخدام الفضاء الإلكتروني كوسيط لحجم التفاعلات، أو المزج بينه وبين الفاعليات على أرض الواقع"، وقد تكون الحملة مجرد رد فعل سُرعان ما ينتهي، كما قد تتحول إلى حركة عن طريق قُدرتها على الاستمرار وما ترتبط به من قضية ذات أبعاد مُختلفة. وكذلك حجم التأييد من جانب المجتمع ومؤسساته المعنية.

أمّا من حيث القائمين عليها، فيقوم بها مدونون ونشطاء الأنترنت، وغير المُنتمين إلى حزب سياسي في أغلبهم، كما قد ينضم إليهم حركات وتيارات سياسية مُعارضة وسبب ذلك ضعف الأحزاب السياسية في التعبير عن رؤيتها، وفشلها في جذب الشباب والتأثير في الرأي العام، أمّا من حيث القضايا فهناك حملات عبر الفضاء الإلكتروني اهتمت بقضية محلية خالصة وهناك من الحملات من اهتم بقضايا دولية فقط، (حملة مقاطعه البضائع الغربية مثلا).[2]

---

[1]- علي كنعان، مرجع سابق، ص146.

[2]- عادل عبد الصادق، **"الفضاء الالكتروني والرأي العام تغير المجتمع والأدوات والتأثير"**(القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ط1، 2011)، ص ص 31،32.

يعتبر التفاعل بين الإعلام ومنظمات المجتمع المدني جد ضروري نظرا لحاجة كل منهما للأخر خاصة في البلدان النامية، التي تحتاج لتضافر الجهود بهدف تحقيق التنمية ونشر الوعي وتفعيل أطر المجتمع المدني كافة. وقد تزداد تلك الحاجة في الدول التي تعاني من أزمات حادة في مجالات حقوق الإنسان خاصة، حيث لا يمكن للإعلام أن يغيب عن الحدث وإلا خسر المشاهد، لذا يحتاج الى منظمات فاعلة في الميدان يستند إليها في الحصول على الأخبار والاطلاع على التفاصيل الميدانية. في المقابل يسعى المجتمع المدني لإبراز قضيته من خلال تغطية إعلامية تهدف للتأثير على الرأي العام المحلي والعالمي وتأمين التعاطف. *

2.1 من حيث تصادم الأهداف:

تشهد العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والإعلاميين خاصة في المجتمعات العربية نوعا من التشكيك، حيث تفتقد لعامل الثقة، ومرد ذلك يعود الى ما تُعيبه منظمات المجتمع المدني على الإعلاميين خاصة ما تعلق بنقص كفاءتهم وقلة اطلاعهم على الملفات بشكل كاف، ما يحد من التعبير عنها ومعالجتها بالطريقة المناسبة، فالإعلام حسب الناشطين لا يهتم للقضايا الإنسانية إلّا بقدر ما تكون قصصا مثيرة تشكل سبقا صحفيا، وتلبي مصالحهم التسويقية.

وفي المقابل، يتهم الإعلاميون منظمات المجتمع المدني بحب الظهور وبمحاولة تلميع صورتها من خلالهم، حيث أن أغلب هذه المنظمات هدفها البحث عن الشهرة من خلال الظهور الإعلامي، وفي الكثير من الأحيان تفتقر هذه المنظمات إلى المبادئ التي تنادي بها.[1]

*- يمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر منظمات مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس واتشن، اللتان باتتا المصدر الأهم لمعلومات الإعلاميين في كثير من البلدان التي تعاني من الصراعات.

[1]- علي كنعان، مرجع سابق، ص ص 147،148.

يحمل هابرماس Habermas* المجتمع المدني مسؤولية ترويج ثقافة أخلاقيات النقاش في فضاءاتها، إذ أنّ النواة المؤسساتية متكونة من تجمعات متطوعة خارج فضاء الدولة؛ كالمؤسسات الدينية والجمعيات وكذا الحلقات الثقافية، وسائل الاتصال المستقلة والمبادرات المدنية...والهياكل المهنية إضافة إلى الأحزاب والنقابات والمؤسسات البديلة، والتي سترسخ مبادئ المساواة والحرية من خلال إسهامها في بلورة الآراء...ومن ثَمَ فإن استقلاليتها عن الدولة وعن الأحزاب السياسية مسألة جد حيوية لضمان أداء أفضل لوظائفها النقدية وتأثيراتها في الميدان السياسي...فما تقدمه من مشاريع بديلة تسهم بلا شك في إثراء وتوجيه المداولات العامة، وتمكن المواطنين من حجج مبنية على دراسة ومعاينة ميدانية حتى يكون فعلهم في الفضاء العام فعل مسؤول.[1]

الواقع أنّ العلاقة ما بين الإعلام والمجتمع المدني هي علاقة تكاملية مترابطة حيث يمكن القول أنّها "علاقة تأثير وتأثر"، فالإعلام الفعال الذي يفرز ثقافة تؤمن بقضايا المجتمع المدني هو إعلام يستند إلى مجتمع مدني فعال يعمل على خلق ثقافة مدنية لقضاياه مستندة الى أسس قانونية تقوم على المراقبة وكشف الحقائق والوقوف أمام الانتهاكات والتجاوزات.[2]

***- يورغن هابرماس** فيلسوف ألماني معاصر من مواليد 1929 أحد رواد مدرسة فرنكفورت النقدية وأحد رواد الفكر الفلسفي "العملي" الذي يتجاوز اهتمامه بماهية الموضوعات ليهتم بممارستها وفعلها في الواقع. ويتميز فكره بالمساءلة النقدية، الاجتماعية والسياسية والتاريخية والثقافية وبلورة آفاق نظرية لها.

[1]- Jurgen habermas **:l'espace public : Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise,** traduit de l'allemand par Marc B, Edition Paillot , Paillot, Paris, 1990 , p3.

[2]- تقرير حول، **"دور وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني- تنمية الوعي بأهمية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)"** متاح على الرابط:
http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CB4QFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.nhrc-qa.org، تاريخ التصفح:2014/04/12، على 20:30.

2/ الفضاء الإلكتروني وبناء رأس المال الاجتماعي:

تُعَدُّ وسائل الإعلام الجديدة عاملا أساسياً في نشر الأفكار العصرية وإشاعة المعلومات الحديثة المتصلة بالتقدم العلمي والتكنولوجي[1]، بعد أن أصبح الإعلام اليوم من المعطيات المدنية واتخذ في هذا العصر تبعا للإنجازات التكنولوجية أشكالًا خاصة غيّرت من نوعية العلاقات البشرية من غير أن تُبدِلَ في طبيعتها، وجعلت منه أحد أدق وسائل التأثير في الجمهور، بحيث بات الإعلام الجديد يُشَكِل مجموعة هائلة من الوقائع والأحداث والمعطيات التي تُمَثِلُ حقل التوظيف بمعناه الواسع.. "إنّه المهنة الضرورية في نجاح مختلف الوظائف والمهن الأخرى".[2]

1.2 دور الإعلام الجديد في بناء رأس المال الاجتماعي

لقد أدت الثورة التكنولوجية إلى تنشيط المُجتمعات المحلية وزيادة الروابط بين الأفراد والمجتمع، انطلاقًا مما تتيحه من تفاعلية بين الأفراد، سواء أكان في شكل فردي أو في شكل تنظيمات سياسية وحركات اجتماعية، والتي تدعو إلى الحُكم الديمقراطي والعمل على بناء هويات محلية فاعلة تسعى لأن يكون لها دور في اللعبة السياسية، مع زيادة الوعي بالهويات المحلية وأهمية دورها في العملية السياسية، وجعلت بوابات الأنترنت كسبيل في يد المواطنين للتواصل دون وسطاء حكوميين بما أدى إلى الوصول لدرجة عالية من الرضاء عن أداء الحكومة والقدرة على تقييمها.

كما استغل صُناع القرار ما أتاحته الثورة التكنولوجية من فعاليات للحوار مع أعضاء الحكومة السياسيين أو مع القاعدة الحزبية أو الجماهيرية، بما يُساعد على الارتباط القوى مع المجتمعات المحلية وتشجيع دورها في صنع القرار، بالإضافة إلى دور المجتمع المدني والحكومة اللامركزية. وامتد تأثير الفضاء الإلكتروني للمُساهمة في بناء رأس المال الاجتماعي للديمقراطية المحلية، والعمل على بناء

[1]- فؤادة عبد المنعم، **"الاتصال الشخصي في عصر تكنولوجيا الاتصال"**(القاهرة: دار عالم الكتاب، ط1، 2003)، ص12.

[2]- نسيم الخوري، **"الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية"**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005)، ص79.

هويات محلية فاعلة تسعى لأن يكون لها دور في اللعبة السياسية مع زيادة الوعي بأهمية دورها في العملية السياسية، وإعادة تشكيل القوة والثروة بين أطراف المجتمع وبين غيرها من المجتمعات.[1]

كما يساهم الإعلام الجديد على المستوى الاجتماعي في انفتاح المجتمع على أفكار ومبادئ حديثة، و في توعيته على مصالحه وحثه على الاجتهاد بحثا عن البدائل. وكذا في تعزيز الوعي المجتمعي من خلال تدوير المعلومات مما يسمح بمزيد من النقاش وتبادل الآراء، ومن ثَمَ إلى صناعة التغيير؛ من خلال تغيير القيم والسلوكيات بإثارة الاهتمام وتركيز الانتباه على عادات وممارسات جديدة تساعد على إدراك الأفراد للحاجة إلى تغيير بعض عاداتهم وأنماط سلوكهم وحشدهم نحو هدف يراد تحقيقه.

يسعى الإعلام الجديد إلى دعم المجتمع المدني وذلك بتقديم مكوناته المختلفة، حيث يسمح بتعارف أعضائه فيما بينهم ويحفزهم على النقاش وتبادل الآراء، بحيث يتيح لكل مواطن امكانية الدخول بحرية وبفعالية للاتّصال مع مواطن آخر أو مجموعة أخرى في جوّ من التسامح والاحترام المتبادل.

من جهة أخرى يعمل الإعلام الجديد أيضًا على تفعيل الطاقات المتوافرة لدى الإنسان ويوجهها للبناء والإبداع في إطار "تطوير القديم وإحلال الجديد من قيّم وسلوك"، وزيادة مجالات المعرفة للجمهور، وازدياد قدرتهم على التقمص الوجداني وتقبلهم للتغيير.

ومنه صار الإعلام الجديد أحد أهم وسائل صناعة الوعي، بمعناه الإيجابيِّ أو السَّلبيِّ، في زمننا المعاصر، وخصوصاً لدى الشَّباب الذي يُشكِّل النِّسبة الأكبر من جمهور مستخدمي الأنترنت ووسائل الإعلام الجديد، من خلال مقاومة سلبيات المجتمع مثل الجهل والضعف ونشر ثقافة التغيير بين الناس، وتقبل الاختلاف وتبني الاتجاهات الفكرية البناءة التي تخدم الوحدة الاجتماعية، ونبذ كل أشكال القطيعة

[1]- عادل عبد الصادق، مرجع سابق، ص ص 27،28.

والتنافر بين الشرائح الاجتماعية ورفض كل أشكال الشذوذ والإساءة، ومن ثم كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تهديد الأمن الفكري والسلم الاجتماعي.[1]

في المقابل، يرى بعض المحللون أنّ هذه الحالة الإعلامية الجديدة لها آثار اجتماعية سلبية، حيث تحدث متغيرات في قوى الإنتاج عبر الثورة الإلكترونية، مما قد يتناقض مع قيم المجتمع، إلى جانب انتشار البطالة وإهمال البعد الاجتماعي والإنساني، واستيعاب النفوذ الاجتماعي بزيادة تفككه، وإيجاد عادات وأعراف اجتماعية جديدة، وتقليص الخدمة الاجتماعية وإضعاف مسؤولية الدولة وإيجاد التوتر الاجتماعي والغربة واللامبالاة لدى الأفراد[2].

2.2 الإعلام الجديد وتشكل الفضاء العمومي الافتراضي:

لقد ظهر الفضاء العمومي عندما أخذت النشاطات الاتصالية للمجموعات خاصة ما تعلق منها بالنقاشات والحوارات منحاً سياسيا واجتماعيا، ذلك أن" عموم الأشخاص الذين يستعملون العقل يتحولون إلى عموم من المواطنين عند تناولهم لمسائل تهم البلاد".[3]

وعرّف هابرماس Habermas الفضاء العام بأنّه: "مجتمع افتراضي أو خيالي ليس من الضروري التواجد في مكان معروف أو مميز (في أي فضاء), فهو مكون من مجموعة من الأفراد لهم سمات مشتركة مجتمعين مع بعضهم كجمهور, ويقومون بوضع وتحديد احتياجات المجتمع مع الدولة، فهو يبرز الآراء والاتجاهات من خلال السلوكيات والحوار, والتي تسعى للتأكيد على الشؤون العامة للدولة وهو شكل مثالي.

---

[1]- كزوط هشام، **" الاعلام الجديد والرهانات التنموية"**، متاح عل الرابط: http://drasat.info ، تاريخ التصفح: 2014/05/23، على 19:20.

[2]- مبارك بن زعير، صحافة المواطن والمسؤولية الاجتماعية، متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/5/1، تاريخ التصفح: 2015/02/21، على 23:20.

[3]- Habermas, opcit, p46.

وأشار هابرماس إلى أن نجاح الفضاء العمومي يعتمد على ما يلي : [1]

1- مدى الوصول والانتشار.

2- درجة الحكم الذاتي (المواطنون يجب أن يكونوا أحراراً، يتخلصون من السيطرة والهيمنة والإجبار).

3- رفض الاستراتيجية (ضمان المساواة في مشاركة الأفراد).

4- الفهم والثقة والوضوح في المضمون الإعلامي.

5- وجود سياق اجتماعي ملائم.

6- الثقة والوضوح والصدق في المضمون الإعلامي.

وقد ساهمت الثورة الاتصالية الكبرى والتكنولوجيا الجديدة للإعلام الجديد وعلى رأسها الإنترنت؛ في ظهور فضاء عام اجتماعي جديد يخضع لمثالية "هابرماس".

ويعتمد على أن يكون الرأي العام حراً في حركة المعلومات وتبادل الأفكار بين المواطنين، فالأنترنت تقدم إمكانيات جديدة مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية، تجعل من السهل نشر المعلومات بشكل كبير بين الأفراد.

يتشكل بواسطة الإعلام الجديد فضاء عمومي افتراضي، بحيث يقتضي فهم خصوصية هذا الفضاء الافتراضي رؤية مختلفة للإعلام الجديد تتجاوز التصور السائد بأنّها وسيلة تقوم بالنقل والإبلاغ والتأثير، فالإعلام الجديد يؤسس فضاء متنوع الأبعاد يحتضن أنماطا متعددة من التفاعل (ما بين ذاتية وجماعية)، وأنماطًا من الكتابة الجديدة (التدوين الإلكتروني..) وأنماطًا من التسويق ذات نماذج تقليدية رغم وجودها في الفضاء الإلكتروني كالإعلان والتسويق، وفي هذا المضمار ينشط عدة فاعلين من بينهم منظمات المجتمع المدني.

[1]- James Johnson, **Public sphere, postmeclernism and polimic,** the American political Science, Vol.88,N o2, 2007, 428.

فالإعلام الجديد حسب هذا المنظور يتميز بطبيعة مركبة تكنلوجية وسياسية وكذا ثقافية، حيث تضم بيئته التحتية 3 مستويات:

- ✓ الأجهزة: أي الوسائل والأدوات المادية (كالكمبيوتر والهاتف الجوال).
- ✓ الممارسات: على غرار التدوين، الدردشة والتسويق.
- ✓ التنظيمات الاجتماعية

لذا ينبغي النظر إلى الإعلام الجديد باعتباره فضاءً وليس وسيلةً، تتيح مقاربة التمثيل الافتراضي للحياة الاجتماعية وأشكالها ومظاهرها وأحداثها وفاعليها التي تشكل الفضاء العمومي الافتراضي، حيث يمثل هذا الأخير أحد فضاءات المجال العمومي الوطني المنفتح أفقيا على المجال العمومي (العربي مثلا)، وعموديا نحو الآراء السياسية والأفكار والأحداث والظواهر التي يعمل النظام الإعلامي التقليدي والذي تسيطر عليه الدولة على حجبها، حيث يعرف هذا الفضاء العمومي الافتراضي تحولات متتالية وحاسمة في بعض المجتمعات العربية (تونس، مصر..) حيث تحول من فضاء عمومي مواز ومضاد للفضاء العمومي التقليدي وبديل عنه إلى أحد الفضاءات المتعددة لمجال عمومي وطني جديد يتشكل في سياق تغير علاقة الدولة بالمجتمع.[1]

يمكن لنا أنّ نستخلص اهتمام المجموعات الافتراضية بالشأن العام، انطلاقًا مما تحدده من أهداف تشكل أساس الانتماء إليها، وتنظم النشاط بين أفرادها، فهي تعبر عن قضايا سياسية أو اجتماعيه أو حقوقية، و تسعى للتعبير عن الرفض أو المطالبة بتغيير الأوضاع العامة في البلاد، وهو النقطة الأساسية التي تميز الفضاء العمومي بما يتطلبه من تسييس للنقاشات، ولعل هذا ما يشير إليه هابرماس.

[1]- الصادق الحمامي، "الميديا الجديدة والمجال العمومي: الإحياء و الانبعاث"، **مجلة الإذاعات العربية** ، العدد3، تونس، اتحاد إذاعات الدول العربية، (2011)، ص ص20،21.

3/الإعلام الجديد والتنمية السياسية:

أحدث الإعلام الجديد في المنظومة السياسية جملة من التغييرات الجوهرية التي دفعت البيئة السياسية نحو تنمية و تعزيز مجموعة من القيم كالنزاهة والشفافية من خلال الرقابة والمحاسبة، إلى جانب توسيع المشاركة السياسية لدى المواطنين وكذا تفعيل الديمقراطية بما يسمح لظهور أشكال جديدة للمعارضة والاحتجاج والسماح بالمشاركة في صناعة القرار السياسي.

1.3 تعزيز المشاركة السياسية

لقد أضحى الإعلام الجديد يفرض على الأداء الحكومي سلطةً رقابيةً ومحاسبةً موازيةً، الأمر الذي جعل السلوك الحكومي اليومي والسياسي العام على المِحك الجماهيري. وما يميز هذا الدور الرقابي هو قدرته على شطب حدود الجغرافيا والزمن، وسرعته في الانتشار وتفاعليته الفائقة، وإنتاجه لطبقة جديدة من الإعلاميين تحت مسمى "صحافة المواطن", وتفتيته للجماهير كلٌّ حسب اهتمامه وميوله، وتحطيمه لكل الحدود الرقابية التي تمارسها الحكومات على الإعلام التقليدي: مثل الصحافة والإذاعة والتلفاز. كما أنّ الإعلام الجديد صار متحكما في تشكيل "الرأي العام الالكتروني "وتوجيهه، حيث تقف الحكومة عاجزةً عن إعمال مقص الرقيب؛ لأنّها باختصار حملات لا مقرَّ لها لتُغلق، ولا أرصدةَ لتُجمَّد، ولا تراخيصَ لتُسحب. ومن أهم استخدامات الرأي العام الإلكتروني: تكوين الاحتجاجات الإلكترونية ضد التوجهات الحكومية غير المرغوب بها جماهيريًّا[1]. والتي قد تتطور لتصير عصيان مدني إلكتروني*؛ حيث سعت منظمات المجتمع المدني النشطة سياسيا والمناهضة لهيمنة الشركات الكبرى على حساب الشعوب الفقيرة، إلى ابتكار شكل جديد للعصيان المدني يفي بمستجدات العصر ومشاكله ذات الطابع العالمي، وهو ما صار يعرف بالعصيان المدني الإلكتروني، والذي جاء كبديل عصري أو على الأقل مواز للاحتجاج

[1]- كزوط هشام، مرجع سابق.

*- **العصيان المدني الإلكتروني** هو شكل من أشكال الضغط – غير العنيف- على المؤسسات الحكومية أو الرسمية المنخرطة في أعمال غير أخلاقية أو غير قانونية، أو تضر بالإنسانية بطريقة أو بأخرى؛ حيث يمكن من خلال بيئة الكترونية، تدويل وحشد وتنظيم وتأليب الرأي العام عالميا.

البدني، كما أنه يعد حلا مثاليا للذين يودون المشاركة في المظاهرات بطريقة تحفظ سلامتهم.[1] و فضلاً عن هذا، تكمن أهمية التنمية السياسية بالنسبة للمجتمع المدني؛ في أنّ عدم النضج السياسي للمجتمع يعد من العوامل المعرقلة لتطور المجتمع المدني.[2]

تعمل منظمات المجتمع المدني على مساعدة الأحزاب كونها لا تلق الدعم اللازم من الإعلام الحكومي، بل تتهم على الدوام بالعمالة و الخيانة، و قد استطاعت الأحزاب بمعاونة منظمات المجتمع المدني في فتح قنوات عبر الإعلام الجديد ، و جميع تلك القنوات تكاد تكون متفقة و مساندة لبعضها البعض، لأنها تسعى جميعها إلى رصد الحقائق و نشرها و كشف الفساد و الدعوة إلى نشر الديمقراطية، و محاولة تعميم ثقافة حقوق الإنسان.[3]

و فيما يخص تدعيم قيم المحاسبة والنزاهة في المجتمعات؛ فقد ساهم الإعلام الجديد في منح منبر جديد للتعبير، وشَكَل للمواطن العادي بريد الشكاوى والتظلم. وكذا أوجد ثقافة دائرية للحوار من الجمهور للجمهور، فلا يكاد يرتكب المسؤول الحكومي فعلًا غير مرضٍ، إلاّ وتجد الجبهات الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي قد انفجرت نقدًا، وتفنيدًا، ومساءلةً.

وفيما يخص تعزيز المشاركة السياسية، فتشير دراسة أصدرها "مركز بيو للأبحاث" سنة 2012، شملت 22 دولة منها أربع دول عربية، إلى التأثير البالغ للإعلام الجديد في الاهتمام بالقضايا السياسية، ومن ثَمَ المشاركة في العمل السياسي، إذ كشفت الدراسة أنّ نسبة 64.5 بالمئة من مستخدمي الإعلام التفاعلي لتلك الدول انصب اهتمامهم حول متابعة القضايا السياسية. وبسماح الإعلام الجديد عبر ما يعرف بظاهرة "التدوين الإلكتروني" لفئات وجماعات خارج النخب السياسية والثقافية بمخاطبة الجماهير عبر

---

[1]- هشام سليمان، العصيان المدني الإلكتروني، **" مجلة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي"**، العدد 160، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، (2008)، ص 7.

[2]- يوسف حميطوش، **إشكالية المجتمع المدني في الجزائر**، متاح على الرابط: http://fdsp.univ-biskra.dz/index.php، تاريخ الاطلاع: 2014/07/20، على19:35.

[3]- شادي طلعت، **"دور الإعلام الجديد في التعبئة السياسية"**، متاح على الرابط: www.ahl-alquran.com/arabic/printpage.php?doc.، تاريخ التصفح: 2015/02/12، على 18:00.

المدونات، ومواقع التواصل الاجتماعي، والمواقع الإخبارية والمنتديات والقوائم البريدية والمواقع الشخصية، فقد غيرت بذلك دور المواطن من متلقٍّ للمعلومة إلى مرسل ومنتج لها؛ فانتقل إلى دور اللاعب الفاعل في صناعة وبلورة المشهد السياسي. كما عمل الاعلام الجديد على تضييق فجوة المعرفة السياسية بإنتاج المعلومات وانتشارها وحرية الوصول إليها، وقُدرة أي فرد على المُساهمة فيها وإنتاجها، مما يساعد على إزالة اللُبس والغموض المعرفي سواء ما يتعلق بالقضايا الداخلية أو الخارجية. كما يحاول الإعلام الجديد التركيز على حرية الرأي والتعبير، ولكن كفاعل إيجابي لا يخضع لسلطة الرقابة؛ عبر هامش الحرية التي يخلقها هذا الفاعل إذ يعمد الى تحويل قضايا الشأن العام إلى هَم يومي على واجهة وسائل الإعلام، وهو مدخل للديمقراطية والجدل الاجتماعي؛ يمكن عن طريقه القيام بالإصلاح والمصالحة بين النظام السياسي ورعاياه من زاوية تواصلية إعلامية.[1]

هذا ما يؤكد أنّ وسائل الإعلام تعدّ مصدرًا هامًا نأخذ منه معارفنا ومعلوماتنا عن العالم المحيط بنا فهي تعمل على تنمية وعي الأفراد وزيادة معلوماتهم وتطلعاتهم، وقد تزايد دورها؛ إذ أصبحت تلعب دورا مؤثراً في تشكيل وعي المواطنين حيث تؤثر هذه الوسائل في الطريقة التي يدرك بها الأفراد الأمور، كما ترسم الصورة الذهنية لدى الأفراد عن الدول والمواقف والقضايا والأحداث.[2]وفي ذات الصدد يجدر القول أنّ الإعلام الجديد أضحى فاعلاً هاماً في عملية التنشئة السياسية سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، فقد ارتفع عدد مستعملي شبكة الأنترنت إلى أكثر من مليار فرد أي "سدس سكان العالم" يتمكنون من استعمال

[1]- كزوط هشام، مرجع سابق.

[2]- موسى عبد الرحيم حلس وَ ناصر علي مهدي، "دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني: دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية الآداب جامعة الأزهر"، سلسلة العلوم الإنسانية، **مجلة جامعة الأزهر بغزة** ، المجلد 12، العدد 2 (2010)، ص146.

الشبكة ويستغلون استعمالاتها المختلفة، من البحث عن معلومات، التعرض لمحتويات مختلفة (برامج، موسيقى، وثائق مرجعية، دراسات..).[1]

وفي هذا الصدد يجدر التطرق إلى نموذج الإعلام الديمقراطي المشارك Model for Democratic Participant Media للتعبير عن طبيعة العلاقة بين الجمهور والوسائل المختلفة، خاصة ما تعلق منها بالإعلام الجديد، حيث يمكن توضيحه في ضوء متغيراته من خلال الشكل التالي[2]:

شكل رقم (1): عناصر نموذج الإعلام الديمقراطي المشارك وفق متغيراته

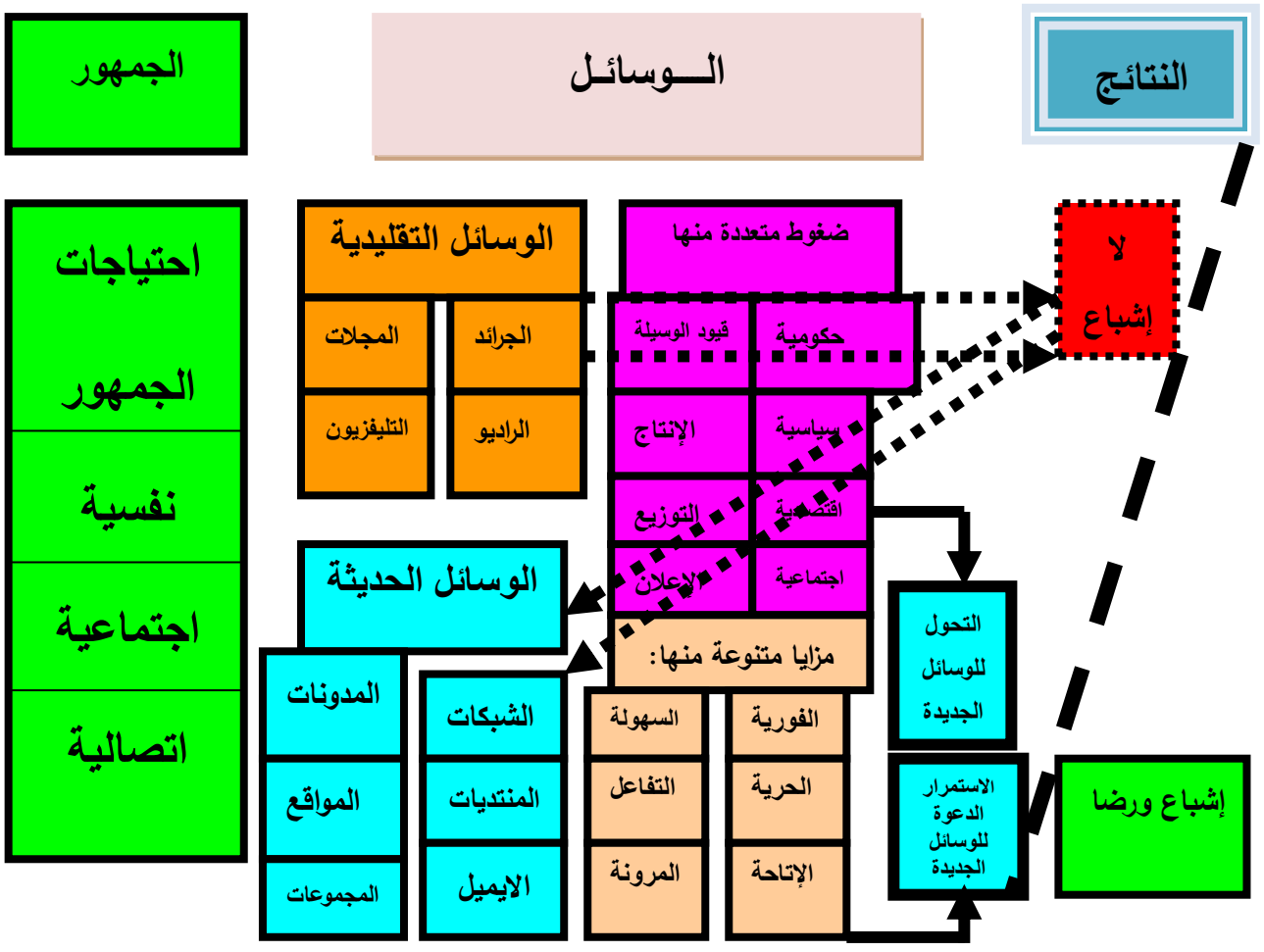

[1]- فؤاد بن حالة، **"صدمة الاتصال الشمولي الأنظمة والمجتمعات العربية في مواجهة التحدي"** (باريس: منشورات ANEP، 2005، ترجمة: أحمد عظيمي)، ص41.

[2]- Pantelis Vatikiotis , **Communication Theory and Alternative Media, Westminster Papers in Communication and Culture** (University of Westminster, London, Vol.2(2005), pp 34 – 29 .

حسب نموذج الإعلام الديمقراطي المشارك، تعتبر الاحتياجات النفسية والاجتماعية والاتصالية المحرك الأساسي الذي يدفع الجمهور لإشباع حاجاته النفسية والاجتماعي، حيث لدى الجمهور الوسائل الجماهيرية التقليدية (التي تتعرض لمجموعة كبيرة من القيود والضغوط منها: قيود حكومية، قيود مرتبطة بطبيعة الوسيلة وأسس استخدامها وقيود الإعلان)، الوسائل الحديثة (ويقصد بها الإعلام الجديد) حيث يعرفها كل من كولدري وَكوران Couldry–Curran : "بأنّها وسائل لها القدرة على تحدي الأوضاع القائمة، والتعبير بحرية وتلقائية، حيث تتوافر لها حرية الاستقلال عن النظام السياسي والاجتماعي الذي تعمل فيه وتحول المواطن لصحفي فتسمح له بأن يجمع وينظم ويوزع الأخبار والموضوعات، وأن يُضفي تعليقه عليها وهذا هو ما تفتقده الوسائل التقليدية".[1]

إنّ الانتقاد الذي يمكن توجيهه لهذا النموذج يصب في خانة إغفاله لجانب مهم يتعلق باختلاف الأنظمة السياسية، فالأنظمة الليبرالية لا تخضع فيها الوسائل الجماهيرية للكثير من القيود، وبالتالي تتمتع فيها هذه الوسائل بأكثر حرية، عكس الأنظمة الاستبدادية والتي يخضع فيها الإعلام التقليدية لاحتكار الدولة، حيث تصبح وسائل الإعلام الجديد المتنفس الوحيد للشعوب.

2.3 شبكات التواصل الاجتماعي من فعل التواصل إلى تشكيل الوعي السياسي:

يقتضي فهم آلية تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل الوعي السياسي، التطرق لوظائف شبكات التواصل الاجتماعي، فبالإضافة إلى الوظيفة التواصلية التقليدية؛ إذ استخدمت في بداية الأمر مواقع التواصل الاجتماعي للدردشة ولتفريغ الشحن العاطفية، فإنّ لشبكات التواصل الاجتماعي العديد من الوظائف الأخرى، ومن أهمها:

[1] - Banuman N. Willis, **We Media: How Audiences Are Shaping The Future of News & Information,** consulted:13/03/2015, at 15h Http:// www.Hypergene.net.wemedia.webblog.php.accessed/12February,2009

1.2.3 الوظيفة الاخبارية: حيث أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي، مصدرا مهما لتداول الأخبار في مختلف مجالات الحياة، سواء من خلال انتشار صفحات وسائل الاعلام التقليدية من صحف وقنوات تلفزيونية على هذه المواقع، أو من خلال تداول المستخدمين للأخبار التي يحصلون عليها سواء من مواقع عملهم أو نقلا عن أصدقائهم.

2.2.3 الوظيفة التعبوية: وهي الوظيفة التي استطاعت من خلالها وسائل التواصل الاجتماعي لعب دور سياسي مهم خلال موجة الثورات العربية، وذلك عبر حشد الرأي العام وتحريك الجماهير للنزول إلى الشارع، وقد وظفت القدرة التعبوية لمواقع التواصل الاجتماعي بأكثر من نمط توظيفي، أولها: ذلك النمط الذي انتشر خلال الثورات العربية، وتم من خلاله الدعوة مباشرة للتظاهر والاحتجاج علي ممارسات النظم السياسية، أو بطريق غير مباشر من خلال التركيز على مساوئ هذه النظم والتمهيد بشكل تدريجي للاحتجاج عليها، وهو ما ظهر في بادئ الأمر من خلال المدونات الخاصة ببعض المدونين، فعلى سبيل المثال تسبب نشر فيديوهات تعذيب الشرطة للمعتقلين، في ايجاد حالة من الاحتقان الشعبي ضد الشرطة، تبلور بشكل أكثر وضوحا بعد حادثة الشاب "خالد سعيد" في مصر، والتي كانت لصفحته على الفيس بوك "كلنا خالد سعيد" دورا مهما في حشد الجماهير ضد ممارسات الشرطة.[1]

من هذه الزاوية يمكن القول أنّ الإعلام الجديد و التنمية السياسية مرتبطان عضويًا في المجتمعات التي تبحث عن الديمقراطية، لأنّ الإعلام الجديد مورد يبحث في سبل توفير ضمانات للحريات المدنية الأساسية مثل حرية التعبير والتفكير والتجمع، ويوفر في حالة (حسن استغلاله) بيئة مناسبة لخلق تنمية سياسية تكبح جموح الإعلام الخاضع لسلطة الدولة، ويسهل النفاذ الحر

[1]- رانيا مكرم، **"التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي"**، متاح على الرابط: http://www.rcssmideast.org، تاريخ التصفح: 2014/10/12،على 12:40.

للمعلومات بما يمكن المواطن عموما ومنظمات المجتمع المدني بشكل خاص من تنمية الوعي السياسي لديها بمختلف القضايا السياسية المطروحة ويتيح فرصة المساءلة والمشاركة في مختلف القضايا التي تهم هذه الأخيرة ، باعتبار تطبيقاته أدوات اتصال فعالة.

4/ الإعلام الجديد ودوره في الحراك السياسي والاجتماعي:

تجدر الإشارة إلى الأهمية المتصاعدة لمساهمة المجتمع المدني ولوسائل الإعلام خلال فترة الحراك العربي، وما ينتظر منهما قصد لعب أدوار حاسمة في المراحل القادمة التي تروم بناء مجتمعات عربية مدنية وديمقراطية تراهن على المواطن كشريك حقيقي في تدبير شأنها العام. كما تراهن على بناء فضاء عمومي متعدد ومتنوع ومحفّز يسهر على تنشيطه جميع الفاعلين بالاحتكام إلى ثقافة المجتمع المدني وإلى ممارسة إعلامية هادفة تدعمها.[1]

1.4 التوظيف السياسي والاجتماعي للإعلام الجديد في الحراك العربي:

يعتبر الإعلام الجديد ذو تأثير على الفاعلية لم يتصوره المحللون، حيث فاق تأثير الفضائيات، وذلك يعود أساساً لما تمكنه تطبيقاته من نقل مباشر للأحداث والوقائع لحظة بلحظة، متضمنة صور ومقاطع مرئية وكذا دعوات إيجابية للمشاركة في أعمال تطوعية، فهي وسائل اتصال رئيسية مستخدمة في شتى أنحاء العالم، استطاعت أن تزيد من مهارات التواصل الاجتماعي عبر الأنترنيت، وتعزز تواجد قطاع عريض من الناس في محادثات وتجمعات إلكترونية بين متصفحي الشبكة العنكبوتية، واستقطاب أعداد كبيرة من البشر بكافة الأعمار والتوجهات والاتجاهات والسياسات، إيذانا بانطلاقة مرحلة جديدة من التواصل.

[1]- عبد اللطيف بن صفية، **"وسائل الإعلام والمجتمع المدني في الفضاء العمومي"**، متاح على الرابط**: http://www.shababsy.org/index.php/**، تاريخ التصفح: 2015/01/28، على 15:30.

ولقد أطرت مواقع التواصل الاجتماعي لعلاقات إلكترونية أكثر عمقا بين المتصفحين تبادلت فيها المعلومات والبيانات والآراء والأفكار في شفافية وحرية، وأصبحت إحدى الوسائل المحورية للتعبير عن الرأي، لتصنع بذلك حراكا اجتماعيا واقعيا، وتركيبة متداخلة بين أفراد وجماعات مختلفة ومتجانسة، وذلك هو الذي خلق تنافسا بين المواقع الإلكترونية العالمية مثل: "جوجل ومايكروسوفت" سعيا لامتلاك تلك الشبكات التفاعلية.

هذا الإعلام الاجتماعي الجديد، الذي يشهد حركة ديناميكية من التطوير والانتشار، كان في بدايته مجتمعًا إنترناتيا على نطاق ضيق ومحدود، ليتحول فيما بعد إلى أداة إعلامية سمعية وبصرية تؤثر في قرارات الأفراد واستجاباتهم.

ولقد تم توظيف الإعلام الجديد بمختلف تطبيقاته في الحراك العربي (خاصة في تونس، مصر وسوريا)، ويمكن إيجاز أهم أدواره فيما يلي:

- ✓ ساهمت تطبيقات الإعلام الجديد في نقل الواقع، فلقد أمكن استخدام الهاتف المحمول من تصوير وتسجيل الأحداث، ونقلها على شكل مقطوعات فيديو، ليتم تبادلها قبل، أثناء وبعد الثورة.
- ✓ ايصال صور ومشاعر التعبير عن الغضب والرفض لما يحدث، وتأهيل قبول الدعوة بالنزول إلى الشارع.
- ✓ تعميم دعوات الخروج إلى الشارع، والقيام بوقفات احتجاجية، وهو ما أكسب البعض خبرة مواجهة الشرطة.
- ✓ أسهم الإعلام الجديد بمختلف تطبيقاته في تحويل الغضب الإلكتروني إلى غضب واقعي، من خلال الدعوات التي تبادلها الشباب، لتلبية نداء التظاهر والتجمع، حيث نجح في تجميع آلاف الشباب من خلال مئات الصفحات تحت مظلة واحدة ومطالب عادلة.

✓ استثمر النشطاء التجمع الكبير للشباب في تعريفهم بحقوقهم القانونية وتدريبهم على مواجهة الشرطة في حلات الصدام، وكذا كيفية الاستفادة من الدعم القانوني لمنظمات المجتمع المدني.[1]

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ بروز الإعلام الجديد قد سبق هذا الحراك العربي، ولعل أبرز مثال يمكن تقديمه في هذا الشأن: المظاهرات التي اندلعت في إيران عقب انتخاب الرئيس السابق أحمدي نجاد، حيث عرضت العديد من القنوات العالمية(منها سي إن إن CNN، نيويورك تايمز NEW YORK TIMES، وغيرها)؛عشرات مقاطع الفيديو، إلى جانب العديد من المدونات التي تتابع لحظة بلحظة ما يجري في الشارع الإيراني.[2] (حتى أنّ الكثير منها نشر دون أن يخضع للتحقق من محتواه)

في هذا السياق يشير أحد مدوني موقع صحيفة غارديان البريطانية على شبكة الأنترنيت أنّه: "عندما تندلع المسيرات والصراعات تُظهر الرسائل على موقع تويتر أولاً، ثم الصور، ثم مقاطع الفيديو على اليوتيوب، ثم البرقيات وهذا أمر فريد من نوعه".[3] وهذا ما يفسر سرعة انتشار الخبر عند حدوثه من خلال التفاعلية التي يتيحها الإعلام الجديد، عكس وسائل الإعلام القديم التي تشهد تأخرا في هذا المجال، خاصة تلك التي لا تملك موقعا تفاعليا.

2.4 دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي:

لقد أسهمت مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل المشاركة لتحقيق رغبة كل فئة مشتركة في نفس الاهتمامات والأنشطة، لما لها من دور تفاعلي وتأثيري، حيث استطاعت في نفس السياق تحويل الأفكار والأقوال والتوجهات الى مشروعات عمل جاهزة للتنفيذ.[4]

---

[1]- صلاح عبد الحميد، **الإعلام الجديد** (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص ص 253،254.

[2]- روله السلاخ، **الاهتمامات السياسية في مواقع التواصل العالمية**، متاح على الرابط: http://www.alarabiya.net/articles/2010/02/21/10771.html، تاريخ التصفح: 2015/03/21، على 14:30.

[3]- Serina Carpenter, Source Diver in US Online Journalisme and Online Newspaper Articles, **Paper presented at the International Symp-sium on Online Journalisme**, April 5 2009, p 59.

[4]- زهير عابد، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعبئة الرأي العام الفلسطيني نحو التغيير الاجتماعي والسياسي"، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، مجلد 26، (2012)، ص ص 1394،1395.

يمكن إيجاز دور مواقع التواصل الاجتماعي في الحراك العربي من خلال:

– كسر حاجز الخوف وإتاحة إمكانية التواصل بين المتظاهرين، ومنحهم القدرة على تنظيم الاحتجاجات، بحيث أصبح أي شاب يشعر عندما يستخدم موقع فيسبوك أو تويتر أنه مسنود من جماعة أكبر، فهذه الشبكات الاجتماعية ولدت انصهارا وتلاحما بين أعضائها.

– تعميم الأخبار وفضح انتهاكات وتجاوزات الأنظمة؛ حيث لعب «الفيس بوك» مثلا دورا لا يستهان به كمحرك للثورات العربية، إذ سمح بالانتشار الشامل للمعلومات المستمدة من مستخدمي الإنترنت أنفسهم[1].

فلقد لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دورا بارزا في إثارة الرأي العام المحلي والعالمي وحشد الاهتمام الدولي من خلال فضح أشكال الاستبداد المختلفة التي مارسها بعض الحكام العرب، ولهذا فقد استخدمت الحركات الاحتجاجية هذه المواقع على نطاق واسع للدعوة إلى المظاهرات والاعتصامات، وللتواصل مع العالم الخارجي وخاصة وسائل الإعلام الأجنبية، وخلق التفاعل والتضامن بين الشباب في الدول العربية[2]. ومن جهة أخرى فإن شبكات التواصل الاجتماعي كانت تلعب دورا سياسيا قبل أحداث الحراك العربي، من خلال الترويج للانتخابات، أو تبادل الأخبار السياسية، إلاّ أنّ دورها في العالم العربي برز بقوة مع ما سمي بالربيع العربي، الذي بيّن أنّ التغيير قادم من عقول عصرية تتحدث لغة مختلفة، ولديها أفكار مختلفة ووعي مختلف تماما[3]. فهذه المواقع حملت جديدا عل مستوى طرق وسبل تواصل الأفراد والجماعات، وتجاوزت بذلك وسائل الإعلام المطبوعة والمقروءة التي لطالما كانت أداة تستخدمها

---

[1]- محمد عجم، «تويتر» و«فيسبوك».. زعيم الثورات «الربيع العربي»، **الشرق الأوسط**، العدد 12081، 26ديسمبر 2011، متاح على الرابط: http://archive.aawsat.com/details.asp?section=20&articles ، تاريخ التصفح: 2015/02/07، على22:30.

[2]- مصعب حسام الدين لطفي قتلوني، **دور مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" في عملية التغيير السياسي مصر نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية، (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، 2012)، ص ص109-111.

[3]- المنصور محمد، **تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين : دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية والمواقع الإلكترونية "العربية نموذجا"**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2012)، ص96.

الحركات الاحتجاجية قبل ظهور هذه التكنولوجيا الجديدة، كما أن هذه المواقع أسهمت بقوة في رفع منسوب الوعي لدى الشعوب، ومنحت الناس الثقة بنفسها وفي كونها قادرة على إزاحة حكامها[1].

لا يوجد وصف جاهز أكثر انطباقا على الفيس بوك في جانبه الإعلامي من كونه سلاحًا ذا حدين فمثلما أنه يستطيع كوسيلة إعلامية جديدة أن يكون أداة مثلى للقفز على حواجز الإعلام الحكومي، ومن بينه الإعلام العربي، فإنّه يستطيع أن يكون مرتعًا خِصبًا للإشاعة والمعلومة المضللة، ومن ثم بث الوعي الموهوم، وما هو أبعد من ذلك هو أنَ لا شيء يمنع الحكومات، التي يطرد إعلامها من الباب، أنْ تعود من شباك الفيس بوك كي تروج لسياستها بطرق شتى وغير مباشرة، إذْ أنَ الفيسبوك فرض نفسه إعلاماً بديلاً يروج كما كبيراً من الأطروحات المتناقضة؛ فالبعض يعتبره خير ما يستطيع القيام بدور هذا الإعلام المنشود، بينما ينفي البعض الأخر عنه كل إمكانية للقيام بذلك الدور.[2]

إنّ الجدير بالذكر في هذا المقام هو أنّ استخدام أدوات الإعلام الجديد لتحقيق أغراض سياسية سبق الثورات العربية بعدة سنوات، ففي عام 2002 مثلاً قام العديد من المدونين بالكتابة بشكل متواصل عن تصريحات مثيرة للجدل أدلى بها السيناتور الأميركي "ترينت لوت Trent_Lott " خلال حفل أقيم لتكريم السيناتور "ستروم ثورموند Thurmond " أشاد به فيه وقال أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ستكون أفضل حالاً مما هي عليه الآن فيما لو كان "ثورموند" فاز بالرئاسة الأمريكية التي كان مرشحاَ لها عام 1948. ورغم أن جميع وسائل الإعلام كانت موجودة خلال الحفل إلا أنّ هذا التصريح لم يثر أي انتباه حتى بدأت المدونات بالكتابة عنه متهمة السيناتور "لوت" بأنّه بتصريحه هذا عبر ضمنياً عن تأييده

[1]- مصعب حسام الدين لطفي قتلوني، مرجع سابق، ص104.
[2]-عبد الإله بلقزيز وآخرون،**" الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم"**(بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية ، ط1، 2013)، ص371.

وموافقته لسياسية الفصل العنصري التي كان "ثورموند" يدعمها ويدعو لها في ذلك الوقت. وقد تسبب إثارة المدونين لهذه القضية في تزايد الضغوط على لوت حتى اضطر للاستقالة من منصبه.[1]

وفي هذا النطاق تشكلت المدونات العربية بداية من2004، وما لبثت أن انتشرت وزاد تأثيرها في عام2005، والذي تزامن مع ما شهدته المنطقة من حراك سياسي وارتفاع الأصوات المطالبة بالإصلاح والتغيير.[2]ولقد تعددت الآراء والاستنتاجات حول ظاهرة الحراك العربي، وطرح الغرب العديد من التساؤلات حول ما إذا كانت الدول العربية كلها معنية بهذا التحول أم لا، وقد كانت بداية هذا الحراك من تونس التي شهدت حركة احتجاجية قامت بها الطبقات الاجتماعية المختلفة بعد قيام "محمد بوعزيزي" بإضرام النار في نفسه، وتبعتها بعد ذلك مصر واليمن وليبيا وسوريا والبحرين ..[3]، وقد حملت هذه الاحتجاجات مطالب التغيير ورحيل الأنظمة الاستبدادية التي عمّرت لعقود طويلة، ومطالب الحريات والحقوق والممارسة الديمقراطية للحكم، ولعل أهم ما ميّز هذا الحراك العربي أنه كان على نحو استثنائي وتعبير تلقائي وسِلمي للبيئة الداخلية في هذه الدول.

كما ميز أيضًا هذا الحراك توظيفه لأدوات الإعلام الجديد حيث يتضح لكل من يتابع الحراك السياسي والاجتماعي الواقع في المنطقة العربية مؤخرًا أن الإعلام الجديد كان له دور كبير في إحداث هذا الحراك أو التغيير، فالإعلام الجديد أصبح فاعلاً مؤثرًا على تحريك الناس، وتجميعهم في الساحات العامة من أجل تغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية، إذ أن المتغيرات في المجال الإعلامي الدولي والمحلي على

[1]- www.en.wikipedia.or g 4, consulté le :2014 /09/12 ،à 12:30.

[2]- الفطافطة محمود، **"علاقة الإعلام الجديد بحرية الرأي والتغيير في فلسطين: الفيسبوك نموذجاً"**، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، قسم الإعلام (فلسطين : جامعة بيرزيت، 2011) ، ص 24.

[3]- مصطفى علوي،" كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (أفريل 2011)، ص ص40،39.

حد سواء، أفرزت مظاهر إعلامية جديدة على مستوى العالم، وفرت قنوات وممارسات ومضامين إعلامية جديدة تسهم بدورها في حراك المتغيرات المعاصرة في المجتمعات المختلفة. [1]

من مقتضيات الحراك السياسي والاجتماعي توفر عدة عوامل تساعد منظمات المجتمع المدني في لعب الأدوار المنوطة بها، وما الإعلام الجديد إلا أداة يمكن استخدامها في مواجهة العقبات التي تفرضها الأنظمة الديكتاتورية خاصة ما تعلق منها باستغلال هذه الأخيرة لوسائل الإعلام الرسمية في مواجهة رغبة الشعوب في التغيير، فمِن خلال شبكات التواصل الاجتماعي مثلاً والتي تشكل فضاءات تواصلية غير مراقبة تتشكل فيها أنماط جديدة من التفاعل والتعبير يمكن لأعضائها تنظيم احتجاجاتهم السلمية وحشد الرأي العام في مواجهة الضغوطات والمغالطات الممارسة من قبل الإعلام الحكومي، بما يُمَكنهم من المضي قُدما في مطالبهم.

[1]- الساموك صفد حسام وَعبد الرزاق انتصار إبراهيم، **"الإعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة"**(جامعة بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، ط1، 2011)، ص11.

المبحث الثاني: تفعيل منظمات المجتمع المدني عبر الإعلام الجديد

1/ تعزيز قيم المواطنة:

1.1 المواطنة كدعامة للمجتمع المدني:

تعبر ممارسة المواطنة، من هذا المنظور، عن القدرة في العمل وفي إبراز إرادة تحقيق فعل مواطن. وهو ما يدل على ممارسة المواطنة في إشارتها إلى ضرورة وجود فضاءات للمشاركة مفتوحة في وجه الجميع، يمكن ممارسة المواطنة إذن بشكل علني وعمومي عن طريق التعبير والمشاركة داخل جماعة أو تكتل أو حظيرة سكنية. وهو ما يخول لها صفة الفعل المنفتح على العموم والمنخرط في الجسم الاجتماعي. يمكن حصر هذا الانخراط في ثلاثة أشكال تنشيئية:

- النشاط المهني.
- العلاقات الاجتماعية.
- اقتسام الفضاء العمومي.

وعليه تتصل ممارسة المواطنة بالنشاط العمومي بما أنّها تقوم بشكل شامل على المشاركة في الحياة المجتمعية وبشكل خاص على المشاركة السياسية ما دامت السياسة تعني تدبير الشأن العمومي.

ويمكن تعريف النشاط العمومي على أنه كل فعل يهم أو ينبع من الجماعة، ينتفع به كل المواطنين ويكون متاحاً للجميع ويعلن بالتالي للعموم. يلزم النشاط العمومي أيضاً السلطات العمومية (المرفق العام) والفاعلين الاجتماعيين (المجتمع المدني). غير أن النشاط لن يكون ذا فعالية إن لم يصاحبه عمل تواصلي تقوم به هيئات المجتمع المدني تجاه شركائها داخلها وخارجها بتوظيف وسائل الإعلام الجديدة والكلاسيكية.[1]

كما تعتبر المواطنة ذات أهمية استنادا إلى العناصر التالية:

- ✓ المواطنة مبدأ ومرجعية دستورية وسياسية، ترتكز على احترام التنوع والتنافس بوسائل قانونية، ما يسهم في تثمين قاعدة الوحدة الوطنية، فالمواطنة هي مجال للتعبير وفق مبادئ الديمقراطية.

[1]- عبد اللطيف بن صفية، مرجع سابق.

- ✓ تحفظ للمواطن حقوقه المختلفة وتوجب عليه واجبات تجاه دولته؛ هذا ما يؤدي إلى الثقة المتبادلة بين المواطن والدولة، كما يحقق وحدة النسيج الاجتماعي للمجتمع.
- ✓ تضمن المواطنة المساواة والعدل وكذا الإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات؛ من خلال المشاركة في المسؤوليات وتوزيع الثروات العامة، أما الواجبات فتتمثل في دفع الضرائب والمحافظة على الوطن وكذا الدفاع عنه.
- ✓ تؤدي إلى بناء سياسي مدني تعددي في العرق والمؤسسات (الأسرة، العائلة، منظمات المجتمع المدني..) ، الثقافة، الإيديولوجية والدين؛ من باب احترام المشاركة الشعبية للمواطنين.[1]

وبذا يمكن القول أنّ خضوع وسائل الإعلام للرقابة الحكومية لا يدعم العملية الديمقراطية وحقوق المواطنة، كما يَحول دون اتاحة مختلف الآراء والأفكار التي تعبر عن فئات المجتمع وتعكس صورة صادقة لما يدور فيها، حيث يجعل من وسائل الإعلام مجرد أبواق دعائية لسياسات الحكومة غير قادة على كشف الفساد والأخطاء التي تقع في المجتمع.[2]

وفيما يلي نموذج لحقوق المواطنة وواجباتها: [3]

[1]- ياسر خلد عيد بركات،**" مبدأ المواطنة واستحقاق الدستور الدائم "**، متاح على الموقع / / :http mcsr.net/activités/007.html بتاريخ: 2015/01/16، على: 16:00.

[2]- شريهان توفيق و شيرين كدواني، "المدونات السياسية وحرية التعبير كحق من حقوق المواطنة"، **ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر: الإعلام والبناء الثقافي لحقوق المواطنة**، (مصر: جامعة أسيوط، فيفري 2008)، ص14.

[3]- علي خليفة الكواري، **"المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية"**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004)، ص32.

شكل رقم (2): حقوق المواطنة وواجباتها

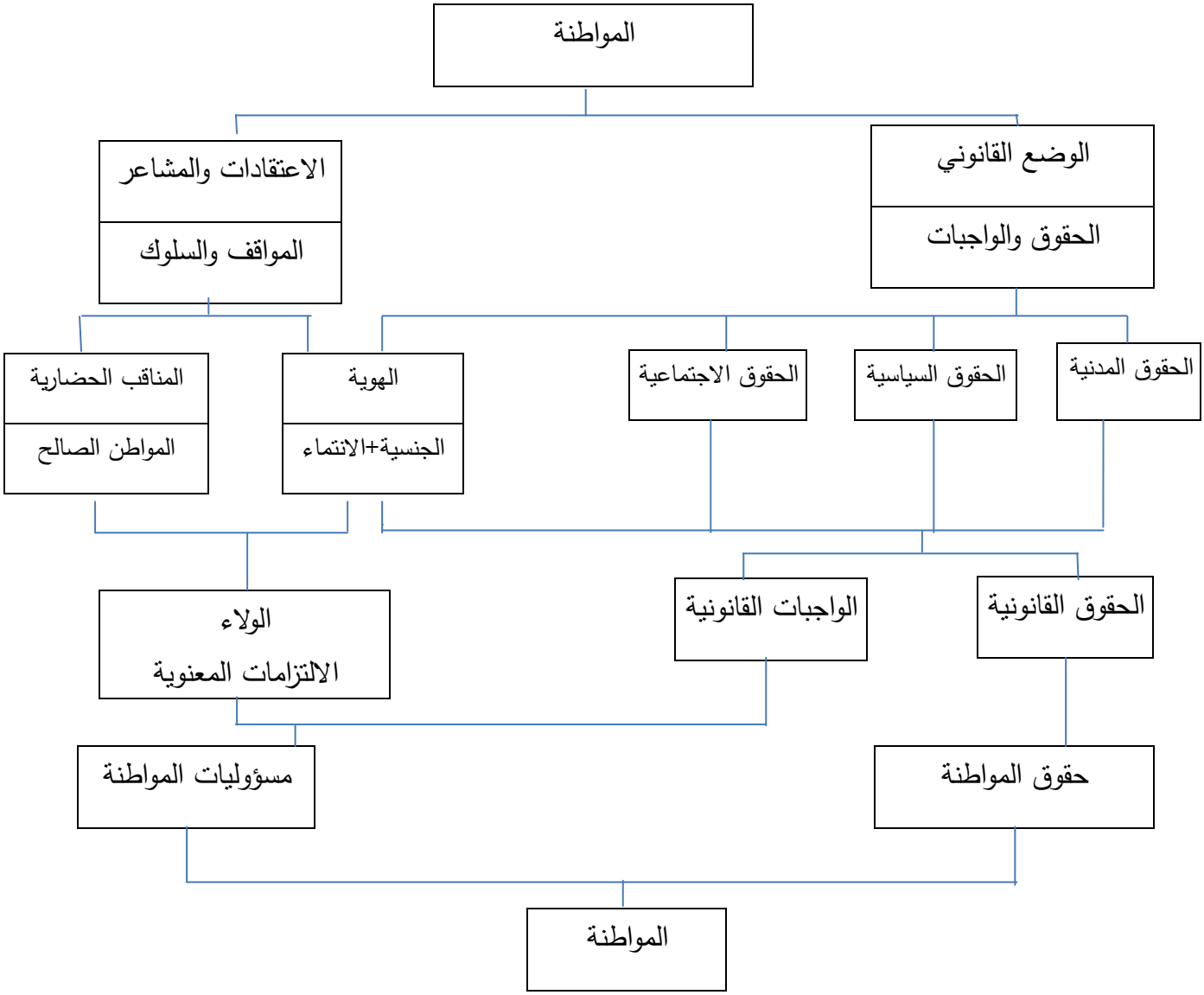

2.1 ظهور المواطنة الافتراضية:

لقد فتح الإعلام الجديد المجال واسعا أمام ممارسة قضايا المواطنة عبر الأنترنيت، والتي أطلق عليها "المواطنة الافتراضية Virtual citizenship"، فعند الحديث عن المواطنة لا يغيب البعد السياسي إذْ ارتبطت بحقوق وواجبات سياسية النشأة، خاصة في ظل التوترات التي تعاني منها الدولة القومية وتقلص الحقوق السياسية وعدم مصداقيتها إلى حد ما، حيث تبرز في هذا السياق ممارسة حقوق المواطنة في

المجتمع الافتراضي والذي أضحى أداة لتحقيق المواطنة، وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنّ قضايا المواطنة تعد عالمية النشأة ومحلية المردود وهي نوعين:

1.2.1 المواطنة المقنّنة: وتتجلى في استعمال أفراد المجتمع للمواقع المقننة مثل: بوابات الحكومة الإلكترونية، مواقع الوزارات والجامعات والجمعيات وغيرها، والتي في الغالب تحكمها ضوابط وتعليمات (اسم المستخدم وكلمة السر)، وذلك للتحكم في سلوكيات المستخدم والحماية ضد القرصنة.

2.2.1 المواطنة الحرة: تمكن المستخدم من الملاحة في مواقع الأنترنيت بحرية وبدون شروط وقيود، وقد عمل الإعلام الجديد بمختلف تقنياته على مساندة هذا النوع من المواطنة، من خلال تيسير ربط أفراد المجتمع العالمي في مجتمعات صغيرة تسعى نحو تبادل المعلومات والمعارف والتشارك بها بغض النظر عن الجنس واللغة والدين.[1]

3.1 الإعلام الجديد كمؤشر فعال للمواطنة:

لقد أسهم الاعلام الجديد انطلاقًا من إمكانياته وخصائصه في تعزيز قيم المواطنة *والممارسة الديمقراطية، وذلك وفقا للمؤشرات التالية:

- يضمن الاعلام الجديد المشاركة الفاعلة للمواطنين دون قيود، إذ يعتبر كل مشترك عضوا كامل الحقوق، ومشاركا افتراضيا نشطا.
- أضعف الاعلام الجديد بيروقراطية الدولة وذلك بتوفيره وسائل اتصال ونضال وكذا منابر جديدة لعرض الأفكار والآراء لا يمكن التحكم فيها.

[1]- مبارك زودة، **"دور الإعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام : الثورة التونسية أنموذجا"**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم الإنسانية، 2011-2012)، ص ص 158،157.
***يعتبر مفهوم المواطنة** واحد من أهم المفاهيم المكونة للفكر السياسي والاجتماعي المعاصر؛ حيث يعبر عن تلك العلاقة بين الفرد والدولة من جهة، وبين الفرد والمجتمع من ناحية أخرى، للمزيد أنظر: العيدي صونيا، المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية، **مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد 02-03 (جوان 2008).

- عملت شبكات التواصل الاجتماعي على بداية تحرر الإنسان من أجهزة التوجيه الإعلامي التي تسيطر على عقله، وهو تحرر مزدوج، يشمل حرية الإرسال والاستقبال.
- تشجيع المواطنين على الإبداع وتنمية خصال المواطنة عبر تبني تطبيقات الاعلام الجديد لمواهبهم، وطرح أعمالهم على العديد من المواقع المجانية بسهولة.

في المقابل هناك من ينظر إلى الإعلام الجديد باعتباره خطرا يداهم قيم المواطنة، وخصوصا ما تعلق بتدفق المعلومات وتداخل الثقافات عبر العالم، ما يمكن أن يؤدي إلى قيام المواطنة العالمية والتي تقوم على اختزال دور الحكومة، إضافة لتغريب الشباب، واهتزاز ثقتهم بدوّلهم، وبالتالي التأثير على إيجابية مواطنتهم.[1]

إنّ استقلالية منظمات المجتمع المدني يقلل من سيطرة الدولة عليها، بحيث يصبح للمجتمع المدني دينامية مستقلة، تمكنه من لعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع، وعليه يصبح الفرد **كمواطن** ينتمي إلى جماعة أو مؤسسة توفر قدرا من الحماية، لأنّ النظم التسلطية تحرص على منع قيام منظمات المجتمع المدني، وفي حالة السماح بها فهي تخضعها للرقابة والسيطرة، وبذلك تصبح عديمة الفائدة.[2]

بفضل خصائص الإعلام الجديد شهد مفهوم المواطنة تغييرًا للصورة الكلاسيكية للمواطن، بالنظر لكون حرية التعبير الأساس لقيام الدولة الديمقراطية، حيث يعد الإعلام الجديد بمختلف أشكاله من أهم وسائل التعبير عن حرية الرأي في العالم المعاصر، بالرغم من فقدان مفهوم المواطنة لبساطته في خضم الأحداث والتطورات الراهنة التي أفرزتها العولمة، على اعتبار تأثره بالتكنولوجيات الحديثة، مما يدعو إلى الاهتمام أكثر بهذه الأخيرة بغية تقديم معالجة نوعية لقضاياه، لتجعل منها همزة وصل بين كل مؤسسات الدولة والمواطن من جهة وبين المواطن ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، حيث يعد دور

---

[1]- ماجد سالم تربان، **"الإعلام البديل وتعزيز قيم المواطنة"**، متاح على الرابط: https://majed1975.wordpress.com/about/ ، تاريخ التصفح: 2014/10/08، على 15:20.

[2]- بلعيور الطاهر،" المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، بسكرة: جامعة محمد خيضر، العدد 10(2006)، ص125.

الإعلام الجديد بالغ الأهمية والخطورة (في نفس الوقت) في تكوين الرأي العام وفي تعبئة منظمات المجتمع المدني وحشدها خدمة لقضاياها الأساسية، حيث يسهم التدفق الحر للمعلومات في خلق إمكانية كبيرة للتحرك الشعبي على أساس معرفة واسعة ودقيقة للأحداث السياسية، وبالتالي التأثير على تصور المواطن ومن ثم التأثير على عملية التلقي لديه، وهذا ما تسعى إليه منظمات المجتمع المدني.

2/تفعيل الانخراط في المشروع الجمعوي

إنّ تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والاندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له، يتطلب تجنيد وسائل الإعلام، من خلال اختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة، كما تسمح بالتعريف بأهمية العمل الجمعوي ونشاط الجمعيات.[1]

من هذه الزاوية يجدر القول أنّ الانخراط في مشروع جمعوي، هو الاتفاق على هدف والاشتراك في تحقيقه انطلاقا من أفكار ومواقف تعود بالنفع عند تطبيقها والدفاع عنها وحمايتها، ليس فقط على أعضاء الجمعية أو الهيئة فحسب وإنما على الجماعة والمنظمة التي يتنمون إليها وعلى المجتمع بأسره. وترتكز ثقافة المجتمع المدني على مبدأ الوعي بالمسؤولية والتطوع والتنظيم والاستقلالية وسلمية المبادرة وخدمة الصالح العام دون البحث عن النفعية أو التسلط. كما تشترط الإرادة والقدرة على الفعل والالتزام بالأهداف الجماعية وباحترام الضوابط الأخلاقية والقانونية.

1.2 النشاط الجمعوي عبر الإعلام الجديد:

تشكل ثقافة المجتمع المدني لبنة أساسية في تربية وتنشئة المواطن على العمل الجماعي السلمي المنظم القائم على إنتاج الأفكار وتبنّي المواقف وحشد الدعم الاجتماعي. على هذا الأساس، تؤدي هيئات وتكتلات المجتمع عدة وظائف هامة منها:

[1]- مشري مرسي، مرجع سابق، ص17.

1.1.2 وظيفة الحماية: الدفاع بما يضمن حرية وحقوق الأفراد والجماعات والفئات الاجتماعية خاصة الهشة منها، سواء تعلق الأمر بمواجهة سياسات عمومية مجدية وتصرفات غير لائقة لبعض المسؤولين أو مناصرة قضايا بعض الفئات المتضررة من تداول صورة وتمثلات اجتماعية نمطية وسلبية بشأنها. ومن هنا يلعب المجتمع المدني دور الساهر والمراقب بمتابعته لكل ما يجري ويحدث وباستماعه لنبض الشارع وعبر وسائل الإعلام.

2.1.2 وظيفة المساعدة والتنمية: كثيرة هي منظمات المجتمع المدني التي تعمل على التخفيف من المعاناة في العيش اليومي، إمّا بالرعاية المباشرة للفئات المعوزة والتكفل بأفرادها بواسطة العمل الخيري وعن طريق تنظيم حملات الإحسان إليها، أو بتشجيع بعضهم وجعلهم ينخرطون في أنشطة تدر عليهم دخلاً يؤمّن لهم الكرامة. تخفف هذه المشاريع أيضاً من أعباء الدولة في تحمّل مسؤولياتها تجاه تلك الفئات العريضة في المجتمعات العربية. [1]

3.1.2 وظيفة المشاركة: نعني مشاركة المواطنين عبر هيئات المجتمع المدني في تدبير الشأن العام وفي المساهمة في الحوار والنقاش السياسي داخل الفضاء العمومي وطنياً ومحلياً. كما نقصد بالمشاركة التعبير عن صفة المواطنة بشكل كامل.[2] حيث بات الطريق لتحقيق ديمقراطية تشاركية قائم على المشاركة في الإعلام لتسهيل المشاركة في الحياة المدنية. وفي عصر الوسائط الإعلامية الفائقة، يتوجب على المواطن الفاعل أن يفهم العلاقة بين الهوية الشخصية والاجتماعية، والإعلام كمساحة للمجتمع والديمقراطية.[3]

---

[1]- عبد اللطيف بن صفية، مرجع سابق.
[2]- نفس المرجع.
[3]- عبد الله المبيضين، **التربية الإعلامية بين المفهوم والمشاركة**، متاح على الرابط: https://mdlab2013.files.wordpress.com/.../abdallah-al، تاريخ التصفح: 2015/02/12، على 11:00.

4.1.2 وظيفة الالتئام والاندماج: وهو أنّ المجتمع المدني يعدّ فضاءً لتقريب الأفراد ذوي الاهتمامات والتطلعات المشتركة من بعضهم ولتدبير التفاعل فيما بينهم. كما أنّ المجتمع المدني يلعب دور الوسيط بين أقطابه ومكوناته وبين باقي الفاعلين في المجتمع بما فيهم مؤسسات الدولة. وهو ما يُيسر اندماجهم في النسيج على أكثر من صعيد.

5.1.2 وظيفة الديمقراطية: وتتأتى أولاً من تربية الأعضاء على ثقافة الحوار وتنشئتهم ثانياً على الخوض في محيط متنوع ومتعدد المرجعيات والقضايا والأهداف وأدوات العمل. إنّ بناء الديمقراطية في أي مجتمع معين يبدأ أساساً من إرسائها داخل مكوناته وبنياته. ولعل تشبّع أعضاء المجتمع المدني بالسلوك الديمقراطي هو ما يجعل هؤلاء يكسبون عطف المجتمع ويحققون بالتالي الفعالية المرجوة من أنشطتها. الدمقرطة بهذا المعنى هي أداة للعمل وصيغة مثلى لممارسة المواطنة.

للإعلام إفراز وتأسيس ينطلق من داخل ينطلق من داخل المشروع الديمقراطي، والمشروع السيسي ديمقراطيا كان أو كان غير ديمقراطيا، ويلعب دورًا مهماً في إشاعة الثقافة الديمقراطية، ويشكل ركيزة مهمة من ركائز البناء الديمقراطي، ومن دونها يبقى البناء الديمقراطي هشاً.[1]

2.2 حتمية التواصل لبناء واستمرارية منظمات المجتمع المدني:

تتجلى حتمية التواصل في الرهان الكبير الذي تمثله وسائل الإعلام وفضاءات التواصل التقليدية والحديثة، كون أنشطة هيئات المجتمع المدني ترتكز أساساً على عمليات كالإخبار والتحسيس والإقناع والتعبئة والتحفيز والمناصرة مما يتيح لتلك الهيئات تحقيق أهداف تواصلية تقوي جسمها الداخلي وترفع من فعالية أدائها تجاه محيطها الخارجي.

وتخضع هذه الأهداف لخمس مواصفات:[1]

1- شذى الجنابي، **للإعلام دور كبير في إشاعة القيم الديمقراطية**، متاح على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=216277، تاريخ التصفح: 2015/04/15، على 00:40.

- ❖ الإخبار الإجرائي والتحفيزي الناجع بما يتوافق وأفكار ومرامي الهيئة أو الجمعية.
- ❖ احتلال موقع ومكانة في الفضاء العمومي تليق بالجمعية في المحيط القطاعي / حقل تدخلها أو في النسيج المجتمعي على السواء.
- ❖ ربط وتدبير علاقات وشراكات وتحالفات تمكن الجمعية من دعم مكانتها وحضورها مما يزيد في توسيع قاعدة المشاركة والتي بإمكانها الضغط أكثر في اتجاه تحقيق الأهداف.
- ❖ التعبئة الدائمة التي تستهدف المنخرطين والمواطنين عامة، وذلك من أجل حشد المزيد من الدعم لشخصية الجمعية أو الهيئة ومناصرة لمشاريعها.
- ❖ وضع الضوابط وتحديد المرجعيات، وهي بمثابة قواعد العمل والسلوك الواجب اتباعها خلال النشاط الجمعوي. والمراد من التواصل حول هذه القواعد هو تربية الجميع على الالتزام وعلى ردع النفس. [2]

كما تبرز أهمية التشبيك بين منظمات المجتمع المدني، لتحقيق التواصل والاتصال واقتسام الخبرات، ثم التعاون والتنسيق معاً في مشروعات مشتركة. فعمل هذه المنظمات يستلزم موارد بشرية ومادية متميزة.[3]

في هذا الصدد، يمكن حصر إيجابيات الإعلام الجديد التي يمكن أن تستفيد منها منظمات المجتمع المدني في العناصر التالية:

1. توفير هامش كبير من الحرية في التعبير وضمان الحماية الذاتية والجماعية بعدم الكشف عن الهويات بالنسبة إلى من لا يريد ذلك.

2. السرعة في التبليغ والاستجابة والتفاعل حول الرسائل المتداولة والتعليق عليها في حينها، مما يمكن من اتخاذ قرارات جماعية.

---

[1]- عبد اللطيف بن صفية، مرجع سابق.
[2]- نفس المرجع.
[3]- مقال منشور: **برنامج التشبيك**، متاح على الرابط: www.ngo**connect**.net/document.com.، تاريخ التصفح: 2015/04/28، على 15:15.

3. قاعدة شاسعة جداً من المشاركين تتعدى الحدود الجغرافية، مما يجعل المغتربين (بإرادتهم أو قسراً) يساهمون أيضاً في الحوار.

4. التنوع والتعددية في الرأي والفكر والاختيارات والمواقف، مما يؤسس لثقافة الحوار مع تقبل مبدأ الاختلاف.

5. خلق تكتلات افتراضية وتوجيهها إلى الشارع بتعبئتها وتهيئتها للعمل الفعلي دونما الحاجة إلى ترخيص إداري. غير أن استعمال هذه التكنولوجيا بالرغم من كل ما توفره من إيجابيات تؤكد فعاليتها، تبقى رهينة اعتبارات شتى تتعلق بطبيعة المواطن ومحيطه السياسي والاجتماعي، منها:[1]

– امتلاك المعدات والتجهيزات التقنية والقدرة على استعمالها.

– التوفر على مستوى تعليمي يتيح إمكانية القراءة والكتابة وبسط الرأي.

– توفر الرغبة في المشاركة والتشبع بثقافة المواطنة.

– الأخذ في الاعتبار، بشكل جدي، للآراء والمواقف الشعبية المعبر عنها في الوسائط الإلكترونية من قبل المسؤولين في العالم العربي.

بالنظر إلى هذه الوضعية، يبقى الرهان قائماً على تكامل وسائل الإعلام التقليدية منها والجديدة في جعل المجتمع المدني يحقق مطالبه في تمكين المواطن من العيش بكرامة وبهامش واسع من الحرية. ولعلدور وسائل الإعلام كفيل بدعم هذا التوجه إلى جانب الفاعلين الاجتماعيين داخل فضاء عمومي يقوم فيه المجتمع المدني بدور ديناميكي. [2]

في سياق أخر، تجدر الإشارة إلى الانتخابات التي جرت في كل من ماليزيا، وإندونسيا، وتركيا، والتي جرت بحسب معظم المراقبين بصورة جيدة. ولقد لعب الإعلام الجديد دوراً في تنظيم الحملة السياسية وفي

[1]- عبد اللطيف بن صفية، مرجع سابق.
[2]- نفس المرجع.

إضفاء الديمقراطية عليها، رغم التاريخ المتنوع لكل واحد من هذه البلدان، فقد اتخذت الثقافة السياسية عبر هذه الدول الثلاث سمات مماثلة:

• أصبح لدى المواطنين محتوى دولي متزايد للأنباء التي يستمعون اليها.

• يستعمل أفراد العائلة والأصدقاء شبكات تويتر، فيسبوك، وأوركوت في اتصالاتهم، بصورة مستقلة عن رقابة الدولة المباشرة.

• ازدهر عدد العاملين من المجتمع المدني على شبكة الإنترنت، رغم محاولات هذه الدول للحد من هذا الازدهار محلياً.

لقد ساهمت هذه الأشكال الجديدة من الاتصال السياسي إلى حدٍ كبير في الحملات الانتخابية الإيجابية، وحتى الأحزاب الإسلامية التي توصف بالمتشددة، اضطرت إلى تلطيف رسالتها والى استخدام تكنولوجيات إعلامية جديدة لجذب وتحفيز الناخبين.[1]

في هذا الشأن، يجدر القول أنّ تطبيقات الإعلام الجديد لا تسبب أي اضطراب اجتماعي. حيث أضحى من الصعب تصور اجراء تنظيم ناجح لحركة اجتماعية وانخراط مدني بدون هذه الأشكال الإعلامية الجديدة، حتى في دول مثل إيران ومصر، أين لا يستطيع العديد من الناس الوصول إلى الإنترنت أو الهواتف الخلوية المحمولة.، ولكن الذين يملكونها، أي سكان المدن، وأفراد النخبة المثقفة، والشباب، هم بالتحديد السكان الذين يمكنهم تغيير النظام أو الذين يدعمون بصورة ضمنية النتائج الانتخابية، هؤلاء هم المواطنون الذين يدعمون أو يعارضون الحكم الاستبدادي، وهم نفسهم الذين غيرتهم بصورة ملحوظة اتصالاتهم بأفراد العائلة والأصدقاء بفضل انتشار التكنولوجيات الجديدة للاتصالات.

[1]- فيليب إن هوارد، **"التأثير المستدام لوسائل الاعلام الرقمية على المجتمع المدني"**، متاح على الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2010/02/2010، تاريخ التصفح: 2015/01/10، على 14:30.

من الواضح أن انتهاء الانتخابات لا يحول دون بقاء عادات استعمال الإعلام الجديد، رغم أنّها تعتبر لحظات حساسة يجرب فيها قادة الطلاب، الصحافيون ومنظمات المجتمع المدني استعمال التكنولوجيات الرقمية حتى إذا لم يتم انتخاب مرشحيهم المفضلين، وتعد هذه التجربة مهمة بحد ذاتها، لأنه من خلال استعمال الإعلام الجديد يتمكن المواطنون من إنشاء بنية تحتية للمعلومات مستقلة إلى حدٍ كبير عن الدولة.

يقوم الإعلام الجديد على إضفاء تأثير يدوم طويلاً على المجتمع المدني، حيث تسمح شبكة الأنترنت للشباب بأن يتعلم، ومع مرور الوقت، يتعلم عدد أكبر من المواطنين كيفية استعمال الأنترنت، فيطورون مهارات البحث لديهم عبر الإنترنت، ويصبحون أكثر تطوراً في كيفية الحصول على المعلومات وتقييمها واستعمالها.[1]

في المقابل يفرض الإعلام الجديد بكافة أشكاله وعلى تنوعها من مدونات و شبكات اجتماعية و شبكات الفيديو وغيرها، على المدونين أن يطوروا من أنفسهم حتى يلحقوا بالتطور السريع لكافة وسائل الإعلام الجديد، و التطور ليس فقط في التقنيات الحديثة بل يجب عليهم أن يطوروا من أدائهم الفني المهني ، و على منظمات المجتمع المدني أن تقوم بورش عمل تدريبية لهم ، فنحن نعيش عصر الإعلام المفتوح إلا أنّه في ظل هذا الانفتاح تكون المدونات المعروضة كثيرة جدًا، بحيث تكون بعضها بدون فائدة، و في هذه الحالة من الممكن أن يفقد الإعلام الجديد تأثيره، و لتفادي مثل هذا الأمر فإنه لا بد لمنظمات المجتمع المدني من رفع كفاءة العاملين بمكاتبهم الإعلامية، كما يتوجب على المدونين أيضا أن يبحثوا

[1]- فيليب ان هوارد، نفس المرجع.

عن أساليب جديدة في عرض مدوناتهم حتى تكون جذابة من ناحية المضمون و الشكل و أن يلتحقوا بكافة الدورات التدريبية في مجال الإعلام الجديد.[1]

3/ تقوية المجتمع المدني:

يعمل الإعلام الجديد على تقوية المجتمع المدني، لكن الملاحظ سعي بعض أفراد النخب الحاكمة، من خلال فرض الرقابة على وسائل الإعلام الجديدة، إلى التوصل لوسائل أكثر تطوراً للسيطرة الاجتماعية. خاصة بداعي الحد من "الجهاد الإلكتروني"، "الإرهاب عبر الإنترنت"، "حرب فضاء الإنترنت"، و"الفتاوى الرقمية".

1.3 الاتصال الافتراضي واستخداماته المدنية:

يسعى الاتصال الافتراضي* إلى تعزيز الاتصال السياسي عبر ثلاث طرق:

- يُظهر مستخدمو التكنولوجيا معايير قوية استثنائية للثقة والمعاملة بالمثل في أوقات الأزمات، وذلك من خلال مشاطرة الصور، ومساعدة بعضهم البعض على البقاء على اتصال مع أفراد عائلتهم وأصدقائهم، وأن يساعدوا الناس من خارج مجتمعهم من خلال ارسال المعلومات.
- كثيراً ما تستنسخ منظمات المجتمع المدني استراتيجيات الحملات الالكترونية التي ينفذها الآخرون. يحصل ذلك جزئياً لأن الناشطين السياسيين يسافرون من بلد إلى أخر لمساعدة المنظمات المحلية خلال الانتخابات. كما تُشكِّل الانتخابات أيضاً فرصة للمنظمات لكي تتعلم تفاصيل استراتيجيات كل منها لإيصال الأفكار إلى عامة الناس.

---

[1]- شادي طلعت، **"دور الاعلام الجديد في التعبئة السياسية"** متاح على الرابط :-http://www.ahl alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=6073، تاريخ التصفح: 2015/01/12، على 16:20.

*- إنّ الاتصال عبر المحامل الالكترونية غالبا ما يتّم تصنيفه وفق صف جديدة مستحدثة مع ظهور الفضاء الاتصالي الرقمي وهي "الافتراضي" Virtuel. حيث تزامن توصيف الاتصال بها مع توسّع وانتشار استخدامات الإعلام الجديد بشكل عام وشبكات التواصل الاجتماعي بشكل خاص.

- تُشكِّل الانتخابات خاصة فرصاً للتحاور بشأن كافة أنواع المسائل بضمنها دور تكنولوجيات الاتصالات الجديدة. تصبح الأسئلة حول مقاييس التكنولوجيا، مثل تخصيص حيز الترددات العام، الرقابة الحكومية، والوصول الرقمي، مواضيع مطروحة للنقاش. كما يصر الناس على وجوب أن يشرح المرشحون السياسيون خططهم لتعزيز استعمال التكنولوجيا وردم الهوة الرقمية بين الذين يملكون الوسائل التكنولوجية والذين لا يملكونها.

تُظهر النماذج الإحصائية للانتخابات التشريعية الأخيرة في ماليزيا أنّ المرشحين المتنافسين الذين كانت لديهم مدونات كانّوا أكثر ترجيحاً لإلحاق الخسارة بالمرشحين الذين يشغلون المناصب حالياً ممن ليس لديهم مدونات. كما أنّه من المحتمل أكثر لمرشحي الحزب المعارض الذين لديهم مدونات أن يلحقوا الخسارة بمرشحي الحكومة الذين ليست لديهم مدونات. وقد بات من الصعب اليوم على مرشح سياسي أن يبدو "عصرياً" دون أن تكون لديه استراتيجية لحملة الكترونية.[1]

كما يستخدم الأفراد ومنظمات المجتمع المدني حول العالم في كل يوم تكنولوجيات التواصل لتغيير حياة الناس وتحسين أوضاع مجتمعاتهم الأهلية بطرق أكثر هدوء. فعلى سبيل المثال، أدركت شبكة "بوب تك(Pop Tech) "، وهي شبكة متعددة الاختصاصات تستكشف الأثر الاجتماعي للتكنولوجيات الجديدة، أنّ العديد من سكان جنوب أفريقيا يخشون أن تنبذهم مجتمعاتهم إذا ما أظهرت الفحوصات بأنّهم مصابون بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، ولذلك فإنّهم يتجنبون إجراء هذا الفحص، حيث أطلقت "بوب تك" برنامجاً مبتكراً يعتمد على الهاتف النقّال تحت اسم "مشروع مازيلوليكيMaziloloky"، حيث يسمح للناس بأخذ نتائج فحوصاتهم دون ذكر أسمائهم عن طريق رسالة

[1]- فيليب إن هوارد، مرجع سابق.

نصية، ولقد ازدادت معدلات تحديد ومعالجة المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب في جنوب أفريقيا، فلقد أسهم البرنامج من خلال الاستخدام الخلاق لتكنولوجيا الهاتف النقّال في جعل ذلك ممكنا.[1]

من خلال ما سبق يجدر القول، أنّ موقع منظمات المجتمع المدني على شبكة الإنترنت يُعتبر الواجهة الإعلامية الرسمية لها، واهتمامها به يجب ألّا يقل عن مدى اهتمامها بالموارد المالية، فالموقع يساهم في وقتنا الحالي بشكل كبير في توفير الدعم المالي والبَشري، وإظهار نتائج وأهداف ورسالة المنظمة بشكل تعجز عنه المطبوعات الورقية واللوحات الإعلانية.[2]

2.3 تفعيل منظمات المجتمع المدني عبر الإعلام الجديد:

يساعد الإعلام الجديد على تقوية المجتمع المدني في مواجهة الدولة، من خلال إتاحته للمواطن إمكانية توثيق إساءة استعمال الحقوق المدنية، من خلال هاتفه المحمول، أو يستعمل نموذجا من نماذج برنامج إكسيل لتتبع النفقات الحكومية مثلاً، ويتشاطرها مع غيره، أو يقوم بجمع المعلومات المشتركة حول الفساد الرسمي، مما يسهم في تقوّية المجتمع المدني. كما قد يكون تأثير الإعلام الجديد مساعدًا لتكييف المواطنين مع الاستهلاك ومع توليد المحتوى السياسي.[3]

في سياق آخر، تجدر الإشارة إلى تحول وظيفة المنتديات الإلكترونية من دعم التعليم إلى المساهمة في دعم المبادرات الخيرية التي تنظمها منظمات المجتمع المدني، خاصة وإنّها تتميز بالإقبال الكبير على محتوياتها ما جعل منها مقرات حية لممارسة مختلف الأنشطة المدنية، والملاحظ على نشاط منظمات المجتمع المدني أنّه ليس منفردا حيث تخضع الكثير من هذه المبادرات الى تنسيق كبير فيما بينها، سواء تعلق الأمر بالمبادرات الخيرية أو بمحاربة الآفات الاجتماعية كمحاربة ظاهرة الانتحار و

---

[1]- أشلي ريني دوناهيي، **"ربط التكنلوجيا مع المجتمع المدني "**، متاح على الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication، تاريخ التصفح: 2015/01/22، على 20:30.

[2]- عبد العزيز الحمادي، **"بناء وحدة الإعلام في المنظمات الخيرية الوليدة"**، متاح على الرابط: http://www.mozn.ws/6299، تاريخ التصفح: 2015/04/15، على 14:00.

[3]- فيليب إن هوارد، مرجع سابق.

التوعية بشأنها، وكذا التحسيس بخطورة الولوج الى المواقع الإباحية ومالها من تأثير سلبي على سلوك الفرد، ومن ثَم تقديم برامج توعوية للشباب من أجل المحافظة السليمة على تنشئة الأجيال، وغيرها من الأنشطة الهادفة.[1]

كذلك يستعمل الشباب مواقع التواصل الاجتماعي كمحطة انطلاق لتطبيق مختلف المبادرات الاجتماعية والثقافية والخيرية، كما تسهم بفضل تناميها في السياقات العالمية ومردودها المحلي في زيادة تفعيل دور المجتمع المدني، حيث أنّ هناك العديد من منظمات المجتمع المدني قد بنت لها قواعد في المجتمع الافتراضي عبر الشبكات الاجتماعية، تروج من خلال هذه الشبكات للبرامج والسياسات التي تتبناها، وهناك بعض النقابات والجمعيات الأهلية استغلت الشبكة في زيادة التواصل بين أفرادها، ودعوة المستفيدين إلي برامجها ومشروعاتها.[2]

من هذه الزواية تبرز استفادة منظمات المجتمع المدني من تطبيقات الإعلام الجديد، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:[3]

---

[1]- عبد الرحمن بوخاري ،**"منظمات المجتمع المدني الالكترونية في الجزائر"**، متاح على الرابط: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/158335.html، تاريخ التصفح: 2015/02/03، على 16:20.

[2]- وليد رشاد زكي،**" نظرية الشبكات الاجتماعية من الايدولوجيا الى الميثودولوجيا"**، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، 2012 ، متاح على الرابط: http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CB4QFjAA&url=http%3A%2F%2Faccronline.com، تاريخ التصفح: 2015/03/21، على 22:10.

[3]- سعود صالح الكاتب، مرجع سابق، ص 33.

شكل رقم (3): استخدامات منظمات المجتمع المدني للإعلام الجديد:

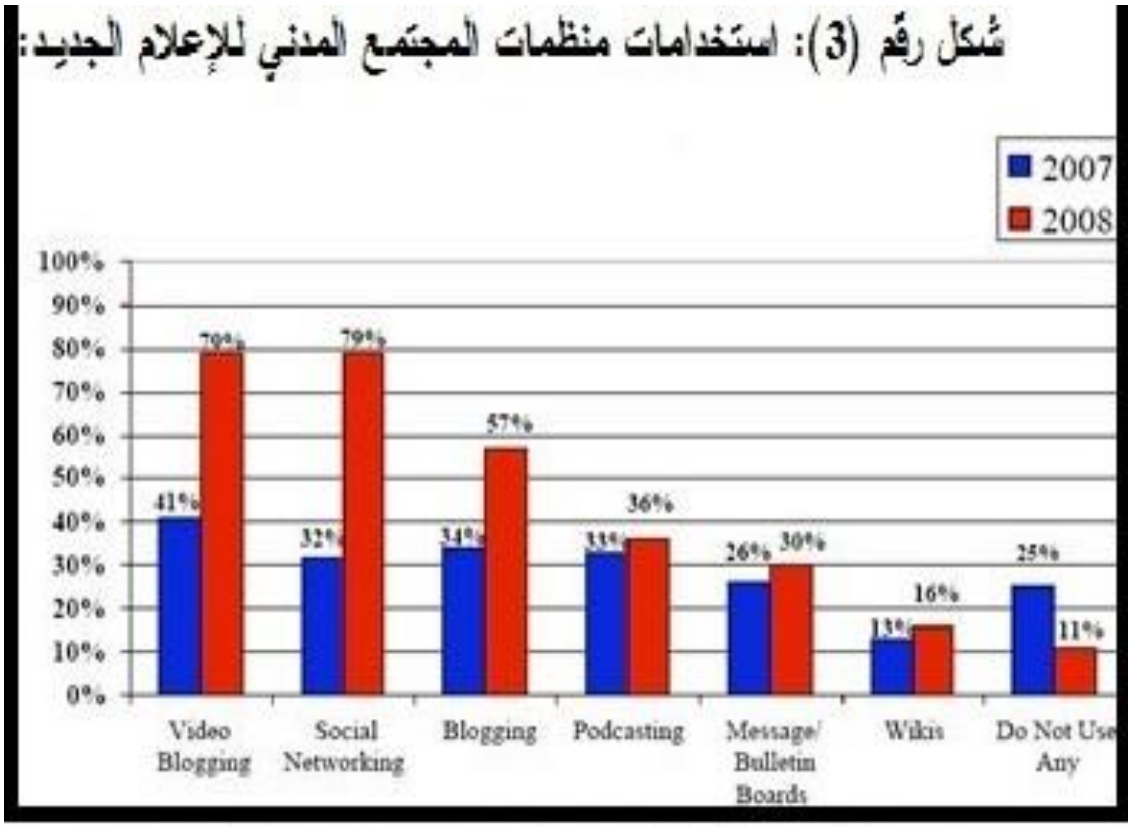

المصدر: Still Setting the Pace in Social Media: The First Longitudinal, Study of Usage by the Largest US Charities, Conducted by: Nora Ganim Barnes.

يظهر الشكل أعلاه أنّ شبكات التواصل الاجتماعي هي الأكثر تفضيلاً لدى منظمات المجتمع المدني، تليها مباشرة مواقع الفيديو والمدونات، في حين تعتبر باقي الوسائل أقل تفضيلا بالنسبة لهاته المنظمات. وهذا يعود بالأساس إلى تعدد استعمالات شبكات التواصل الاجتماعي خاصة الفايسبوك والتويتر، حيث يتيح كلاهما التفاعل بصورة آنية، عن طريق الصورة، الكلمة والفيديو، ما يجعل تركيز منظمات المجتمع

المدني عليهما منصبا حول التعريف بالمنظمة والتواصل مع أكبر عدد من المنتمين إليها والمتعاطفين معها.

كما تعتبر هذه الشبكات ذات فاعلية، فيما يخص جمع التبرعات الخيرية، هذا ما يوضحه الشكل التالي:[1]

شكل رقم (4): مدى أهمية الشبكات الاجتماعية لاستراتيجيات تحصيل التبرعات في المنظمات الخيرية

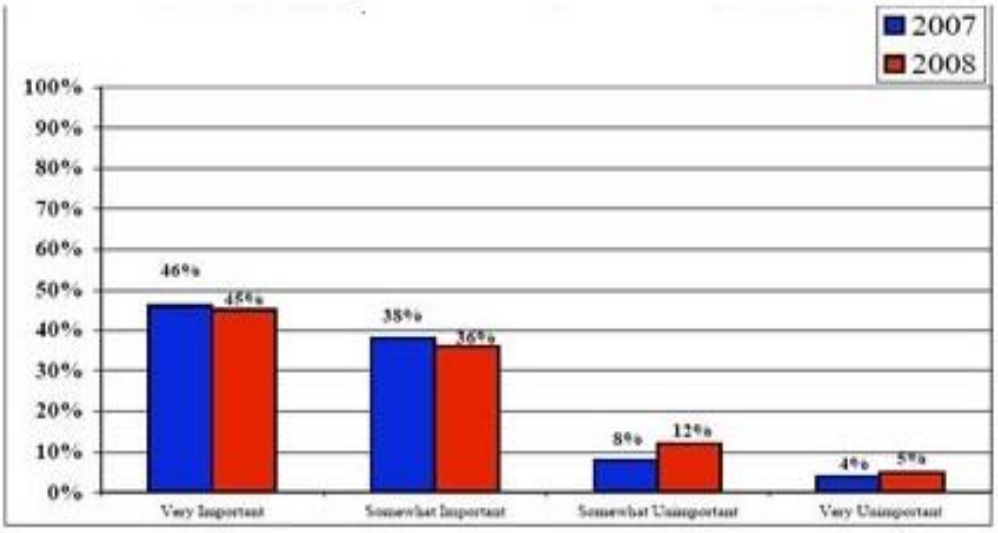

المصدر: Still Setting the Pace in Social Media: The First Longitudinal, Study of Usage by the Largest US Charities, Conducted by: Nora Ganim Barnes.

حيث يتضح من الشكل أعلاه أنّ شبكات التواصل الاجتماعي ذات دور هام في تفعيل النشاط الخيري، بإتاحتها لجمع التبرعات عبر النت.

وفي هذا الصدد، يجدر القول أنّ الهدف الأساسي لمنظمات المجتمع المدني يكمن في تحقيق التنمية الشاملة، من خلال بناء مجتمع المعلومات واستخدام التكنولوجيا، وكذا جملة الفعاليات والأنشطة التي تسرّع عملية التنمية، ولكن هناك معوقات تقف أمامه منها: ضعف البنية المعلوماتية لمنظمات المجتمع المدني وعدم امتلاكها لرؤية موحدة وواضحة لمجتمع المعرفة؛ يقصد به توافر وتشجيع مستويات

[1]- سعود صالح الكاتب، نفس المرجع، ص33.

متقدمة من البحث العلمي والتنمية التكنولوجية التي توفر المادة المعرفية لجميع أفراد هذا المجتمع بلا استثناء وبدون تمييز بحيث يتم حث هؤلاء الأفراد على تعلم كيفية تحقيق الاستفادة المتكاملة و الشاملة من المواد المعرفية المتوافرة وتوظيفها و استثمارها و إدارتها بشكل مناسب ، و بالتالي فإن المعرفة هي التي تميز المجتمع و تحدد قدرته على الاستمرار و الصمود و التقدم و التفوق في المنافسة.

إنّ دعم بناء مجتمع المعلومات ودعم المعلوماتية داخل منظمات المجتمع المدني وجعله أكثر فاعلية وديناميكية يتحقق من خلال تحديث وتطوير وتوسيع شبكة الاتصالات الرقمية، بغية تمكين منظمات المجتمع المدني من توظيفها والاستفادة منها بما يحقق أهدافها، ومن هنا تتضح أهمية ربط منظمات المجتمع المدني بالشبكة المعلوماتية ، وربط هذه المنظمات مع بعضها من خلال شبكة الانترنيت.[1]

إنّ الفكرة الأساسية التي تنطوي عليها إشكالية المجتمع المدني تتعلق بتفكيك أغلب أو جزء ملحوظ في الأقل من سلطة الدولة وتحويلها الى تنظيمات شعبية في مقدمتها منظمات "حقوق الانسان"، النقابات، الاتحادات، الجمعيات وجميع منظمات المجتمع المدني، ما يجعل هذه الأخيرة قادرة على مراقبة أجهزة الدولة ومنعها من التجاوز على أعضاء المجتمع، بحيث تؤدي وظيفتها كأجهزة رقابية تحاول أن تحمي أو تمنع أو على الأقل تحد من "جموح" الدولة وتجاوزات أجهزتها وممثليها . وهذا ما يفضي إلى ضرورة القيام بتحشيد ثقافة واسعة وجهد اعلامي كبير يهدف بالضرورة الى إبراز فكرة التخلي عن جميع الانتماءات السابقة للدولة الديمقراطية.

من ناحية أخرى يمكن أن تلعب وسائل الاعلام المختلفة دورا مهمًا في نشر ثقافات المجتمع المدني وتطوير صلاته بشرائح المجتمع المختلفة، من خلال الاهتمام والتركيز على المسائل المتعلقة بفعاليات ونشاطات قوى المجتمع المدني، وذلك بهدف تدعيم التفاعل بين الأطراف وإيجاد حلول ومعالجات

[1]- ابراهيم سعيد البيضاني، **"دور منظمات المجتمع المدني في خلق مجتمع المعرفة"**، متاح على الرابط: http://univbiskra.ahladalil.com/t447-topic، تاريخ التصفح: 2015/02/14، على 13:30.

ابتكارية لمشكلاتهم المختلفة، عن طريق تطوير الجدل والنقاش في البرامج التلفزيونية والصحف المحلية وإقامة الندوات والمحاضرات والتي تعكس جميعها تنوع واختلاف وجهات النظر في التصدي لهذه الظاهرة أو غيرها من شؤون المجتمع المدني عبر السعي الى كسب مواقع التأثير في الميدان السياسي أو العمل المجتمعي وبهذا يحققون حرصا على البقاء قريبين من الدولة والمؤسسات التنفيذية أو الدستورية في البلاد[1]. فمن خلال خاصية التفاعلية التي تميز الإعلام الجديد بخلاف الإعلام التقليدي الخاضع في أغلبه للدولة يمكن للمجتمع المدني تسريع عملية التواصل بين أفرادها من خلال ما تتيحه شبكات التواصل الاجتماعي وكذا المنتديات من إمكانية لإجراء نقاشات هادفة، باستطاعتها دعم قضاياه الأساسية.[2]

لاشّك أنّ الكثير من الجمعيات والاتحادات والنقابات والمؤسسات الاقتصادية والتجارية وغيرها لها مهاراتها في تجنيد وسائل الاعلام وكذلك لها متخصصون في مجال العلاقات العامة، لكن هذا يظل من ضمن الحالات الاستثنائية لهذا الجمعية أو تلك المنظمة، في الوقت الذي لابد لمنظمات المجتمع المدني أن تعقد جسورا متواصلة مع وسائل الإعلام المختلفة لأن أهدافها ليست موسمية أو ربحية مؤقتة وإنما ملتصقة بالزمن وعليها أن تجهد نفسها في البحث عن صيغ أفضل من أجل تحرير وتسويق خطابها العام، بالاعتماد على شبكة الأنترنيت التي تساعد على جعل الأوضاع تمضي باتجاه التغيير من خلال التواصل والاستيعاب والاستجابة لأوجه ومفاصل التجديد والتحديث في هذا المسار، والملاحظ في هذا الصدد تزايد استخدام تطبيقات الإعلام الجديد من طرف منظمات المجتمع المدني، كما تُسهم العديد من المواقع الإلكترونية في مضاعفة الاهتمام بما تقوم به منظمات المجتمع المدني وربطها مع منظمات

[1]- سيف الدين كاطع، **" بين صور الاعلام الحر ومتطلبات المجتمع المدني "**، متاح على الموقع: www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?ArtID.. ، تاريخ التصفح: 2015/02/26، على 16:30.

[2]- ابراهيم سعيد البيضاني، مرجع سابق.

المجتمع المدني على المستوى العالمي، وهذا من شأنه أن يجعل بؤرة الاهتمام من قبل أطراف رئيسية كالحكومات والهيئات الدولية تتسع، ما سينعكس إيجابيا على مجمل حركية المجتمع المدني.[1]

وفي ذات الصدد تجدر الإشارة إلى منظمة ويكيليكس WikiLeaks والتي قامت بنشر تسريبات حول عدة قضايا، حيث تم نشر بعض الإصدار الأول من الوثائق الدبلوماسية المسربة بالتعاون مع صحف "نيويورك تايمز" (الأمريكية) و "ذي غارديان" (البريطانية) و "دير شبيغل" (الألمانية)، حيث تأسست ويكيليكس سنة 2006، وكانت قد بدأت بنيل شهرة واسعة إثر نشرها عددا كبيرا من الوثائق على موقعها الإلكتروني، وهي تسريبات تتلقاها من مصادر مختلفة لا تكشف عن هويتها. وقد حازت هذه المنظمة سنة 2008 جائزة " مرصد الرقابة" لحرية الرأي التي تقدمها مجلة "ذي ايكونوميست" كما حصلت سنة 2009 على جائزة منظمة العفو الدولية للصحافة التي تخدم حقوق الإنسان عن فئة (الإعلام الجديد)، ولقد عملت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2009 على فتح تحقيق بغية نزع المصداقية عنها وإقفالها. حيث شكلت هذه المنظمة النموذج والواقع الجديد الذي فرضه الإعلام الجديد ومؤشرا على إمكاناته المستقبلية. حيث رفعت تسريبات ويكيليكس التحدي في وجه النخب الحاكمة، حيث أدى الإعلام الجديد دورا مركزيا في عملية صنع الحدث، كما حاولت إطلاق نقاش عام والبدء في إعادة تشكيل المجال العام.[2]

وباختصار يمكن القول أن تقنيات الإعلام الجديد بمفردها لا تصنع الفارق، لكن عندما يحسن استعمالها كل من الأفراد والمنظمات التي تعمل في سبيل التغيير الاجتماعي، تستطيع التكنولوجيا أن تشكل حليفاً قوياً. فبالرغم من أنّ الإعلام الجديد لوحده لا يستطيع تحقيق التغيير الاجتماعي، لكنه يحمل في طياته طاقات كامنة هائلة تُسهم في تقوية وتدعيم المجتمع المدني.

---

[1]- سيف الدين كاطع، نفس المرجع.

[2]- لينة الجيوسي، **"سلطة التكنلوجيا وتكنلوجيا السلطة"**(قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، د ط، 2011)، ص ص 2،3.

4/الإعلام الجديد وتشكيل المجتمع المدني الافتراضي

1.4 تعريف المجتمعات الافتراضية:

يعرف قاموس الإعلام والاتصال Dictionary of media and communication المجتمع الافتراضي على أنّه:" مجموعة من الأشخاص يتفاعلون في الأنترنيت مثل غرف الدردشة ويتبادلون الاهتمام".[1]

أما إريكسون Irikson فيرى أن: "المجتمع الافتراضي كمصطلح يشير إلى المحادثة والحوار المبني على الكومبيوتر"، ويشير إلى أن الحوار مهما كان نوعه هو مبني أساسا على التفاعلية بين العديد من المتصلين والمستخدمين.[2]

و يعرف(محمد منير حجاب) المجتمع الافتراضي بأنّه "مجتمع يتكون من أشخاص متباعدين جغرافيا، و لكن الاتصال و التواصل بينهم يتم عبر الشبكات الالكترونية، و ينتج بينهم نتيجة لذلك نوع من الإحساس و الولاء و المشاركة".[3]

إنّ منظمات المجتمع الافتراضية، هي تلك المؤسسات التي تحتضن في علاقاتها الداخلية مع موظفيها وأعضائها نواة إلكترونية متطورة تنظم العلاقات فيما بين هؤلاء جميعاً من جانب، وبينهم وبين مؤسسات المجتمع الأخرى، إدارات دولة، ومنظمات مجتمع مدني، بل وحتى الأفراد من المواطنين أيضاً، من جانب آخر.

---

[1]-Marcel danesi, **dictionary of media and communication, united states of America**: library of congress cataloguing-in-publication data, 2009, p300.

[2]- بايوسف مسعودة، "الهوية الافتراضية الخصائص والأبعاد"، دراسة استكشافية على عينة من المشتركين في المجتمعات الافتراضية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، د عدد، د سنة ص 469، متاح على الرابط: www.dspace.univ-ouargla.dz

[3]- محمد منير حجاب، **"المعجم الإعلامي"**(القاهرة: دار الفجر، ط1، 2004)، ص 470.

تصبح المنظمة جراء هذا التحول، دون أن تفقد إنسانيتها، خلية إلكترونية دينامية متحركة، دون أن تقطع حبلها السري مع خلايا المجتمع الأخرى التي ستجد نفسها حينها، مضطرة إلى محاكاتها، والسير على خطاها في تحولها الإلكتروني، من أجل تعزيز مكانتها في المجتمع الذي تنشط في نطاقه.

إنّ التفاعل والتواصل في المجتمعات الافتراضية بين أفراد من مختلف مجتمعات وثقافات العالم، تزيد احتمالات تعرض أعضاء هذه المجتمعات لعمليات التغيير والتعديل في أفكاره والآراء والقيم والاتجاهات التي يؤمن بها، وهو ما ينعكس على أنماط السلوك الصادرة عنهم في تعاملهم وتفاعلهم مع مجتمعاتهم الحقيقية، فقد أصبحت المجتمعات الافتراضية بأنواعها من حيث المحتوى والآلية تلعب دورا مؤثرا في تشكيل وإعادة تشكيل البنيات المعرفية والقيمية والثقافية للأفراد والمجتمعات.[1]

لقد سمح تطور الانترنيت وانتشارها بشكل واسع بإنشاء مجتمعات افتراضية جديدة تسمح بإمكانية التواصل بين أفرادها عن طريق المشاركة وتبادل الآراء والمعلومات بدون أن يكون بينهم احتكاك أو اتصال فيزيائي مباشر، بل انطلاقا من مصالح معينة يتم تحقيقها عن طريق إقامة الندوات الالكترونية أو إنشاء فرق النقاش الالكتروني عبر مختلف تطبيقات الإعلام الجديد، والتي أضافت ميزة جديدة في مجال إنشاء علاقات اجتماعية جديدة، كونها تساعد على التخلص من نظرة النمط المقولب للآخر والتي تمارسها بعض الدول والمجتمعات بفعل سيطرتها على البرامج الاعلامية المختلفة خاصة الأفلام والإشهار.[2]

يعتبر التواصل الإلكتروني كأحد أهم طرق الحوار في كل المجتمعات؛ نظرًا لسهولة الاتصال والتواصل من خلال الإنترنت والبرامج الحوارية المنتشرة عليها.

---

[1]- أسماء الهادي، **"التأثيرات التربوية للمجتمعات الافتراضية "**، متاح على الرابط:www.researchgate.net ، تاريخ التصفح: 2015/03/15، على 15:40.

[2]- محمد لعقاب، **"المواطن الرقمي-كيف ساعدت تكنلوجيا المعلومات الثورات العربية"**(الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2013)، ص ص 39،40.

ومن فوائد التواصل الإلكتروني أنه قد يكون محليًّا أو إقليميًّا أو عالميًّا، وكذلك إمكانية مشاركة أكبر عدد ممكن في الحوار؛ حيث لا حدود جغرافية أو مكانية، أو عوائق السفر التي تمنع بعض المشاركين من الحضور لحلقات الحوار التقليدية، والتغلب على محدودية العدد التي تحكم اللقاءات التقليدية.

ومن الفوائد أيضًا سرعة الاتصال بين المتحاورين، وإمكانية إجرائه بطرق متعدِّدة، وأشكال مختلفة؛ إما نصيًّا أو صوتيًّا أو وجهًا لوجه، وجميع هذه الطرق تجعل من الحوار أسلوبًا شائقًا وممتعًا لتبادل الأفكار والآراء، ومناقشة الحلول والمقترحات حول القضايا المختلفة[1].

من خلال ما سبق يجدر القول أنّ عملية الاتصال تعد خاصية مشتركة بين المجتمعات الواقعية ونظيرتها الافتراضية، على أنّ هذه الأخيرة تتيح التفاعل وتتجاوز حواجز الزمان والمكان، كما توفر حرية أكثر في نقل الآراء ومناقشتها، مما هي عليه الحال في المجتمع الواقعي.

2.4 سمات المجتمع الافتراضي:

ويتسم المجتمع الافتراضي بمجموعة من السمات الآتية:[2]

1- المرونة وانهيار فكرة الجماعة المرجعيّة بمعناها التقليدي، فالمجتمع الافتراضي لا يتحدّد بالجغرافيا بل الاهتمامات المشتركة التي تجمع معاً اشخاصاً لم يعرف كلٌ منهم الآخر بالضرورة قبل الالتقاء إلكترونيا.

2- لم تعد تلعب حدود الجغرافيا دوراً في تشكيل المجتمعات الافتراضيّة، فهي مجتمعات لا تنام، يستطيع المرء أن يجد من يتواصل معه في المجتمعات الافتراضيّة على مدار الساعة. إن القرب بفضل الانترنيت لا يأخذ معناه الجغرافي كونها تسمح بإنشاء العلاقات الاجتماعية.[1]

---

[1]- سعد بن عبد الله الحميد، **" واقع ومستقبل المجتمع المدني الافتراضي"**، متاح على الرابط: http://www.alukah.net/publications_competitions/0/54483/، تاريخ التصفح: 2015/03/12، على 14:30.

[2]- بهاء الدين محمد مزيد، **"المجتمعات الافتراضية بديلا للمجتمعات الواقعية-كتاب الوجوه نموذجا"**(الإمارات: جامعة الإمارات العربية المتحدة، د ط، 2012)، ص ص 76،77.

3- من سمات المجتمعات الافتراضية وتوابعها أنّها تنتهي إلى عزلة، على ما تعد به من انفتاح على العالم وتواصل مع الآخرين. هذه المفارقة يلخّصها عنوان كتاب لشيري تيركل C Tirkel " نحن معا، لكنّنا وحيدانً/ وحيدون: لماذا أصبحنا ننتظر من التكنولوجيا أكثر مما ينتظر بعضنا من بعض؟".[2]

فقد أغنت الرسائل النصيّة القصيرة، وما يكتبون ويتبادلون على الفيسبوك والبلاك بيري عن الزيارات. من هنا لم تعد صورة الأسرة التي تعيش في بيت واحد بينما ينهمك كلّ فرد من أفرادها في عالمه الافتراضي الخاص، لم تعد مجرّد رسم كاريكاتيري، بل حقيقة مقلقة تحتاج مزيدا من الانتباه والاهتمام.

4- تقوم المجتمعات الافتراضيّة على الاختيار حيث لا يخضع الأفراد للإلزام.

5- تتيح المجتمعات الافتراضيّة وسائل تنظيم وتحكّم وقواعد لضمان الخصوصيّة والسريّة، قد يكون مفروضا من قبل القائمين، وقد يمارس الأفراد أنفسهم في تلك المجتمعات الحجب أو التبليغ عن المداخلات والمواد غير اللائقة أو غير المقبولة.

6- تعد المجتمعات الافتراضية فضاءات رحبة مفتوحة للتمرّد والثورة.

7- -تتسم المجتمعات الافتراضية بدرجة عالية من اللامركزية وتنتهي بالتدريج إلى تفكيك مفهوم الهويّة التقليدي. ولا يقتصر تفكيك الهويّة على الهويّة الوطنيّة أو القومية بل يتجاوزها إلى الهويّة الشخصية، لأنَّ من يرتادونها في احيان كثيرة بأسماء مستعارة ووجوه ليست وجوههم، وبعضهم له أكثر من حساب.[3]

جدلية قيم حتمية تقنية الاتصال والمجتمع يكمن النظر للتغير الاجتماعي برؤية "حتمية" التحول في ثلاثة مسارات .أولهما، ما يعرف "بالحتمية التقنيةTechnological Determinism"وثانيهما، ما يعرف "بالحتمية الاجتماعية Social Determinism"، وإن لكلا المسارين وجهات نظر تدعم تفسيره، إلا أن

---

[1]- Isabelle **Renoud ,Cogittation Virtuelle : débats et enjeux sociaux sur internet**, -1997, http://www.ant.ulaval.ca/mir/chapitre3:html consulté le :15/03/2015, à 12 :30.

[2]- أولجا جوديس بيلي وأخرون،**" فهم الاعلام البديل"**(ترجمة علا أحمد إصلاح، القاهرة، مجموعة النيل العربية، د ط، 2009)، ص 56.

[3]- بهاء الدين محمد مزيد، مرجع سابق، ص 78.

التفسير الذي قدمه بعض المفكرين "في اختلاف معدل التغير في كل من الثقافة المادية واللامادية، نتيجة التأثير التقني في المجتمعات يعدّ الأساس في التحليل الاجتماعي لتقنية الاتصال"، مع احتمال "حدوث تصادم بين التغير التقني والتغير الثقافي"، ويترتب عليه خلل وظيفي مما يؤثر في تفكير أفراد المجتمع، وتتوتر القيم والإيديولوجيات السائدة.

وتبرز الحتمية الاجتماعية في مقابل الحتمية التقنية على أساس "أنّ القوى الاجتماعية بأنواعها تمتلك زمام تطور التكنولوجيا، وتؤثر في تطويرها وتوجيهها. واشتهر في هذا الاتجاه، الأمريكي لزلي وايت".

وقدم "وايت" الطرح التالي: "إن النسيج الاجتماعي هو الثقافة المتقدمة بخطى التكنولوجيا، وتبنى المجتمعات البشرية ثقافيا بواسطة المادية التكنولوجية، وتبنى اجتماعيا بفعل التطور الاجتماعي، بمعنى جدلية الاجتماع/ التقنية"[1].

لا يجب إغفال إمكانية تحول النقاش الموجه للسلطة لتحقيق هدف مشترك تتوافق عليه كل الأطراف على اختلافها وهي حرية التعبير والحق في الاتصال وترويج المعلومات، إلى تدمير ذاتي تقوم به المجتمعات الافتراضية يعرقل أداء الاتصال العقلاني الهادف لتحقيق مصلحة عامة، حيث إن رفض الهيمنة والإقصاء هو المبدأ الذي تسعى إليه الحركات التحررية في الفضاء العمومي، ولقد أكد هابرماس في هذا الصدد على أن نشأة المجتمع المدني تقوم على مبدأ المساواة، وحث على تطبيقها داخل الفضاء العمومي قبل مطالبة السلطة بتطبيقها.[2]

[1]- بشرى جميل الراوي، **دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير**، متاح على الرابط:
www.philadelphia.edu.jo ، تاريخ التصفح:2015/03/21، على 15:30.

[2]- Jurgen Habermas , op.cit., p 11.

3.4 منظمات المجتمع المدني الإلكترونية:

يتطلب إنشاء مثل هاته المنظمات:

1) **البنية التحتية المتطورة:** وهي البنية الراسخة المهيأة لذلك الأداء الإلكتروني المعقد القادر على تلبية احتياجات المستفيدين من خدماته، بمستوى نوعي راق، مهما تضخم عدد المستفيدين، أو تنامت احتياجاتهم، أو اتسع نطاقها، وتعددت أشكالها.
2) **التوعية المستمرة:** وهي قادرة على شّد المواطن نحو سبل الاستفادة من الخدمات الإلكترونية، وتقدير القيمة الحقيقية لتلك الخدمات في تسهيل مهامه اليومية، وتقليص الوقت المطلوب لإنجازها، وتحقيق المكاسب المادية الناجمة عن ذلك الاستخدام قدر الإمكان، كما ينبغي أن لا تكون حملات التوعية موسمية، ولا تلك الباحثة عن مفاخر إنجازات شكلية، وإنّما حملات هادفة تسهم في بناء شخصية المواطن الإلكتروني، المتعطش لاستخدام التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة اليومية التي يعيشها.
3) **خلق الحاجة:** التي تدفع المواطن، والمنظمات، نحو الاستخدام المستمر للمنصة الإلكترونية، فالحاجة هنا "هي أم الاستخدام"، والشعور بأن المنصة الإلكترونية هي القادرة على قضاء الحاجات، وبالكفاءة المطلوبة، هي التي ستدفع الجميع نحو المزيد من الاستفادة من تلك الخدمات. لا شك أن دورة التفاعل بين الحاجة والاستخدام، ستولد بنفسها حاضنات التطور المطلوبة التي تنقل المجتمع، بشكل طبيعي وتدريجي، من ذلك التقليدي الذي سيرغب الجميع في مغادرته، إلى الإلكتروني الذي سيطمح الجميع إلى الوصول إليه.
4) **الترويج للحوافز:** فالطبيعة الإنسانية، لا تكف عن بحثها عن الحوافز والاستفادة منها. وبقدر ما تتمتع تلك الحوافز بعوامل الإغراء والتشجيع، بقدر ما تتمكن من زيادة عدد المستفيدين، وتوسيع

نطاق الخدمات. هذا التكامل بين الزيادة في العدد، وتوسيع النطاق، تخلق بدورها البيئة الأفضل التي تدفع المواطن نحو طريق التحول من التقليدي إلى الإلكتروني.

في ضوء كل ذلك، يبقى المعيار الأكثر دقة ومصداقية في قياس درجة تحول المجتمع المدني إلكترونياً، هو نجاح الدولة في إشاعة الاستفادة من الخدمات الإلكترونية، حتى تصبح سلوكاً اجتماعياً، لا يقتصر على فئة معينة، ولا يحصر نفسه في خدمات محدودة.[1]

باختصار يمكن توصيف المجتمع المدني الإلكتروني بأنّه مجتمع لا يقوم على العضوية بل التواصل، مجتمع خفيف الكثافة ومنخفض التكلفة، يتمتع بقدرة أكبر على الحشد والتعبئة، فضلا عن كونه متحرر من المرجعيات الثابتة، والالتزامات المؤسساتية. هذا الأمر لا يلغي أو ينفي أهمية المجتمع المدني الواقعي فهو بطريقة أو بأخرى لا يزال يسعى لتحقيق مصالح ملموسة، ولكن المجتمع المدني الافتراضي قد يحقق ذلك أيضا من خلال حملات المناصرة، وكذا التوعية، والحشد والتنظيم من أجل مهام محددة. فقد أثبتت التجربة أنّه فضاء حيوي إلى حد كبير.[2]

[1]- **جريدة الوطن**، العدد: الثلاثاء 10 أبريل 2012 ، مقومات المجتمع الالكتروني، متاح على الرابط: http://www.alwatannews.net/NewsViewer.aspx?، تاريخ التصفح : 2015/03/28، على 11:00.

[2]- **يسري مصطفى، المنطقة العربية تتغير فهل يتغير المجتمع المدني؟ حالة مصر**، متاح على الرابط: http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue20/TheArabRegionisChanging.aspx?articleID=1109، تاريخ التصفح: 2015/03/26، على 18:15.

المبحث الثالث: واقع الإعلام الجديد والمجتمع المدني في الجزائر:

1/ واقع الإعلام الجديد في الجزائر:

1.1 قانون الإعلام 2012:

تعتبر حرية الإعلام والصحافة إحدى الضمانات القانونية لحماية حقوق الأفراد، وكذا إحدى الأليات لمراقبة أداء السلطة ومساءلتها، وفي الجزائر كان قطاع الإعلام خاضع لاحتكار الدولة منذ الاستقلال، حيث تميز بالأحادية كمجال وحيد للتعبير، ومع أحداث أكتوبر وظروف التغيير السياسي، إضافة إلى الضغوط الدولية، حيث نصت المادة 39 من دستور 1989 على أنّ حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن.[1] واستوجب فتح التعددية بضرورة إيجاد الإطار القانوني المنظم لقطاع الإعلام، وهو ما أوجد قانون الإعلام رقم 90-07 الصادر في 3 أفريل 1990، والذي فتح المجال أمام الخواص لأول مرة لدخول هذا المجال باستثناء مجال السمعي البصري الذي بقي خاضعا للدولة.

لقد حمل قانون الإعلام لسنة 1990، جملة من الإيجابيات على رأسها إلغاء وزارة الإعلام وتعويضها بالمجلس الأعلى للإعلام، وتم منح هامش كبير من التسهيلات لإنشاء الصحف، ما أسهم في ظهور الصحافة المكتوبة المستقلة، وهو ما أسهم في تعزيز التجربة الديمقراطية على أساس أنّ المجتمعات الديمقراطية هي تلك التي تضمن حرية الصحافة واستقلاليتها.[2] لكن ما يجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنه وبالرغم من الحريات التي أضافها هذا القانون لقطاع الإعلام إلاّ أنه لم يطبق بحذافيره على أرض الواقع، حيث بقيت العديد من نصوصه مجمدة، تزامنا مع التطبيق الفعلي لقانون الإعلام 1982، والذي وصفه العديد من المختصين بقانون العقوبات.

---

[1]- أنظر وثيقة دستور 1989.

[2]- السعيد بومعزة، "التضليل الإعلامي وأفول السلطة الرابعة"، **المجلة الجزائرية للاتصال**، العدد 18 (2004)، ص90.

1.1.1 مرحلة الانفتاح الإعلامي:

تميزت هذه الفترة بصدور قانون الإعلام 2012، بعد إعلان الرئيس عن الإصلاحات المرتقبة جاء قانون الإعلام 2012 كرد على مطالب الشعب في إحداث تغيير نوعي للنظام السياسي الجزائري، وما صاحبها من مظاهرات اجتماعية، حيث تزامن صدور هذه القانون مع تطورين مهمين، تعلق الأول بالأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية التي عايشتها الجزائر منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم، خصوصا مع الاهتمام المتزايد لرجال الإعلام بالقطاع الإعلامي (القنوات الفضائية خاصة)، أما التطور الثاني فيخص ما اصطلح على تسميته بالحراك العربي.[1]

يضم قانون الإعلام 2012، 133 مادة منها 63 مادة لم تتغير و18 مادة لم تتغير، حيث أخذت من قانون 1990، في حين عدلت منه 51 مادة.(للإشارة فقد ضم قانون الإعلام 1990 106 مواد).

وفيما يلي جدول يوضح أهم ما تناوله قانون الإعلام 2012:

[1]- Saharali , **rapport de projet de collecte de données statistiques sur les marchés cinématographiques et Audiovisuel dans 9 pays méditerranéens**: http://www.obs.coe.int/documents/205595/412951/Rapport_Alg%C3%A9rie, consulté le : 12/04/2015 à 16 :00.

جدول رقم (3): يبين مضمون قانون الإعلام 2012

الأبواب	العـــــــــــنوان	عدد المواد
الباب الأول	أحكام عامة	5 مواد
الباب الثاني	نشاط الإعلام عن طريق الصحافة المكتوبة	34 مادة
الباب الثالث	سلطة ضبط الصحافة المكتوبة	17 مادة
الباب الرابع	النشاط السمعي البصري	10 مواد
الباب الخامس	وسائل الإعلام الالكترونية	6 مواد
الباب السادس	مهنة الصحفي وآداب وأخلاقيات المهنة	27 مادة
الباب السابع	حق الرد و حق التصحيح	15 مادة
الباب الثامن	المسؤولية	مادة واحدة
الباب التاسع	المخالفات المرتكبة في إطار ممارسة النشاط الإعلامي.	11 مادة
الباب العاشر	دعم الصحافة وترقيتها	3 مواد
الباب الحادي عشر	نشاط وكالات الاستشارة في الاتصال	مادة واحدة
الباب الثاني عشر	تدابير مؤقتة	3 مواد
المجموع		133 مادة

من إعداد الطالب

2.1 إيجابيات قانون الإعلام 2012:

أهم ما ميز قانون الإعلام 2012: الاهتمام بتنظيم الأوضاع المهنية للصحفي وتوفير حماية له ومساعدته على القيام بنشاطاته بصفة رسمية دون أن يتعرض لعراقيل بيروقراطية، حيث تم استحداث بطاقة الصحفي المحترف.

كما تمت إعادة فتح سلطة الضبط بغية تنظيم النشاط الإعلامي.

كما تبرز أهمية قانون الإعلام 2012 في فتحه للمجال السمعي البصري بما يتيح مستقبلا العمل على استغلال هذا المكسب من طرف الصحفيين بُغية تطوير قطاع السمعي البصري بالتعاون مع سلطة الضبط.

3.1 قراءة للباب الخامس (الإعلام الإلكتروني) من قانون الإعلام 2012:

اختلف قانون الإعلام 2012 عن سابقَيه (قانوني الإعلام 1982-1990) في كونه تطرق ولأول مرة لما أسماه الإعلام الإلكتروني؛ محاولا ضبط وتسيير القطاع الإعلامي المعتمد على الأنترنيت، وذلك بتقنينه نظرا للأهمية والانتشار الذي أصبح يحظى بهما الإعلام الجديد، وفي ظل الثغرات القانونية التي صاحبته، حيث لم يتطرق المشرع فيما سبق إلى ضوابط الأنترنيت إلاّ عبر قانونين تطرقا لنشر المعلومة عبر الأنترنيت؛ يتعلق الأمر بالمرسوم التنفيذي الخاص بتنظيم المتعاملين على الأنترنيت، الصادر سنة 98 وقانون 0-3 الصادر في 2005 الذي يعترف لأول مرة في الجزائر بالوثيقة الإلكترونية ويعادلها بالوثيقة الورقية.

لقد تناول القانون العضوي المتعلق بالإعلام مسألة حرية ممارسة النشاط الإعلامي عبر الأنترنيت بنوعيه المكتوب والسمعي البصري طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، إذ تنص المادة الثانية من القانون على أنّ: هذا النشاط مثله مثل النشاطات الإعلامية الأخرى يمارس في ظل "احترام الدستور وقوانين الجمهورية والقيم الثقافية والروحية للأمة والهوية الوطنية والوحدة الوطنية ومتطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني".

وتشير المادتان 65 و67 من مشروع القانون إلى أنّ: "الصحافة المكتوبة والنشاط السمعي–البصري عبر الانترنت، تتمثل في إنتاج مضمون أصلي موجه إلى الصالح العام ويجدد بصفة منتظمة ويتكون من أخبار لها صلة بالأحداث وتكون محل معالجة ذات طابع صحفي"، وبهذا فقد حدد المشرع طبيعة المادة التي تنشرها وسائل الإعلام الالكترونية وأعطاها صفة الطابع الإخباري. حيث يسمح قانون الإعلام 2012 بموجب المضمون المذكور ببث القنوات الإذاعية والتلفزية على النت، خاصة بعد إعلان فتح مجال السمعي البصري، كما يشجع على ظهور مزيد من المواقع الإعلامية المكتوبة وهو أمر يخلق تنافسية في طرح ومعالجة المادة الإعلامية وخاصة الإخبارية منها.والملاحظ أنّ المشرع الجزائري قد فصل بين الصحافة الالكترونية البحتة والصحافة الالكترونية المكملة للصحافة الورقية.

من جهة أخرى يمكن اعتبار ترخيص اطلاق صحف الكترونية نوعاً من الرقابة التي تمارسها الدولة، في حين من الأجدر طلب التسجيل فقط عند السلطات المعنية، وهذه عملية لا علاقة لها بمنح الموافقة أو رفضها، وفي هذا السياق يطرح الكثير من المختصين في مجال النشر الالكتروني تساؤلات حول طبيعة الشروط التي بموجبها تمنح مصالح وزارة الاتصال رخص الصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية.

و لقد أشار النص القانوني إلى أن: "الصحافة الالكترونية هي اتصال مكتوب عبر الأنترنيت موجه إلى الجمهور، و أنّ النشاط الإعلامي عبر الأنترنيت يمارس بكل حرية بعد إيداع تصريح مسبق إلى الجهات المختصة".

إلّا أنّ العديد من المحللين يتحدثون عن عدم مسايرة وموازنة هذه التشريعات بالجانب الالكتروني ما فتح الطريق للممارسة الإعلامية دون حدود أو رقابة، خاصة ما يتعلق بعدم المساس بالحياة الخاصة التي تؤدي غالبا إلى ارتكاب جرائم معلوماتية كون أن الانترنيت بيئة لارتكاب هاته الجرائم.

ولعل أبرز الانتقادات الموجهة للإعلام الالكتروني، نقل الحدث إثر وقوعه مع سرد جزء من الوقائع، مما يصعب على المتلقي الربط واستنتاج تفاصيل القضيّة بدقّة. وفي بعض الأحيان تتحول بعض المواقع إلى

منابر للدعاية التجارية، خاصة وأن هذه المواقع تعتمد على الإشهار، ما يضع أصحابها أمام بعض الإشكاليات الإعلامية والأخلاقية في حال تناول موضوع قد يمس أحد مصادر الإشهار. ومن الجدير ذكره أن الأشكال الأخرى للإعلام الجديد كشبكات التواصل الاجتماعي –فيسبوك وتويتر– وكذا المدونات الإلكترونية لا تزال مستثناة من هذا القانون، لكن الدولة تفرض نوعاً من الرقابة عليها؛ حيث سجلت بعض المتابعات القضائية ضد منشورات مست برموز الدولة (خاصة رئيس الجمهورية) وفقاً لأحكام قانون العقوبات.

وتطرقت المادة 69 من نفس القانون إلى تعريف خدمة السمعي البصري عبر الأنترنيت على أنّها: "كل مصلحة اتصال سمعي بصري عبر الانترنت (واب–تلفزيون واب–اذاعة) موجهة للجمهور تبث وتنتج بصفة مهنية من طرف شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الجزائري و يتحكم في الخط التوجيهي لمحتواه".

وتشير المادة 71 إلى ضوابط ممارسة نشاط الصحافة الالكترونية والنشاط السمعي البصري في ظل احترام أحكام المادة الثانية والتي جاء فيها على أن هذا النشاط و على غرار النشاطات الإعلامية الأخرى يمارس في ظل "احترام الدستور وقوانين الجمهورية والقيم الثقافية و الروحية للأمة و الهوية الوطنية و الوحدة الوطنية و متطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني".

كما استثنت المادة 72 من نفس القانون الأخبار التي تشكل أداةً للترويج أو فرعا لنشاط صناعي أو تجاري.

الملاحظ عمومًا في هذا السياق أنّ الباب الخامس من قانون الإعلام 2012 لم يضع ضمانات قانونية كفيلة بحماية مستخدمي الإعلام الجديد (من صحفيين ومدونين) من تعسفات الإدارة، ما يحد من حرية التعبير. كما لم يضع المشرع نظاماً يحمي من الأخطار التي قد يشكلها المحتوى غير القانوني على

الإنترنت (مثل التشهير والتحريض على العنف وانتهاكات الخصوصية الشخصية)، دون فرض قيود غير ضرورية تخنق وسائل الإعلام الجديد.

يتضح من التجربة الجزائرية أن الإعلام الجديد لم ينفرد بعد بتنظيم قانوني خاص به، حيث لا يزال مرتبطا بقانون الإعلام المكتوب أو السمعي البصري.

4.1 واقع المدونات الالكترونية في الجزائر:

إضافة لما ورد فيما سبق حول تعريف المدونات الالكترونية يجدر القول أن هذه الأخيرة تتيح لزوارها نشر تعليقاتهم، كما تحول الفضاء إلى مساحة للتبادل والتحاور، والتفاعل، حيث يقوم أصحابها بتضمين إدراجاتهم معلومة أو رأي حول مسألة تثير اهتمامات المتابعين، وبهذا الطريقة ينجح المتفاعلون غالبا في تشكيل جماعات تساهم بتعليقاتها في إثراء مدوناتهم، وبناء علاقات تفاعلية مع مدونين أخرين.[1]

تعد حرية التعبير التي يتيحها الإعلام الجديد أحد أهم الأسباب لانتشار المدونات الإلكترونية، سيما وأن القوانين الجزائرية تلقي بالمسؤولية القانونية لما ينشر في المدونات على مزودي الخدمة، حيث تشير المادة 14 من مرسوم الاتصالات الصادر سنة 1998 إلى مسؤولية مزودي خدمات الأنترنيت على المادة المنشورة والمواقع التي تقوم باستضافتها، وضرورة اتخاذهم الإجراءات الضرورية لوجود رقابة على المحتوى بهدف عدم نشر مواد تتعارض مع الأخلاق[2]، لكن الملاحظ عدم سريان هذه المادة حيث لم ترصد منظمات حقوق الإنسان أي حالة تفعيل لهذه الأخيرة في الجزائر.[3]

---

[1]- الصادق رابح،" التفاعلية في الصحف العربية على الأنترنيت"، **المؤتمر الدولي الإعلام الجديد تكنلوجيا جديدة لعالم جديد**(البحرين: جامعة البحرين، 2012)، ص ص 560-564

[2]- عبد الله هقي، "الشباب العربي يعارض حكامه بالإنترنت"، **جريدة المحقق**، العدد 86 (09 إلى 13 نوفمبر 2007)، ص 23.

[3]- محمد عبد العزيز،**" التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"**، إصدارات مركز ابن خلدون، 2004، متاح على الرابط: www.islamdaily.org -arabic.doc ، تاريخ التصفح: 2015/04/02، على 21:00.

وقد وجدت الجمعيات على اختلاف نشاطاتها في المدونات الإلكترونية طريقة للتعريف بنشاطاتها، حيث يمكن تصفح عدد هائل من المدونات التي تهدف للتعريف بالجمعيات، والملاحظ أنّ مدونات الجمعيات هي الأكثر نشاطا، والأكثر تحديثا من قبل أصحابها.[1] ومن الملاحظ اختيار بعض رؤساء الجمعيات للمدونات الإلكترونية بغية تسويق البرامج السياسية كمدونة "بلادي" التي تدافع على أطروحات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، حيث تشكل فضاء للتعبير عن موقفها من النظام القائم، إضافة إلى مدونات أخرى لجمعيات خيرية، واخرى طلابية ودينية، إلى غيرها من المدونات.[2]

ويمكن القول أنّ المدونات في الجزائر تبقى ضعيفة مقارنة بغيرها من الدول العربية ويعود سبب ذلك إلى أمرين هما:

- ضعف الأنترنيت، إضافة إلى انحصارها في فئات معينة فهي لم تصبح بعد في متناول الجميع.
- النظرة الغالبة على هذه الوسيلة على أنّها ترفيهية، بحيث لا يمكن لها أن تُحدث أثر سياسي أو اجتماعي.[3]

2.2 الصحافة الإلكترونية الجزائرية:

لقد عرفت الجزائر منذ سنة 1997، نشوء علاقة بين الصحافة الوطنية والنت عن طريق النشر الإلكتروني ابتداء مع جريدة الوطن لإنشاء موقع على الواب،وأول تعامل بين الصحف الوطنية والنشر الإلكتروني سنة1997، والنشر الإلكتروني مباشرة وبصورة مستقلة لصحف إلكترونية محضة منذ سنة 1996 وهذا التعامل مع هذا النوع من النشر سمح بظهور نوعين من الصحافة الإلكترونية في الجزائر هما:

---

[1]- منير ركاب،" ثورة المدونات الالكترونية تجتاح الجزائر"، **جريدة إعلام تك**، العدد26، (8 الى15فريل2007)، ص05.

[2]- عبد القادر سعيد، **المدونات..الثورة الإعلامية الجديدة**، متاح على الرابط: http://www.chihab.net/، تاريخ التصفح :2014/03/06، على 15:45.

[3]- عبد القادر سعيد، نفس المرجع.

- الصحافة الإلكترونية المكملة للطبعة الورقية: عمدت الكثير من الصحف الجزائرية إلى النشر الإلكتروني مع المحافظة على الطبعة الورقية من أجل:

– الحفاظ على مكانتها في عالم النشر الالكتروني وتحقيق انتشار ورواج أكبر للصحيفة الورقية وهي بذلك تستفيد من عالمين لمضمون واحد تواكب عصر التقنية الحديثة المعتمد على الواب بصيغة النشر الالكتروني بهدف:

– كسب قراء جدد ممن هم من مستخدمي النت في كل مكان داخل الجزائر وخارجها والتنقل في هذا العالم الالكتروني بمنافسة مثيلاتها من الصحافة الدولية.

– الهروب من الضغوطات على اختلافها سياسيا حتى لا تقيد حريتها واقتصاديا بالبحثعن منفذ من التكامل المالية والمادية.

لهذا نجد أن معظم العناوين الإعلامية والتي تقدر ب119عنوان إعلامي وأكثر من 46صحيفة يومية تعتمد في غالبيتها على النشر الإلكتروني كوسيلة لتوزيع مضمونها بدور تكميلي للنسخة المطبوعة.[1]

وفيما يلي أولى الجرائد الإلكترونية في الجزائر:

– جريدة الوطن الصادرة بالفرنسية وقد كانت السباقة في إنتاج نسخة إلكترونية لطبعتها الورقية من نوفمبر1997.

–جريدة الخبر كأقوى جريدة ناطقة باللغة العربية توضع على النت في أفريل 1998 .

– جريدة Liberté جانفي1998 جريدة خاصة.

– جريدة اليوم فيفري1998 جريدة خاصة .

[1]-يمينة بلعاليا، **"الصحافة الإلكترونية في الجزائر بين تحدي الواقع والتطلع نحو المستقبل"**، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر، كلية علوم الاعلام والاتصال، 2006)، ص148.

- جريدة الشعب جوان1998عمومية .
- جريدة Elmoujahid جويلية1998 عمومية .
- جريدة Le matin أكتوبر 1998 خاصة.
- جريدة Le soir d'Algérie نوفمبر 1998 خاصة.
- جريدة Elassil مارس 2000 خاصة.[1]

1.4.1 الصعوبات التي تواجه الصحافة الالكترونية الجزائر:

ما تزال الصحافة الالكترونية الجزائرية في مراحلها الأولى، بالرغم من أنّ اتجاه الصحف الورقية في النشر الالكتروني تزايد أكثر، لعل السبب في ذلك هو ظهور مجموعة من الصعوبات و المشاكل شكلت حاجز أمام تطور هذا النوع الإعلامي الجديد ومن أهم هذه العوائق ما يلي:

- انتشار و سيادة عقلية النشر الورقي على الصحافة الالكترونية ذلك لكون قراء الصحافة الجزائرية لا يتقنون استخدام الشبكة.[2]هذا إلى جانب أن المجتمع الجزائري لم يندمج بعد مع التقنية الحديثة المستعملة في الإعلام الالكتروني.
- عدم تبلور إدراك كامل لطبيعة الصحافة الإلكترونية، وعدم انتشار التقنيات التي تسمح بجذب الزوار للاطلاع على الصحف، فالصحافة الالكترونية الجزائرية لم تصل بعد إلى مرحلة النص التفاعلي.[3] إذ أن أغلبية الصحف لا يتم تحديثها على مدار الساعة بل هي تبقى ثابتة خلال 24 ساعة تقريبا، حيث لا يلمس فيها أي تجديد.

---

[1]- جمال بوعجبمى وَ بلقاسم بروان،"دراسة حول الصحافة الإلكترونية في الجزائر. واقع وأفاق"، **ورقة بحثية مقدمة لملتقى الشارقة**(24-25نوفمبر 2005)، ص52.

[2]- نور الدين هادف، **"التكنلوجيا الحديثة للإعلام والاتصال"**، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر، كلية علوم الإعلام والاتصال، 2008)، ص144.

[3]- محمد شطاح،**" صحافة الأنترنت ومستقبل الصحافة الورقية في الجزائر"**(الجزائر: جامعة ورقلة، د ط،2005)، ص21.

- عدم انتشار الوسائل الحديثة بشكل متوفر، نظرا للتكلفة العالية التي تتميز بها هذه الأدوات كالحواسيب الآلية الضرورية للاستفادة من خدمات الانترنت من جهة، ومن جهة أخرى غلاء الساعة الواحدة من الإبحار والبحث في الانترنت في ظل الانتشار القليل وغير الكافي لمقاهي الأنترنت في الجزائر. التي تعاني هي الأخرى من مشاكل وصعوبات خاصة بها.
- تعرض المواقع الالكترونية الجزائرية وبصورة غير آمنة إلى عامل القرصنة خاصة في ظل غياب التأطير القانوني[1]. وهذا ما يفضي إلى ضرورة إدخال الخبرة الدولية والاستفادة منها في نقل المعارف والتكنولوجية المتجددة لضمان تحسين المردودية والاستجابة في ميدان استخدام الأنترنيت[2].
- ما زالت الصحافة الالكترونية فنية، ونسبة مقروئية الصحف فيها ليس بالرقم الكبير، ذلك يعود إلى طبيعة القارئ في حد ذاته والخصائص التي يتميز بها كإتقان لغة على أخرى أو الاعتياد على مطالعة الصحيفة الورقية وتفضيلها على الصحيفة الالكترونية من حيث المتعة، والتقليدية وسهولة النقل ومطالعتها في أي مكان دون الالتزام بالبقاء أمام جهاز الكمبيوتر لمعرفة آخر الأخبار والقضايا.

2/ واقع المجتمع المدني في الجزائر :

1.2 خلفيات ميلاد المجتمع المدني الجزائري(قبل وبعد الاستقلال)

لقد خبرت الجزائر المجتمع المدني كظاهرة قبل تداوله كمصطلح على المستوى الخطابي، و قد شهد المجتمع الجزائري العديد من التكوينات المدنية التقليدية منذ قرون عدة، كالمساجد ودور العبادة ، الزوايا، الأوقاف ...الخ، إلى جانب بعض التنظيمات الأهلية التي تعرف خاصة لدى المجتمعات الأمازيغية مثل

[1]- يمينة بلعاليا، مرجع سابق، ص 162.
[2]- نور الدين هادف، مرجع سابق، ص158.

"تاجماعت" أو "التويزة" وغيرها من المؤسسات الاجتماعية الطوعية التي كانت تهتم إلى حد كبير في إرساء قواعد الاعتماد على الذات و حل مشاكل المجتمع دون اللجوء إلى الدولة و مؤسساتها في كل صغيرة وكبيرة. هذا النمط من المؤسسات المدنية عرف نشاطا و حركية في المجتمع الجزائري حتى فترة الاستعمار الفرنسي أين شهد المجتمع بداية مرحلة من التحولات التي ارتبطت بظروف الاستعمار و المقاومة الشعبية و محاولة طمس الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري، و هو ما انعكس على المجتمع المدني الذي بدأت مؤسساته التقليدية تتلاشى بالتدريج، مع أنها لم تختف نهائيا ولا يزال العديد منها قائما في المجتمع الجزائري الحديث و في أواخر القرن التاسع عشر بدأت بعض التشكيلات المدنية الحديثة في الظهور (جمعيات ،نوادي ،أحزاب...)و التي برزت إلى الوجود بشكل جلي و كبير خاصة في العقود الأولى من القرن العشرين مثل حزب نجم شمال أفريقيا، حزب الشعب، جمعية العلماء المسلمين، وغيرها من المنظمات التي برزت على الساحة السياسية و الاجتماعية الجزائرية بدايات القرن العشرين و التي كانت جهودها موجهة أساسا إلى مواجهة الدولة المستعمرة و محاولة التخفيف من معاناة الفئات الشعبية المريضة و المقهورة، و السعي نحو تحقيق الثورة و الاستقلال، و قد أسهمت هذه التنظيمات بشكل كبير في الحفاظ على مقومات الامة و الدعم الاجتماعي و السياسي و الثقافي للمجتمع المدني، و كذا في تعبئة الجهود الشعبية في الكفاح ضد المستعمر.

لم تظهر الحاجة الى وجود مجتمع مدني في الجزائر المستقلة حديثا، حيث تبنت الدولة النظام الاشتراكي الدي يحمل في طياته شعارات العدالة و المساواة و التعاون ... مما جعل مؤسسات المجتمع المدني تتلاشى بانتفاء أسباب وجودها (على الأقل ظاهريا)، لقد فقد المجتمع المدني في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر مجمل مقوماته في ظل روح الاتكالية لدى الشعب و التي خلقتها ممارسات الدولة الوصية و خاصة في إطار اقتصاد ريعي يعتمد على البترول الذي كانت أسعاره بأعلى مستوياتها لم تظهر الحاجة إلى وجود تنظيمات توازي عمل الدولة، و تملأ الفراغ الذي تعجز الدولة عن الوصول إليه و تغطيته و

تساهم إلى جانبها في تحديد مبادرات الدولة و توجيهاتها، لذا لم تبق في الساحة سوى قلة من المنظمات الجماهيرية في الإدارة المركزية للحزب الحاكم و هو ما يجعلها تخرج من نطاق المجتمع المدني" المؤسسات شبه المدنية" [1]

غير أن نشاط الجمعيات في الجزائر بعد الاستقلال تأثر بالوضع الأمني الذي عاشته البلاد خلال العشرية السوداء؛ مما جعل أداءها لصيقاً بالأداء الحزبي، فبالرغم من العدد الكبير من الجمعيات إلاّ أن أداءها ظل هزيلا. وفي ظل المرحلة التي أعقبت الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد بعد إقرار دستور عام 1989، فقد تم إصدار قانون الجمعيات 31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 والذي عرّف الجمعية في أحكام المادة الثانية بكونها: "اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح. كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة، من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعملي والديني والتربوي والثقافي على الخصوص. واتساقاً مع ما عرفته الدول العربية من تحول سياسي؛ فقد عرفت الجزائر حزمة اصلاحية، أهمها: قانون الجمعيات؛ الذي وسع من مجال نشاط الجمعية ليشمل العمل الخيري والمحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان والمجال العلمي والتربوي والثقافي. والمستخلص من خلال التعريفات المختلفة للجمعيات في الجزائر أنها تجمع أشخاصاً على أسس تعاقدية لمدة زمنية محددة أو غير محددة المدة بغية تسخير معارفهم وقدراتهم لأغراض لا تهدف لتحقيق الربح، حيث تسعى لترقية الأنشطة الثقافية والمهنية والدينية والاجتماعية والعلمية والتربوية والبيئية بما يسهم في رفاهية المجتمع.[2]

[1]- هاني حوراني وآخرون، **"دليل منظمات المجتمع المدني"**، تحرير حسن أبو رمام،متاح على الموقع: 2000 http://www.undp-pogar.org/arabie/thems/civil/.: بتاريخ 2015/04/25.

[2]- بوحنية قوي، **"المجتمع المدني الجزائري: بين إيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي"**، متاح على الرابط: http//studies.aljazeera.net/issues/2014/03/201431091032346288.htm، تاريخ التصفح: 2015/05/24، على 17:30.

2.2 معوقات تفعيل المجتمع المدني الجزائري:

هناك مجموعة من العناصر والعوامل التي تؤثر سلبا على صياغة دور المجتمع المدني في الجزائر، ويمكن إبراز أهم المحددات التي توضح ذلك على النحو التالي:

1.2.2 **المحدد القانوني:** فالقوانين المنظمة لحركة المجتمع المدني تعكس ما يتمتع به من دور في جميع المجالات، وكلما اتسمت التشريعات بتوفير الحريات الأساسية لتنظيمات المجتمع المدني كلما انعكس ذلك إيجابا على أدوار هذه المنظمات، ورغم صدور قانون الجمعيات لعام 1990 وإعطائه هامش من الحرية لتنظيمات المجتمع المدني، إلاّ أن هذا القانون اهتم بالجوانب الشكلية وتغاضي عن الجوانب الكيفية للمجتمع المدني، فهو يضع عديد القيود خاصة ما تعلق منها بالتصريح المسبق، وكذا مصاريف تكوين ملفها الإداري، قيود شديدة على مواردها المالية، احتكار السلطة للإعلام، حريات عامة وحقوق مدنية منقوصة ومشوهة.[1] ففيما يخص مجال حقوق الإنسان فبالرغم من أن الدستور الجزائري والتزام الجزائر بمختلف النصوص القانونية الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان، إلاّ أن هنالك خلل في تطبيق هذه الالتزامات، فالملاحظ أنّ حرية التعبير، الرأي و الإعلام، مازالت متدنية.[2]

2.2.2 **المحدد الاقتصادي:** وفي هذا الصدد تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع، بالإضافة إلى ضعف التمويل من قبل القطاع الخاص لعدم مجازفة هذا الأخير في دعم منظمات المجتمع

[1]- نادية بونوة، **"دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة- دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم السياسية، 2009-2010)، ص 144.

[2]- مقابلة مع السيد نور الدين بن يسعد (رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان)، بتاريخ 2015/05/25، على 13:30.

المدني.[1] بالإضافة إلى ذلك تتهم العديد من منظمات المجتمع المدني بأنّها تحصل على التمويل من أطراف خارجية، وهذا لا يعني أنّ هذه الظاهرة غير موجودة لكنها منحصرة في بعض المنظمات.[2]

3.2.2 **المحدد السياسي:** تنحصر علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدني في مجموعتين من القضايا الأساسية، قضايا التمويل والدعم المالي، وقضايا الإشراف والرقابة وهامش الديمقراطية ومدى حرية الحركة، أما المشكلات التي تعتري هذه العلاقة في الجزائر فهي تنحصر في الإجراءات الروتينية والتمويل المحدود ومراقبة التمويل الخارجي والتدخل في استقلالية المنظمات والبيروقراطية وعدم التجاوب مع احتياجات المنظمة وممارسة الضبط والتحكم والتضييق في مجال عمل المجتمع المدني عبر إدارتها والعراقيل التي تخلفها في شكل إجراءات إدارية، وتهميش بعض الجمعيات وإبعادها عن المشاركة بل واحتوى أخرى كما فعلت مع جمعية حقوق الإنسان ممثلة في اللجنة الاستشارية لترقية حقوق الإنسان، حيث جعلت منها مؤسسة حكومية وأفقدتها استقلاليتها وتأثيرها على اتخاذ القرارات.[3]

والملاحظ هو التعتيم القائم في حق منظمات المجتمع المدني في الجزائر، فوحدها الجمعيات المرتبطة بالسلطة لها الحق في الحصول على اعتماد و إطعام، من قبل وزارة التضامن التي تحرص على الدعاية للنظام ورئيس الجمهورية. وهذا رغم المردود الضعيف الذي تقدمه[4].

4.2.2 **المحدد التنظيمي:** وفي هذا الإطار لابد من تحديد مقاربة بين ما هو نظري وما هو عملي، فمن الناحية النظرية التنظيمية لكل منظمة اجتماعية نظام داخلي يحدد الأهداف والأنشطة

[1]- نادية بونوة، مرجع سابق، ص 145.
[2]- مقابلة مع السيد نور الدين بن يسعد، بتاريخ: 2015/05/25، على 13:30.
[3]- نادية بونوة، نفس المرجع، ص 145.
[4]- مقابلة مع السيد نور الدين بن يسعد، بتاريخ: 2015/05/25، على 13:30.

وكيفيات عقد الاجتماعات والعهدة الانتخابية لمسؤوليها وفقا لمبدأ التداول على الإدارة، غير أن الواقع العملي يبين غياب مثل هذه الممارسات الديمقراطية في أغلب منظمات المجتمع المدني الجزائرية.

5.2.2 **المحدد الوظيفي:** تقوم العديد من مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، برسم أهداف محدودة زمنيا وموضوعيا، كما أنّ أغلب الجمعيات تتسم بالنخبوية فتدور أغلبها في فلك قوى سياسية (أحزاب) مما يجعلها تصطدم بمضايقات السلطة بعد أن تصبح الجمعية طرفا مشاركا في تنفيذ برامج الحزب لا برامجها وأهدافها، وهذا مظهر أخر من مظاهر تبعية مؤسسات المجتمع المدني.[1] كما أنّ العديد من الأحزاب السياسية مرتبطة بمدى قربها من السلطة: فتظهر و تختفي تماشيا مع سياسة و أهداف السلطة.[2]

3.2 آليات تفعيل المجتمع المدني:

يمثل المجتمع المدني أرضية ترتكز عليها الصبغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها، كما يقوم بوظائفه عبر الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية، وتجميع وتنمية المصالح، وتدريب القيادات، إضافة إلى تعزيز القيم الديمقراطية وإشاعة الثقافة المدنية، واختراق وربط المجموعات المتنافرة في الأصل أو العرق أو الدين، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي، والتعزيز المتبادل للحكومة والحياة المدنية[3].

كما يوضح الجدول التالي مؤشرات فاعلية المجتمع المدني:

---

[1]- نادية بونوة، مرجع سابق، ص ص 145-148.
[2]- مقابلة مع السيد نور الدين بن يسعد، بتاريخ: 2015/05/25، على 13:30.
[3]- عمر جمعة عمران العبيدي، **"دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية"**، متاح على الرابط: http: annabaa.org/nbahome/nba72/door.htm ، تاريخ التصفح: 2015/04/12، على 18:30.

الشكل رقم (5) : الهيكل التحليلي للدكتورHelmut ANHEIER حول مؤشرات فاعلية المجتمع المدني .

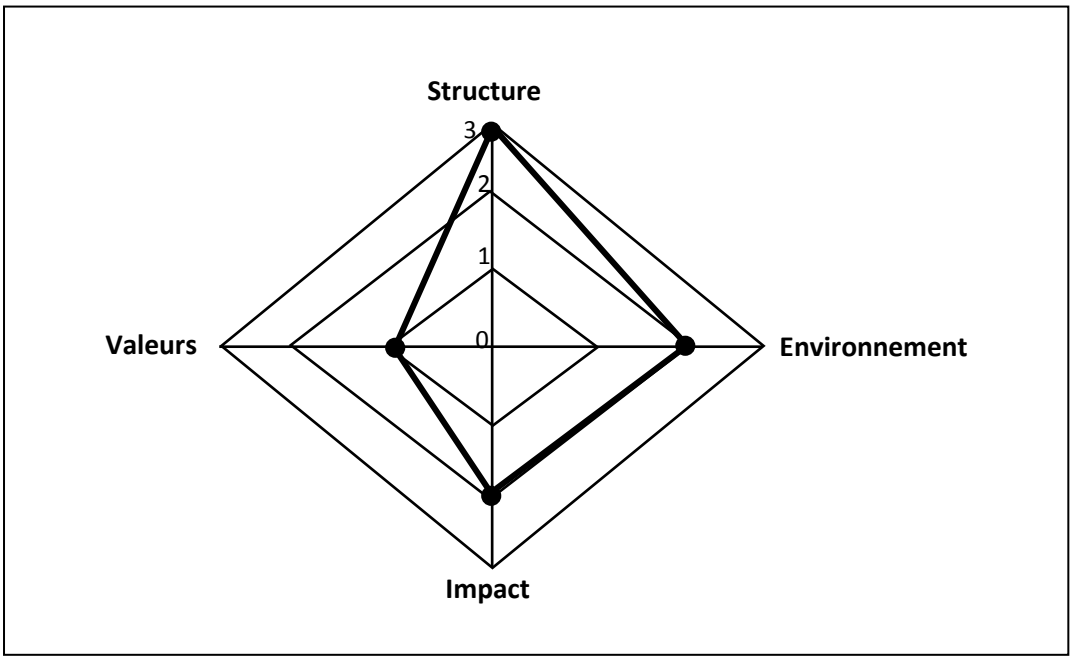

-Structure analytique développée pour CIVICUS par le Dr. Helmut Anheier du Centre for Civil Society, London School of Economics.

هذا النموذج (model) يوضح أهمية تفاعل المؤشرات الأربعة(الهيكل Structure، المحيط Environnement ، القيم Valeurs ، قدرة التأثير Impact) و ترابطها مع بعضها البعض[1].

1.3.2 ألية تفعيل الاتصال:

يلعب نظام الاتصال دورا مهما في العمليات السياسية، إذ لا يمكن تصور قرار سياسي لا يلعب فيه الاتصال دورا مهما، بحكم الوظائف و الأدوار الحيوية التي يقوم بها داخل المجال السياسي. فالعلاقة بين عملية الاتصال والعملية السياسية هي علاقة جدلية تبادلية التأثير، ويمكن أن يتضح دوره في العملية السياسية بشكل محسوس في ضوء الاعتبارات الآتية:

[1]- هشام عبد الكريم،**" المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر - 1989-1990-"**، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2006)، ص 150.

1- للاتصال دور بارز في فهم الأفعال التي تشكل العملية السياسية.

2- إن عملية الاتصال تقوم بدور فاعل في بلورة توجهات الصفوة الحاكمة.

3- للاتصال دور مهم في تعزيز مناقشة القضايا العامة.

4- الاتصال يساعد على ممارسة العمل السياسي بقدر كبير من الرشد والعقلانية.

5- يمكن لعملية الاتصال أن تساعد كثيرا في تجنب الاحتمالات الخطأ في تفسير الأحداث والمواقف، وذلك عن طريق ما تنقله الى المجتمع من معايير للتحليل السياسي(PoliticalCausality) ، وما تحدده من مؤشرات ملائمة لهذا التحليل [1].

إنّ الاتصال يمثل بوجه عام ميكانيزمًا مهمًا وحيويًا بالنسبة للمجتمع عامة والبناء السياسي والنظام السياسي بوجه خاص، لما ينطوي عليه من إمكانات وقدرات يمكن الاستناد إليها في تدعيم النظام الاجتماعي والسياسي القائم والحفاظ عليه، أو في تطوير أو استحداث نظام أكثر عصرية وتطورا ، مما يساعد في تفعيل جهود التنمية الشاملة عموما والتنمية السياسية بوجه خاص.[2]

2.3.2 آلية ضمان حقوق الإنسان .

إنّ ضمان الحقوق والحريات الأساسية، تعد من مستلزمات تطوير وتفعيل المجتمع المدني، فلا يمكن تصور استقلاليته وفعاليته في نظام تسلطي لا يضمن حقوق وحريات المواطن وإمكانيات ممارستها.

ولعل أهم العوامل والأسباب التي أدت الى فشل التجارب التنموية التحديثية التي عرفتها العديد من الدول، ومن بينها الجزائر، يعود إلى كونها قاصرة على أن تكون مستوفية لمتطلبات الدولة القانونية، التي تضمن في ظلها حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفي الوقت الذي أصبح الحرص على حمايتها هَمًا دوليا في القانون الدولي والهيئات والمواثيق الدولية، وفي الوقت الذي تعاظم اهتمام الرأي العام العالمي بهذه

[1]- عبد الحليم الزيات، **"التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأدوات والآليات"** (مصر: دار المعرفة الجامعية، د ط 2002)، ص ص 100 - 102 .

[2]- المرجع نفسه، ص 102 .

القضايا[1]. في هذا السياق يعد الدفاع عن حقوق الإنسان العالمية و ترقيتها بمثابة أساس التقدم، وتأسيس ديمقراطية، وبناء دولة قانون تلغي جميع أنواع التعسف بالسلطة[2].

يعتبر الاتصال و ضمان حقوق الإنسان من أبرز أليات تفعيل المجتمع المدني؛ وهذا ما يفضي بالضرورة إلى وجوب الاهتمام بالإعلام الجديد والذي يسهم في تعميم ثقافة حقوق الإنسان.

[1]- بومدين طاشمة ، **" مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992"**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2000-2001)، ص 191.
[2]- مقابلة مع السيد نور الدين بن يسعد، بتاريخ: 2015/05/25، على 13:30.

خلاصة:

إنّ استعمال الإعلام الجديد، أدى إلى حدوث عدة تأثيرات على منظمات المجتمع المدني، و ذلك سواء على المستوى الفردي للمستعملين أو على المستوى الجماعي في المجتمع المدني ككل، و تبين لنا أن الإعلام الجديد بفضل خصائصه التي ميزته عن الإعلام الكلاسيكي يشكل دعما لمنظمات المجتمع المدني، لا سيما ما تعلق بتعزيز قيم المواطنة وتفعيل الانخراط الجمعوي وكذا تقوية المجتمع المدني بشكل عام.

لقد أصبح الإعلام الجديد كفاعل جديد مؤثر في تشكيل منظمات المجتمع المدني وتفعيلها، حيث أبانت ثورات الربيع العربي على دور هذه الشبكات في الحراك السياسي الذي عرفته المنطقة العربية، من خلال المساهمة في التعبئة الافتراضية للرأي العام وتكوين الوعي السياسي من خلال نشر قيم المواطنة كالحرية والديمقراطية والعدالة، كما ساهمت في حشد الجماهير للانخراط في العمل الجمعوي وتنظيمهم في مختلف الفعاليات من مظاهرات واحتجاجات انطلاقا من الفضاء التواصلي الافتراضي للإعلام الجديد، ولا أدل على مدى قدرتها وتأثيرها من تحرك الأنظمة المستبدة إلى قطع الأنترنت. وبالنظر إلى جملة الصعوبات التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني في الجزائر؛ يعد الاتصال الافتراضي كسبيل لدعم هذه المنظمات.

الفصـــل الثالث

الإعلام الجديد كآلية لتفعيل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

المبحث الأول: تقديم نظرة عامة حول المنظمة:

1/ نشأة الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان:

الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان(Laddh) جمعية وطنية ذات أهداف غير نفعية و غير تجارية تخضع لأحكام قانون 90-31 لشهر ديسمبر 1990 الخاص بالجمعيات. تم إنشاؤها في سنة 1985 من طرف مجموعة من الحقوقيين على رأسهم المحامي علي يحي عبد النور، (أول رئيس للرابطة و هو حاليا رئيسها الشرفي)، تحصلت الرابطة على اعتمادها الرسمي في 26 جويلية 1989، و ذلك بعد الانفتاح السياسي المحقق في تلك الفترة.

2/ الهيكل التنظيمي للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان:

- **المؤتمر**: ينعقد كل أربع سنوات.
- **المجلس الوطني:** متكون من **56**عضو منتخبين من قبل المؤتمر، يعقد دوراته العادية كل ستة أشهر، يقوم المجلس بانتخاب **رئيس الرابطة** الذي يقوم بدوره تعيين أعضاء اللجنة المديرة من بين اعضاء المجلس الوطني.
- **اللجنة المديرة:** تتكون من 9 أعضاء.

على المستوى الدولي، تنتمي الرابطة إلى عدد من الهيئات وشبكات دولية أهمها:

- الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان.
- الشبكة الأورمتوسطية لحقوق الإنسان.
- التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان.
- المجموعة العربية لرصد الإعلام.

3/ أهداف الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان:

- ✓ الدفاع عن الحريات الفردية و الجماعية وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة .
- ✓ مكافحة الاعتباطية، اللاتسامح، الظلم، الاستبداد، الاضطهاد و شتى أنواع التمييز و العنصرية .
- ✓ الدفاع عن الحقوق السياسية للمواطن خارج أي نشاط حزبي.
- ✓ التنديد مهما كانت الدواعي بالاعتداءات التي تمس حقوق الإنسان، حرية التفكير والتعبير، الحق في الاجتماع، و حق التنظيم الثقافي والنقابي.
- ✓ خدمة الديمقراطية، بالعمل على بناء دولة القانون، حيث تكون السلطة خاضعة للقانون، محدودة بالقانون، ومرؤوسة بالقانون.
- ✓ العمل على استقلالية القضاء حتى يبقى في مأمن من الضغوطات و حتى لا يعرف حدودا أخرى غير القانون.
- ✓ تقديم المساعدة لكل شخص تنتهك حقوقه و هددت حريته.
- ✓ التنديد علنا باستعمال أساليب التعذيب و ممارسيها، والعمل على القضاء على هذه الآفة.
- ✓ الدفاع عن الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للفرد.
- ✓ العمل من اجل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.
- ✓ الدفاع على حقوق الطفل و ترقيتها.
- ✓ بصفة عامة ترقية والدفاع عن حقوق الإنسان التي هي العالمية و لا تتجزأ.

شعار الرابطة: "**حقوق الإنسان عالمية و لا تتجزأ**".[1]

[1]-http://www.la-laddh.org/?lang=ar

المبحث الثاني: بناء وتحليل جداول البيانات:

1/ الاجراءات المنهجية للدراسة:

1.1 منهج البحث: اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة وذلك فيما يتعلق بالإطار الميداني، إذ على أساسه يتم التعمق في دراسة وحدة سواء كانت فردا أو منظمة أو نظاما سياسيا، قصد الإحاطة بها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة[1]. على هذه الأساس تمت دراسة الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان لتوضيح مدى اعتمادها على الإعلام الجديد كآلية لتفعيلها.

2.1 مجتمع البحث: من غير الممكن أن تكون دراسة أكاديمية علمية أو بحث ميداني، من دون وجود مجتمع بحث يعتمد عليه الباحث في دراسة ظاهرة معينة.

وبما أن دراستنا تتعلق ببحث واسع خاص بالإعلام الجديد كآلية تفعيل للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، فإن مجتمع البحث يتمثل في المنخرطين في هذه الرابطة، والذين يتجاوز عددهم 10 آلاف موزعين على عدة مكاتب ولائية.

ومن منطلق صعوبة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث، كونه مكلف ويأخذ وقتا طويلا. تم اختيار طريقة المعاينة. وهي تعتبر: "جملة أو مجموعة من العمليات التي تسمح باختيار مجموعة فرعية من مجتمع البحث بهدف تكوين عينة".[2]

3.1 العينة: تعتبر العينة من أهم المراحل ضمن الخطوات المنهجية، لأن صحة ودقة النتائج المتحصل عليها تتوقف عندها، ومن أهم خصائصها: أنها تكون ممثلة لمجتمع البحث، ولقد تم الإعتماد في هذه

[1] -محمد شلبي ،**"المنهجية في التحليل السياسي ،المفاهيم ،المناهج ،الاقترابات ،والادوات"**(الجزائر: دار المطبوعات الجامعية ،1997)،ص87.

[2] - أنجرس موريس، **"منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية"** (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006)، ص292.

الدراسة على **العينة القصدية** والمتمثلة في اختيار أفراد بطريقة قصدية، ولقد ركزنا على عينة من 30 مفردة (15 مفردة تنتمي للمكتب الولائي لبجاية و 15 مفردة تنتمي للمكتب المركزي بالجزائر العاصمة) حيث اعتمدنا على **عينة كرة الثلج**، فعلى الرغم من أن هذه الطريقة من طرق اختيار العينة لا تمثل المجتمع تمثيلاً حقيقياً لكنها مفيدة عندما يصعب الوصول إلى أفراد مجتمع الدراسة، و تعذر الحصول على البيانات الكافية لإجراء مسح كامل.

4.1 أدوات جمع البيانات: لكل بحث تقنيات يمكن اتباعها، أو توظيفها لجمع المعطيات الخاصة بميدان البحث، في هذا الإطار اعتمدت هذه الدراسة على الاستمارة والمقابلة.

أداة الاستمارة: حيث تعتبر الاستمارة من الأدوات الرئيسية في عملية جمع البيانات، وترجع أهمية هذه الأداة إلى طبيعة الدراسة في حد ذاتها، حيث أنها تعتمد في الأساس على قياس مدى إسهام الإعلام الجديد ودوره في دعم الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان. في حين بنيت هذه الاستمارة على محاور أساسية اعتمدنا عليها، حيث أن المحور الأول يمثل بيانات عامة حول المبحوثين، والمحور الأول خاص بالفرضية الأولى وكذلك المحور الثاني والثالث مرتبطان بالفرضيتان الثانية والثالثة على التوالي.

أداة المقابلة: وهي أداة من أدوات المنهج المسحي، والتي تسمح بجمع المعلومات من الأشخاص بطريقة مباشرة. وتعرف على أنها ذلك الفاعل اللفظي المنظم بين الباحث والمبحوث لتحقيق هدف معين.[1]

ولقد تم إجراء 3 مقابلات مع رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، إضافة لمقابلة واحدة مع السكرتير العام، حيث هدفت للتعرف على واقع المجتمع المدني في الجزائر، وكذا طبيعة الدور الذي يلعبه الإعلام الجديد في تدعيم هاته المنظمة، وقد تم توظيف هذه الأداة لدعم نتائج الاستمارة.

[1] - محمد شلبي، نفس المرجع، ص ص211-213.

5.1 حدود الدراسة:

المجال المكاني: تعالج الدراسة مدى مساهمة الإعلام الجديد في دعم وتفعيل منظمات المجتمع المدني في الجزائر بصفة عامة، وتتخذ الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان كدراسة حالة، ممثلة في مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة، وكذا المكتب الولائي لبجاية.

المجال الزماني: لقد حددنا المدة الزمنية بداية من يوم توزيع الاستمارة على عينة الدراسة وكان ذلك خلال شهر أفريل (من 5 إلى 11)، عام 2015، وبعدها شرعنا في جمع المعطيات وتحليلها واستخلاص النتائج المتوصل إليها.

2/ تحليل جداول الاستمارة:

الجدول رقم (01): متغير الجنس بالنسبة لعينة الدراسة:

		التكرار (ك)	النسبة (%)
متغير الجنس	ذكر	23	%76,66
	أنثى	7	%23,33
	المجموع	30	%100

بالاعتماد على الجدول أعلاه نلاحظ أنّ نسبة مشاركات الذكور من عدد المشاركين في الاستبيان أي 23 ذكر، أما نسبة المشاركات من الإناث أي 07 أنثى، وهذا ما يؤكد أنّ الإنخراط الغير متماثل من الجنسين، حيث أغلب المنخرطين في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان ذكور.

الجدول رقم (02): متغير السن بالنسبة لعينة الدراسة:

	الفئات العمرية	التكرار(ك)	النسبة (%)
متغير السن	30-20	16	%53,33
	40-30	9	%30
	40 فما فوق	5	%16,66

من خلال ملاحظة النسب الظاهرة في الجدول أعلاه، يمكن القول أنّ الفئة العمرية بين(20-30) سنة تضم 53 بالمئة من مجموع المبحوثين البالغ عددهم 30 مفردة أي أنّ 16 مفردة تنتمي إلى هذه الفئة

العمرية، وهي فئة الشباب، أما الفئة العمرية التي تليها من حيث عدد المبحوثين المنتمين إليها، هي فئة المنخرطين من الجيل الأول وهي بين (30–40) سنة ب 9 مفردات أي 30 بالمئة من مجموع المبحوثين، وهي نسبة معتبرة تعكس اهتمام ملحوظ، فالفئتين السابقتين تعكسان اهتمام شبابي كبير، أما فئة الأكثر من 40 سنة فكان عددهم 05 مفردات أي 16 بالمئة، وهذا يدل على قلة اهتمام هذه الفئة بالانخراط في منظمات المجتمع المدني.

الجدول رقم (03): متغير المستوى الدراسي بالنسبة لعينة الدراسة.

	المستويات التعليمية	التكرار (ك)	النسبة (%)
متغير المستوى التعليمي	ثانوي	6	%20
	جامعي	21	%70
	دراسات عليا	3	%10

أظهر الجدول ارتفاع المستوى التعليمي عند المشاركين، حيث سيطر الجامعيون بـ 70 بالمئة من مجموع المشاركين في الإجابة عن الاستمارة، وذلك بوقع 21 مفردة من إجمالي 30 مفردة، في المرتبة الثانية جاء ذوي المستوى الثانوي بمجموع 6 مفردات أي 20 بالمئة من مجموع المشاركين، أتت نسبة الدراسات العليا في المرتبة الثالثة بنسبة ضعيفة تقريبا، حيث أنّ نسبة المبحوثين ذوي المستوى العالي بلغت 10 بالمئة، وهذا يدل على مستوى عال للمفردات المبحوثة، وأيضا قلة اهتمام ذوي مستوى الدراسات العليا بالانخراط في المنظمات المدنية، وهذا راجع لانشغال مثل هذه الفئة بأعمالهم.

الجدول رقم (04): مدى صعوبة استخدام تطبيقات الإعلام الجديد

	ثانوي		جامعي		دراسات عليا		المجموع	
	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة	ك	النسبة
نعم	4	%13,33	10	%33,33	/	/	14	%46,66
إلى حد ما	2	%6,66	8	%36,66	/	/	10	%33,33
لا	/	/	3	%10	3	%10	6	%20
المجموع	6	%20	21	%79,99	3	%10	30	%100

من خلال الجدول رقم (4) تتضح مدى صعوبة استخدام تطبيقات الإعلام الجديد بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي، والملاحظ أنّ أكبر نسبة 46,66 %من المبحوثين ترى تطبيقات الإعلام الجديد صعبة وتتوزع على المستويين الجامعي والثانوي بنسب 33,33% و 13,33% على التوالي، في حين يعتقد 33,33% من المبحوثين أنها صعبة نوعا ما، وتتوزع الإجابات على المستويين الجامعي والثانوي بنسبتي 36,66% و 6,66 %على التوالي، في المقابل يرى 20 %من المبحوثين أنها ليست بالصعبة، وتتوزع النسب على المستويين الجامعي ومستوى الدراسات العليا على التوالي.

يتبين من الجدول أعلاه صعوبة استخدام تطبيقات الإعلام الجديد خاصة لدى الفئات الدنيا (المستوى الثانوي)، وهذا راجع لقلة اطلاع هذه الفئة على تطبيقات الإعلام الجديد، في حين لا يجد ذوي المستوى العالي (مستوى الدراسات العليا) أي صعوبة بهذا الخصوص,

الجدول رقم (05): الاستفادة من دورة تكوينية للتعامل مع وسائل الإعلام الجديد:

الاختيارات	التكرار (ك)	النسبة %
نعم	8	%26,66
لا	22	%73,33
المجموع	30	%100

يوضح الجدول رقم مدى استفادة أفراد العينة من دورة تكوينية للتعامل مع الإعلام الجديد، والملاحظ أن 26,66 %من المبحوثين استفادوا من دورة تكوينية، في حين لم يستفد 73,33% من مثل هاته الدورات.

يتضح من الجدول عدم حصول غالبية أفراد العينة على تكوين أو تدريب على التعامل مع الإعلام الجديد، وهذا يفسر وجود صعوبة لدى استخدام هذه الوسائل، وعدم اعتمادها بشكل أساسي للتطوير من أداء المنظمة، وهذا يتطلب إنشاء مكتب تكوين تابع للمنظمة يعمل على برمجة دورات تكوينية للمنخرطين.

الجدول رقم (6): تصفح الموقع الإلكتروني للمنظمة:

الخيارات	التكرار (ك)	النسبة %
نعم	20	%66
لا	4	%13
أحيانا	6	%20
المجموع	30	%100

تشير نتائج الجدول رقم(6) إلى أن 66% بالمئة من المبحوثين يتصفحون الموقع الإلكتروني لمنظمتهم باستمرار، في حين لا يتصفح 20% منهم هذا الموقع إلاّ نادرا، كما أن 13% أجابوا بأنّهم لا يتصفحون موقع المنظمة.

وتدل نتائج هذا الجدول على أنّ أعضاء المنظمة مواظبون على تصفح موقع منظمتهم باستمرار، من أجل التزود بالمعلومات حول نشاطاتها، والاطلاع على تقاريرها.

الجدول رقم(7): علاقة المنظمة بالإعلام التقليدي:

	التكرار (ك)	النسبة %
علاقة جيدة	/	/
علاقة	/	/
علاقة سيئة	25	%83,33
نوعا ما	5	%16,66
المجموع	30	%100

يشير الجدول رقم (7) إلى أنّ أغلب المبحوثين أكدوا على أن علاقة منظمتهم بالإعلام التقليدي علاقة سيئة، بنسبة 83%، تليها نسبة 16% ممن عبروا عن هذه العلاقة بأنها نوعا ما، في حين لم تسجا أي إجابة للمبحوثين تشير بأن علاقة منظمتهم بالإعلام التقليدي جيدة.

ويعكس هذا الجدول رؤية أعضاء المنظمة المبحوثين لعلاقة منظمتهم بالإعلام التقليدي بأنها سيئة، وهذا بالنظر إلى كون وسائل الإعلام التقليدية لا تدعم منظمتهم إعلاميا، و من هذه الزاوية تتضح العلاقة الجدلية بين منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام التقليدية.

من هذا المنطلق تظهر الحاجة الملحة لوسائل الإعلام التقليدية أن تراجع أدائها المهني في ضوء المعدل المتسارع لانسحاب الجمهور منها واتجاهه نحو أشكال الإعلام الجديد مما يفرض عليها العمل مع منظمات المجتمع المدني، والبحث عن طرق خاصة لتطوير أدائها والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.

الجدول رقم (8): مدى خضوع الإعلام التقليدي للدولة

	التكرار (ك)	النسبة %
خاضع كليا	6	%20
غير خاضع	/	/
خاضع جزئيا	24	%80
المجموع	30	%100

يشير الجدول رقم(8) إلى أن 80 %من المبحوثين يعتبرون الإعلام التقليدي في الجزائر خاضع بصفة جزئية للدولة، في حين تشير نسبة 20 %من المبحوثين إلى خضوع الإعلام التقليدي كليا للدولة.

ويرجع تأكيد 80 %من المبحوثين على خضوع الإعلام التقليدي بصفة جزئية للدولة، إلى وجود بعض الجرائد المستقلة، والانتشار الواسع للقنوات الفضائية الخاصة، نتيجة فتح مجال السمعي البصري أمام الخواص وهذا ما تضمنه قانون الإعلام الجديد 2012، وبالنظر الى الجدول السابق يجدر القول أن سلبية العلاقة بين الإعلام التقليدي والمنظمة يعود بالأساس إلى احتكار هذه الوسائل من طرف الدولة، وممارسة الرقابة عليها، كما يرجع إلى تغاضي هذه الوسائل عن دعم المنظمة.

و يشير في هذا الصدد رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان إلى مساحة الحرية الضيقة للصحافة الجزائرية، زيادة عن القيود التي تعاني منها، وابتزازها بالإشهار والطباعة، بهدف إخضاع الإعلام. [1]

[1] - مقابلة مع السيد: نور الدين بن يسعد (رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان) بتاريخ 2015/05/04 على الساعة 11:10.

الجدول رقم (9): المجتمعات الافتراضية التي ينتمي إليها أفراد العينة على الأنترنيت

	30-20		40-30		40 فما فوق		المجموع	
	ك	النسبة %	ك	النسبة %	ك	النسبة %	ك	النسبة %
مدونات منتديات النقاش	2	%6,66	3	%10	3	%10	8	%26,66
شبكات التواصل الاجتماعي	12	%40	4	13,33%	2	%6,66	18	%60
مواقع المحادثات الفورية	1	%3,33	/	/	/	/	1	%3,33
مواقع ألعاب وترفيه	/	/	/	/	/	/	/	/
مواقع الكترونية أخرى	/	/	2	%6,66	1	%3,33	3	%10
المجموع	**15**	%49,99	9	%29,99	6	%19,99	30	%100

حسب الجدول أعلاه يتبين لنا أن المجتمعات الافتراضية التي ينتمي إليها المبحوثين، هي في الغالب شبكات التواصل الإجتماعي، بنسبة 60%، ويلاحظ أن 40% من المستجوبين الذين ينتمون لشبكات التواصل الاجتماعي هم من الفئة العمرية (20-30)، في حين 13,33 منهم يتراوح عمرهم بين (30-

40) سنة، أما الفئة العمرية (40 فما فوق) فحظيت بنسبة 6,66%. تليها نسبة 26,66% من المستجوبين الذين اختاروا الانتماء لمدونات منتديات النقاش، وأغلبهم من الفئة العمرية (30–40)، تليها نسبة 8 %من المبحوثين الذين يترواح سنهم بين (40 فما فوق)، لتأتي ثالثا فئة (20–30) بنسبة لا تتجاوز 6,66%. ومن جملة المبحوثين الذين اختاروا مواقع الكترونية أخرى 10%، حيث يتوزعون على فئتي (30–40) و (40 فما فوق) بنسبتي 6,66% و3,33% على التوالي. أما مواقع المحادثات الفورية فقد سجلت 3,33%، حيث اقتصر التمثيل فيها على فئة (20–30) سنة، في حين لم يختر أي من أفراد العينة مواقع الألعاب والترفيه.

ومنه يلاحظ أن غالبية أفراد العينة يفضلون شبكات التواصل الاجتماعي لما تتميز به من خصائص، ويعود تركيز الفئة العمرية على هذا الشكل الإعلامي الجديد إلى انتشاره الواسع وسهولة استخدامه، وكذا تطبيقاته التي تسمح بالتواصل وتكوين صداقات جديدة، كما تساعد على خلق النقاش بين الشباب حول مختلف القضايا. ويعود تفضيل أفراد العينة لمدونات المواقع الإلكترونية إلى ما كونها تركز بالأساس على النقاش العلمي الأكاديمي كما تسمح بالتفاعل. ومن الملاحظ ضعف نسب الانتماء إلى مواقع المحادثات الفورية وقلة الاهتمام بالمواقع الالكترونية الأخرى، وانعدامها كم في حالة مواقع الألعاب والترفيه إلى عدم الاهتمام بما تقدمه، وهذا راجع إلى كونها لا توفر نفس الخصائص والامتيازات التي تقدمها شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع المدونات الالكترونية

جدول رقم (10): تواصل أفراد العينة مع إدارة المنظمة عبر الموقع الالكتروني، صفحة الفايس بوك، البريد الالكتروني؟

الخيارات	التكرار (ك)	النسبة %
نعم	27	%90
لا	3	%10
المجموع	30	%100

يشير الجدول رقم(10) إلى حدوث تواصل الكتروني بين الأعضاء والمنظمة، حيث يشير غالبية أعضاء المنظمة في هذا الصدد، إلى حدوث تواصل وذلك بنسبة 90%، في المقابل يؤكد 10 %من المستجوبين انعدام مثل هذا التواصل معهم.

يوضح الجدول أعلاه فعالية الإعلام الجديد لخلق التواصل بين المنتمين لمنظمات المجتمع المدني، وهذا راجع لقدرته على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المنخرطين في المنظمة، سواء عبر البريد الالكتروني أو صفحة الفايس بوك أو حتى الموقع الإلكتروني للمنظمة.

من الواضح أنّ الإعلام الجديد يعد فرصة ملائمة لمساعدة منظمات المجتمع المدني في مساعيها نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التوجه برسائلها عبر هذه الوسائل واستقطاب الشباب بوسائل واقعية وملائمة تحاكي حياتهم اليومية بلغة بسيطة بعيدة عن التعقيد والتركيب.

جدول رقم(11): كيفية مساهمة الإعلام الجديد في بناء رأس المال الاجتماعي.

الخيـارات	التكرار (ك)	النسبة %
بناء هويات محلية فاعلة	2	%6,66
انفتاح المجتمع على أفكار ومبادئ حديثة	13	%43,33
تغيير القيم والسلوكات	4	%13,33
التحفيز على التغيير	11	%36,66
المجموع	30	%100

يشير الجدول رقم(11) إلى كيفية عمل الإعلام الجديد في بناء رأس المال الاجتماعي، حيث يعتبر 43,33% من المستجوبين أنّ الإعلام الجديد يسهم في انفتاح المجتمع على أفكار ومبادئ حديثة، كما يرى 36,66% أنه يحفز على التغيير، في حين حصل خيارَي تغيير القيم والسلوكات وكذا بناء هويات محلية فاعلة على نسبتي 13,33% و 6,66% على التوالي.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن للإعلام الجديد دور هام في بناء رأس المال الاجتماعي، من خلال انفتاح المجتمع على الأفكار الحديثة، وهذا الانفتاح يتم عبر تبني الأفكار الحداثية للنماذج الديمقراطية، واستثمارها بما يتطابق مع الخصائص المحلية، كما يحفز على التغيير في اطار عملية التحول الديمقراطي التي تنتهجها بعض الدول (تونس مثلا بعد الحراك).

وفي هذا الصدد تشير العديد من الدراسات إلى أن استغلال الفضاءات الإلكترونية التي تمنحها الإعلام الجديد بكل أشكاله يُمَكن من تنمية المجتمع سواء من خلال فتح المجال للبحث العلمي، أو من خلال تطوير أفق التعاون والعمل الخيري. وترقية التواصل والتفاعل فيما بين الأفراد حيث تعد هذه الأدوات التقنية أدوات للبناء والتشييد والعمل المشترك.

جدول رقم (12): ماهية الإعلام الجديد حسب أفراد العينة

الخيارات	التكرار (ك)	النسبة %
فضاء عمومي افتراضي (التفاعل، التدوين والتسويق)	23	%76,66
مجرد وسيلة للاتصال (النقل، الإبلاغ والتأثير)	7	%23,33
المجموع	30	%100

حسب ما ورد في الجدول رقم(12)، الملاحظ أنّ أكثر من 76,66%، من المنتمين للمنظمة المستجوبين يعتبرون الإعلام الجديد كفضاء عمومي افتراضي، في حين أنّ نسبة 23,33% ترى بأنه مجرد وسيلة للاتصال.

من خلال البيانات التي يوضحها الجدول أعلاه، يتضح أنّ الإعلام الجديد لم يعد ينظر إليه كمجرد وسيلة وأداة اتصالية ترتكز على النقل، الإبلاغ والتأثير، وهذا راجع حسب 76,66% من أفراد العينة لما أثبته من قدرة على تشكيل فضاء عمومي افتراضي قوامه المناقشة والحوار حول مختلف القضايا، كما يسمح

بالتفاعل بين أعضائه، ويوفر إمكانية التعبير عن الآراء بأكثر حرية، هذا ما تثيره في أغلب الدراسات التي تناقش هذا المفهوم، وهذا ما لا يوفره الإعلام التقليدي الذي – كما رأينا في الجداول السابقة– خاضع في معظمه للسلطة، في حين يعتبر بعض أفراد العينة بنسبة (23,33%) أنّه لم يبلغ هذه الأهمية، ولا يعدو أن يكون وسيلة اتصالية تقتصر على نقل الأخبار وإبلاغ الجمهور والتأثير عليهم، ما يفسر أنّ مفهوم الإعلام الجديد لا يزال غامضا لدى البعض، ذلك أنه يرتبط بوظائف الاتصال الكلاسيكية.

جدول رقم (13): كيفية مساهمة الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة السياسية

	يتيح الرقابة ومحاسبة السلطة		رصد الحقائق		كشف الفساد		نشر الديمقراطية		تعميم ثقافة حقوق الانسان		متابعة القضايا السياسية الراهنة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	5	16,66 %	1	3,33 %	3	%10	2	%6,66	11	36,66%	5	%16,66	27	%90
لا	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	3	%10
المجموع	5	16,66 %	1	3,33 %	3	%10	2	%6,66	11	%36.66	5	%16,66	30	%100

يتبين من خلال الجدول رقم(13) والخاص بمساهمة الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة السياسية في نظر أفراد العينة أنّ غالبيتهم يرون أنّ لهذا الإعلام إسهام في تعزيز المشاركة السياسية، حيث بلغت نسبة

الإجابات بنعم 90%، في حين نفى 10% من المبحوثين هذا الدور. والملاحظ أن نسبة 36,66% من المبحوثين يؤكدون على وجود هذا الإسهام، ويربطونه بتمكين الإعلام الجديد من تعميم ثقافة حقوق الإنسان ، تليها نسبة 16,66% تعتبره يتيح الرقابة ومحاسبة السلطة، ونفس نسبة أفراد العينة (16,66%) تفضل خيار متابعة القضايا السياسية الراهنة، أما نسبة 10% فتشير الى كشف الفساد، في حين جاءت أضعف نسبة ب3,33 لخيار رصد الحقائق.

من خلال البيانات التي يوضحها الجدول أعلاه يتضح الدور الذي يلعبه الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة السياسية من خلال تعميم ثقافة حقوق الإنسان، ما يسهم في تفعيل مشاركة المواطن في الشأن السياسي، كما يتيح مراقبة السلطة ومحاسبتها في إطار إشراك المواطن في الحياة السياسية، في المقابل تستجلي قضايا الفساد اهتمام الرأي العام، خاصة مع الاهتمام الملحوظ لمثل هاته القضايا في شبكات التواصل الإجتماعي (قضية الخليفة، سوناطراك، الطريق السيار...)

جدول رقم (14) دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي:

	تداول الأخبار السياسية		تعبئة الرأي العام وتحريك الجماهير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	11	%36,66	19	%63,33	30	100%
لا	/	/	/	/	/	/
المجموع	11	%36,66	19	%53,33	30	%100

يبين الجدول أعلاه دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي حيث يرى غالبية المبحوثين بنسبة 63.33% أنها تسهم بشكل أساسي في تعبئة الرأي العام وتحريك الجماهير، في حين يعتقد 36,66% من المستجوبين أنّ لها دورا في تداول الأخبار السياسية.

من خلال البيانات التي يطرحها الجدولين 13-14 أعلاه تتبين قدرة شبكات التواصل الاجتماعي (خاصة الفايس بوك) على تعبئة الرأي العام بما يشكل مصدر ضغط، كما توفر قدرة تنظيمية عالية وقدرة كبيرة على الحشد، ولعل الحراك التونسي والمصري أحسن دليل على فاعلية الشبكات الاجتماعية في هذا المجال. في المقابل يسمح تداول الأخبار السياسية بتكوين بنية معرفية، فمرجعية التفاعل في المجتمع الافتراضي هي معرفية بالأساس، لذلك يعتبر تداول الأخبار السياسية دورا مهما في تشكيل الوعي السياسي.

وهذا ما ذهبت إليه نظرية المشاركة الديمقراطية؛ حيث ربطت وجود المجتمع الديمقراطي الذي يتيح لأفراده المشاركة السياسية بتقنيات الاتصال الجديدة، كون الديمقراطية مبنية أساسا على حرية الاتصال المكفولة للجميع، حيث تهتم هذه النظرية حسب ويليامز Williams R بأشكال الاتصال البديلة وترتكز على مشاركة الجماهير، حيث تسهم في دمج الأفراد بشكل غير مسبوق في العملية السياسية، وفي العملية الاتصالية.

جدول رقم(15) دور الإعلام الجديد في الحراك العربي

	التكرار(ك)	النسبة %
نعم	27	%90
لا	3	%10
المجموع	30	%100

يلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أنّ غالبية أفراد العينة بنسبة 90% يعتبرون أنّ للإعلام الجديد دور فعال في الحراك العربي الأخير في كل من تونس ليبيا مصر سوريا...في حين ينفي 10 %هذا الدور صفة الفعالية، وهذا يعود بالأساس إلى ما يعتبره البعض تضخيما لهذه الوسائل، فالحراك العربي جاء نتيجة ظروف معينة وإرادة التغيير هي التي حركته.

كما تشير بعض الدراسات في هذا الصدد إلى أنّ هناك تفوق واضح للإعلام الجديد في تكوين أراء الجمهور نحو الثورات العربية نتيجة لتوافر عاملين أساسيين وهما: سماح هذه الوسائل بحرية أكبر بكثير من الوسائل التقليدية وقدرتها على تحقيق المشاركة بفاعلية، إضافة إلى أنّ الوسائل التقليدية أثبتت عجزها وفشلها بدرجات مختلفة – سواء كانت خاصة أو حكومية – وخاصة مع تطور الشبكات الاجتماعية بوجه خاص والمضمون المرتكز على المتلقي Content receive based بوجه عام.

جدول(16) كيفية مساهمة الإعلام الجديد في الحراك العربي

المستوى التعليمي	ثانوي		جامعي		دراسات عليا		المجموع	
الخيارات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إمكانية التواصل	3	%10	2	%6,66	/	/	5	%16.66
كسر حاجز الخوف	/	/	2	%6,66	2	%6,66	4	%13.33
القدرة على تنظيم الاحتجاجات	1	%3,33	5	16,66%	/	/	6	%20
تعميم الأخبار وفضح انتهاكات حقوق الانسان	2	%6.66	9	%30	/	/	11	%36,66
إثارة الرأي العام الدولي والمحلي	/	/	3	%10	1	%3,33	4	%13,33
المجموع	6	19,99 %	21	%69.98	3	%9,99	30	%100

يوضح الجدول رقم (16) أن 36,66% من أفراد العينة يربطون مساهمة الإعلام الجديد في الحراك العربي بقدرته على تعميم الأخبار وفضح انتهاكات حقوق الانسان، ويلاحظ أن نسبة 30% من الجامعيين تساند هذا الخيار، وكذلك الحال بالنسبة لأفراد العينة من المستوى الثانوي بنسبة 6.66%. كما أجاب 20 %من المبحوثين على خيار القدرة على تنظيم الاحتجاجات، 16,66% منهم جامعيون، و 3,33% ذوي المستوى الثانوي. كما فضل 16,66% من أفراد العينة إمكانية التواصل التي يتيحها الإعلام الجديد، 10% منهم مستواهم ثانوي في حين حظي المستوى الجامعي بنسبة 6,66%، يليها كل من إثارة الرأي العام الدولي والمحلي وكسر حاجز الخوف بنفس النسبة 13,33%، والملاحظ أن 10% من المبحوثين ذوي المستوى الجامعي اختاروا إثارة الرأي العام الدولي والمحلي، نفس الشيء بالنسبة لمستوى الدراسات العليا وبنسبة 3.33%، أما كسر حاجز الخوف فالملاحظ أن النسبة نفسها بين المستويين الجامعي والدراسات العليا أي 6,66%.

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن تعميم الأخبار وفضح انتهاكات حقوق الإنسان يعد حسب المستجوبين أبرز اسهام للإعلام الجديد في الحراك العربي، وهذا راجع لقدرته على نشر صور وفيديوهات هذه الانتهاكات (شبكات التواصل الاجتماعي وموقع اليوتوب) في نقاط واسع يسمح بفضح هذه الأخيرة.

كما أن أكبر نسبة لذوي المستوى الجامعي ترى في تعميم الأخبار وفضح انتهاكات حقوق الانسان أبرز تأثير للإعلام الجديد، في حين أكبر نسبة من ذوي المستوى الثانوي ترى أن اسهام الإعلام الجديد يكمن في اتاحته لإمكانية التواصل، وبالنسبة لمستوى الدراسات العليا يرى أغلبهم أن للإعلام الجديد دور في تكسير حاجز الخوف، و تعود هذه الفروقات بالأساس إلى تزايد دور الإعلام الجديد المرتبط بارتفاع المستوى التعليمي، فهو لا يتيح سوى امكانية للتواصل بالنسبة لأفراد العينة من المستوى الثانوي في حين دوره أكبر بكثير يتمثل في كسر حاجز الخوف بالنسبة لمستوى الدراسات العليا.

جدول رقم (17): كيفية مساهمة الإعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة:

متغير المستوى التعليمي / الخيارات	ثانوي		جامعي		دراسات عليا		المجموع	
	التكرار(ك)	النسبة%	التكرار(ك)	النسبة %	التكرار(ك)	النسبة %		
المشاركة الفعالة للمواطنين	3	%10	6	%20	1	%3,33	10	33,33%
إضعاف بيروقراطية الدولة	/	/	4	%13,33	2	%6,66	6	%20
تشجيع المواطن على الإبداع وتنمية خصال المواطنة	1	%3,33	2	%6,66	/	/	3	%9,99
تعميم الأخبار وفضح انتهاكات حقوق الانسان	2	%6,66	9	%30	/	/	11	%36,66
المجموع	6	%20	21	%70	3	%10	30	%100

يوضح الجدول رقم(17) أن مساهمة الإعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة يتم عبر تعميم الأخبار وفضح انتهاكات حقوق الإنسان حسب 36,66%، والملاحظ أن 30% من أفراد العينة من ذوي المستوى الجامعي في حين 6,66% مستواهم ثانوي. يليه خيار المشاركة الفعالة للمواطنين بنسبة متقاربة بلغت 33,33% بالمئة، منهم 20% جامعيون، 10% مستواهم ثانوي وكذا 3,33% بالنسبة لمستوى الدراسات العليا. في المقابل يعتقد 20% من أفراد العينة بأن الإعلام الجديد يساهم من خلال إضعاف بيروقراطية الدولة، والملاحظ أن 13,33% من المستوى الجامعي توافق على هذا الخيار، أما بالنسبة لمستوى الدراسات العليا فإن 6,66% يتبنون هذا الخيار. تليها في الأخير نسبة 9,99% من أفراد العينة الذين اختاروا تشجيع المواطن على الإبداع وتنمية خصال المواطنة، حيث 6,66% من أفراد العينة من المستوى الجامعي، أما 3,33% مستواهم ثانوي.

تتقاطع نتائج الجدول مع الجدول السابق فيما يتعلق بدور الإعلام الجديد في تعميم الأخبار وفضح انتهاكات حقوق الانسان وهو ما يعزز من قيم المواطنة، ويسمح للمواطن الدفاع عن حقوقه الأساسية، حيث يضمن التواصل الافتراضي مشاركة فعالة للمواطنين في الشأن العام، وبالتالي التأثير في صنع القرار السياسي.

من خلال ما سبق يمكن القول أنّ الإعلام الجديد يوفر إمكانية للمواطن بأن ينتقد أي سياسة حكومية أو انتهاك لحقوق الإنسان، أو يقترح أو يناقش أيّ برنامج سياسي أو إجراء إداري، وبإمكانه التعبير عن توجهه ورؤيته لمختلف الأحداث، هذا ما يعزز قيّم الديمقراطية في ظل استخدام الإعلام الجديد.

جدول رقم(18): مدى تسهيل الإعلام الجديد للانخراط في منظمات المجتمع المدني

الخيارات	التكرار (ك)	النسبة %
نعم	22	%73,33
لا	/	/
نوعا ما	8	%26,66
المجموع	30	%100

من خلال الجدول رقم (18) يتضح أن الإعلام الجديد يسهل عملية الانخراط في منظمات المجتمع المدني، وهذا ما يراه غالبية أفراد العينة المستجوبين بنسبة 73,33%، في حين يرى 26,66% أنه يسهل من الانخراط نوعا ما. في حين لم ينفي أي من أفراد العينة تسهيل الإعلام الجديد للانخراط في المنظمة. يتبين من خلال الجدول أعلاه دور الإعلام الجديد في دعم منظمات المجتمع المدني من خلال تسهيل عملية الانخراط في هذه الأخيرة، وبذلك بإتاحة الانخراط الأولي عبر الموقع الإلكتروني للمنظمة أو بريدها الإلكتروني، وتقديم شروط الانخراط والتعريف بالمنظمة ونشاطاتها بما يحفز المواطن على الانضمام للعمل المدني.

جدول رقم (19): وسيلة الانخراط الإلكترونية في المنظمة

	ذكور						المجموع		إناث						المجموع		المجموع العام	
	ثانوي		جامعي		د ع				ثانوي		جامعي		دع					
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الموقع الإلكتروني التفاعلي	/	/	10	33,33	2	6,66	12	40	/	/	3	10	1	3,33	4	13,33	16	53,33
الفايس بوك	/	/	4	13,33	/	/	4	13,33	/	/	3	10	/	/	3	10	7	23,33
البريد الالكتروني	6	20	1	3,33	/	/	7	23,33	/	/	/	/	/	/	/	/	7	23,33
المجموع	6	20	15	50	2	6,66	23	76,66	/	/	6	20	1	3,33	7	23,33	30	100

يلاحظ من خلال الجدول رقم(19) المتعلق بوسيلة الانخراط الالكترونية في المنظمة بالنسبة لمُتغيَري الجنس والمستوى التعليمي، أن غالبية المستجوبين انخرطوا الكترونيا عبر الموقع الالكتروني للمنظمة بنسبة 53,33%، حيث نسبة الذكور 40% منهم 33,33% جامعيون و 6,66% بالنسبة لمستوى الدراسات العليا، في حين بلغت نسبة الإناث 13,33% منهن 10% جامعيات 3,33% مستوى دراسات عليا، أما بالنسبة للمستجوبين المنضمين عبر الفايس بوك فقد بلغت نسبتهم 23,33%، منهم 13.33% ذكور كلهم جامعيون، في حين الإناث فقد بلغت نسبتهن 10% كلهن جامعيات، في المقابل سجلت نسبة الانخراط عبر البريد الإلكتروني ب 23,33% كلهم ذكور ذوي المستويين الثانوي والجامعي بنسبتي 20% و 3,33% على التوالي.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الموقع الإلكتروني التفاعلي هو أحسن طريقة للانخراط، وذلك يعود لميزته التفاعلية واحتوائه على دليل للمنظمة وأنشطتها، ما يسهل الاطلاع عليه وطلب الانخراط مباشرة، حيث يتيح ملء استمارة أولية تضم البيانات الشخصية وإرسالها تلقائيا لإدارة المنظمة، وبذلك لا يتبق سوى الحضور الشخصي للمنخرط إلى إدارة المنظمة أو إحدى فروعها لاستكمال متطلبات الانخراط، في حين يتيح موقع الفايس بوك والبريد الإلكتروني الانخراط لكنه أقل استعمالا كونه يتطلب ارسال طلب للانخراط وانتظار الرد. كما انه من الواضح تفضيل الإناث والذكور للموقع الالكتروني خاصة بالنسبة للمستوى الجامعي، في حين استعمل الذكور خاصة ذوي المستوى الثانوي البريد الالكتروني، وهذا راجع لصعوبة استخدامهم المواقع الأخرى وحاجتهم للشرح حول كيفية الانضمام.[1]

[1]- مقابلة مع السيد عبد المؤمن خليل (السكرتير العام للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان)، بتاريخ 2015/05/17، الساعة14:30.

جدول رقم (20) تقييم الانخراط الإلكتروني في المنظمة

	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار(ك)	النسبة %	التكرار(ك)	النسبة %	التكرار(ك)	النسبة%
فعال	16	%53,33	7	%23,33	23	%76,66
غير فعال	7	%23,33	0	/	7	%23,33
المجموع	23	%76,33	7	%23,33	30	%100

يلاحظ من الجدول رقم(20) أن غالبية المستجوبين يعتبرون الإنخراط الإلكتروني في منظمتهم فعال بنسبة 76,33%، ويلاحظ أن نسبة الذكور 53,33%، في حين تعتبر جميع الإناث بأنه فعال بنسبة 23,33%. أما نسبة 23,33% فيقيمون الإنخراط الإلكتروني بأنه غير فعال، مع العلم أنهم ذكور في أغلبهم بنسبة 23,33%.

حسب الجداول السابقة يتضح أهمية الإعلام الجديد في دعم منظمات المجتمع المدني عبر تسهيل الانخراط الإلكتروني وتفعيله، من خلال إتاحة المواقع الإلكترونية لتوسيع القاعدة الجمعوية واستقطاب أكبر عدد من المنخرطين، تَحسُبا للدفاع عن قضاياها الأساسية. أما اعتبار فعالية الانخراط الإلكتروني عند غالبية الإناث، فيعود لنقص تمثيل هذه الفئة نتيجة القصور في استقطابها وتسهيل عملية الانخراط لديها، ومنه يعتبر الإعلام الجديد بمثابة دعم للمرأة وتحفيز لمشاركتها في الحياة السياسية والمدنية.

جدول رقم (21): كيفية إسهام الإعلام الجديد في دعم وتقوية المنظمة:

الخيارات	توفير نظم فاعلة (التخطيط، التنظيم والرقابة)		تسويق العمل الخيري إلكترونيا		الاستقطاب وإدارة المتطوعين		الاستفادة منه عبر دورات تكوينية		طرح كافة القضايا ومناقشتها		تقوية منظمتكم في مواجهة السلطة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	2	%6,66	6	%20	11	%36,66	/	/	3	%10	3	%10	25	%83,33
لا	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
إلى حد ما	/	/	/	/	/	/	3	%10	/	/	2	%6,66	5	%16,66
المجموع	2	%6,66	6	%20	11	%36,66	3	10	3	%10	5	%16,66	30	%100

يلاحظ من خلال الجدول رقم (21) أن الإعلام الجديد يسهم في دعم وتقوية المنظمة، حيث بلغت الإجابة بنعم أعلى نسبة والمقدرة ب 83,33%، وعن كيفية هذا الدعم حسب المستجوبين، يأتي في المرتبة الأولى الاستقطاب وإدارة المتطوعين بنسبة 36,66%، يليه تسويق العمل الخيري بنسبة 20%، في حين حظي خياري طرح كافة القضايا ومناقشتها وكذا دعم المنظمة في مواجهة السلطة بنسبة 10% لكل منهما، وبالنسبة لتوفير نظم فاعلة للمعلومات فلقد حظيت بأضعف نسبة 6,66%. والملاحظ أن نسبة المستجوبين الذين يعتبرون الإعلام الجديد يسهم إلى حد ما في تقوية ودعم منظمتهم، بلغت 16,66%، حيث توزعت بين خيارَي الاستفادة منه عبر دورات تكوينية وكذا تقوية المنظمة في مواجهة السلطة بنسبتي 10% و6,66% على التوالي.

يتبين من خلال الجدول السابق دور الإعلام الجديد في تقوية ودعم منظمات المجتمع المدني عبر الاستقطاب وإدارة المتطوعين؛ حيث يسهم الإعلام الجديد باستقطاب المواطنين للتعرف على أنشطتها والقضايا التي تدافع عنها، وبالتالي الانخراط فيها، كما يسهل تنظيم المتطوعين للمشاركة في مختلف فعالياتها، كما يسهم الإعلام الجديد في التسويق للعمل الخيري وهذا ما يتضح من خلال النشاط المكثف التي تقوم به عديد الجمعيات الخيرية ولعل أبرز مثال على جمعية "ناس الخير" والتي تهتم بضحايا الأخطاء الطبية، وتدعم المعوزين والفقراء، ولعل خصائص الإعلام الجديد تسمح بالوقوف في وجه السلطة في الحالات التي تمارس فيها انتهاكات، حيث تبرز إمكانية الوقوف في وجهها عبر تعبئة الرأي العام وحشده (كما في قضية الغاز الصخري).

جدول رقم (22) المجتمع المدني الافتراضي بديل للمجتمع المدني الواقعي:

الخيارات	المرونة (لا تتطلب مقر أو ميزانية)		إلغاء الحدود الجغرافية		تقوم على الاختيار لا الإلزام		فضاء للتمرد والثورة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	9	%30	2	%6,66	1	%3,33	4	13,33%	16	%53,33
الخيارات	غياب بنية تحتية متطورة		ضعف التوعية		تتطلب خلق الحاجة التي تدفع المواطن لاستخدامها		عدم الترويج للحوافز		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا	8	%26,66	6	%20	/	/	/	/	14	%46,66
المجموع	17	%56,66	8	%26,66	1	%3,33	4	%13,33	30	%100

يتبين من خلال الجدول أعلاه رقم 22 الخاص بالمجتمع المدني الافتراضي كبديل للمجتمع المدني الواقعي أنّ نسب المستجوبين جد متقاربة حيث يرى 53,33% منهم أنّ المجتمع المدني الافتراضي بديل للمجتمع المدني الواقعي، والملاحظ أن أكبر نسبة منهم والمقدرة ب 30% تتبنى هذا الطرح لنظرا لخاصية المرونة التي يتمتع بها المجتمع المدني الافتراضي، وتتوزع الخيارات الأخرى بنسب متقاربة بين: فضاء للتمرد والثورة، إلغاء الحدود الجغرافية وكونها تقوم على الاختيار لا الإلزام، حسب النسب التالية:13,33 %– 6,66%– 3,33% على التوالي. أما فيما يخص نفي المستجوبين لكون المجتمع المدني الافتراضي بديل للمجتمع المدني الواقعي، فقد بلغت نسبتهم 46,66%، منهم 26,66% دللوا على ذلك بغياب بنية تحتية متطورة، و 17% من المستجوبين يفسرون ذلك بضعف التوعية.

يتضح من خلال الجدول أعلاه تزايد الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني الإلكترونية نظرا لما تتميز به من خصائص لا تتوفر في منظمات المجتمع المدني الواقعية، وهو ما يحيل لإمكانية بروزها كبديل فعال لهذه الأخيرة فهي لا تتطلب مقر أو ميزانية، وهذا راجع لكونها تستخدم الشبكات الاجتماعية والمواقع الإلكترونية مقرات لها، عكس المنظمات التقليدية التي تعاني في مجملها من صعوبات مادية، كما أنها ذات فعالية في حشد الرأي العام لمناصرة القضايا الراهنة، وهذا ما يتضح أكثر من خلال دورها في الحراك العربي والذي يوضح في هذا السياق قدرتها على تنظيم الاحتجاجات في أقل وقت ممكن، كذلك تمنح خاصية التفاعلية في الإعلام الجديد قدرة على التواصل بين المواطنين وتلغي بذلك الحدود الجغرافية حيث تجعل من الفضاء الالكتروني فضاء لتوصيل الرسائل الاعلامية متجنبة بذلك عملية التشويش وقطع البث الذي تتعرض له من طرف الأنظمة السياسية المستبدة، وهي مجتمعات تقوم على التطوع لا الإلزام، لكن من جملة الصعوبات التي تواجهها غياب الوعي المجتمعي وعدم ترسخ فكرة النضال الإلكتروني، حيث تختفي معظمها بمجرد الانتهاء من قضية معينة، كما يشكل غياب البنية المتطورة هاجسا لهذه المنظمات التي تتخذ من الأنترنيت فضاء تواصليا لها، لذا نشهد فاعلية لهذه المنظمات في الدول المتقدمة تكنلوجيا عكس باقي الدول.

جدول رقم (23) المزايا الإيجابية حسب المبحوثين لاستخدام الإعلام الجديد على منظمتهم

المزايا حسب المبحوثين	التكرار (ك)	النسبة %
التعريف بالمنظمة	9	%30
اطلاع المواطن على مختلف نشاطات المنظمة	8	%26,66
التواصل بين أعضاء المنظمة وجمهورها بالطرق الحديثة(التفاعلية)	3	%10
نشر ثقافة حقوق الانسان	10	%33,33
المجموع	30	%100

من خلال الجدول رقم (23) يرى أفراد العينة أنّ إيجابيات الإعلام الجديد على منظمتهم تبرز من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان حيث جاءت كأعلى نسبة 33,33%، تليها التعريف بالمنظمة بنسبة 30%، في حين اختار المستجوبون تمكين المواطن من الاطلاع على نشاطات المنظمة بنسبة 26,66%، وسجلت أقل نسبة حول الرأي القائل بالتمكين من التواصل بين أعضاء المنظمة وجمهورها بالطرق الحديثة، والذي سجل نسبة 10%.

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أهمية الإعلام الجديد في نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان بين المواطنين، لتكوين ثقافة لديهم تسمح بالمطالبة بحقوقهم، والدفاع عنها في حالة انتهاكها، فكما يقال "لا حقوق للإنسان بدون إعلام ولا إعلام بدون حقوق الإنسان، فإذا كانت المهمة الأساسية للحكومة في النهاية هي تحقيق الحقوق الأساسية للإنسان، فإن الإعلام الجديد يتيح تَتَبع مدى نجاعة التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة في سبيل ذلك، كما تسمح المواقع الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي بإقامة علاقة جيدة مع المواطن عبر التعريف بالمنظمة وتوضيح نشاطاتها.

جدول رقم (24): مساوئ استخدام الإعلام الجديد حسب أفراد العينة

المساوئ حسب المبحوثين	التكرار (ك)	النسبة %
تضخيم قضايا معينة	9	%30
نشر أخبار زائفة	15	%50
التقليل من الاتصال التقليدي	2	%6,66
الأنشطة الغير قانونية مثل القرصنة	4	%13,33
المجموع	30	%100

من خلال الجدول أعلاه تتضح أراء أفراد العينة حول مساوئ استخدام الإعلام الجديد، حيث يعزي أغلبهم الأمر إلى نشر الأخبار الزائفة بنسبة 50%، تليها تضخيم قضايا معينة بنسبة 30%، أما مساوئ التقليل من الاتصال التقليدي وكذا الأنشطة الغير قانونية فقد بلغتا نسبتي 6,66% و 13,33% على التوالي.

يتبين من خلال الجدول السابق أن الإعلام الجديد رغم إيجابياته إلا أنه يحوي جانب سلبي يتمثل أساسا في: توليف الدعاية ونشر الأخبار التي لا أساس لها من الصحة، حيث يعاب على الإعلام الجديد نشر المعلومات دون التأكد من صحتها، ما يُمَكن من انتشارها بسرعة ويسبب الفوضى (إشاعة موت الرئيس مثلاً)، ويتم ذلك عبر إثارة مسائل وقضايا معينة وتضخيمها في شكل صور ذهنية مدركة للمجتمع، كما يمكن إثارة أحداث زائفة تؤثر ذهنيا على سلوك الأفراد ما ينعكس سلبا على قيم المواطنة لديه، كما يسهم في هذا الصدد في الاهتمام بقضايا معينة دون الأخرى، حيث يمكن تمرير رسائل معينة عبر الاتصال الالكتروني وحجب الأخرى خدمةً لمصالح جهات معينة، كما تنتشر عبر شبكة الأنترنيت الجرائم الإلكترونية، لصعوبة مراقبتها وتقنينها وكذا تحديد هوية مستعمليها.

جدول (25) الصعوبات التي تواجه الإعلام الجديد في الجزائر حسب أفراد العينة

الصعوبات	التكرار(ك)	النسبة %
ضعف البنية التحتية	21	%70
اقتصار استعماله على الترفيه بحيث لا تستعمل لأغراض مدنية	9	%30
المجموع	30	%100

بالاعتماد على الجدول أعلاه تتضح رؤى المستجوبين حول الصعوبات التي يواجهها الإعلام الجديد في الجزائر، حيث يعزي أغلبهم (بنسبة 70%) هذه الصعوبات إلى ضعف البنية التحتية، في حين ركزت إجابات 30% من أفراد العينة على اقتصار استعمال الإعلام الجديد بغرض الترفيه ناهيك عن عدم استخدامه للأغراض المدنية.

يتضح من الجدول مشكلين أساسيين للإعلام الجديد في الجزائر؛ الأول تقني يتعلق بغياب البنية التحتية المتطورة ومشاكل الأنترنيت في الجزائر، فرغم تفعيل خدمة الجيل الثالث 3G، إلّا أنّها ما تزال غير متطورة وتشهد انقطاعات متكررة، أما المشكل الثاني فيتعلق باستعمال تطبيقات الإعلام الجديد لأغراض ترفيهية وتواصلية أكثر منها استعمال هادف.

جدول رقم (26) الصعوبات التي تواجه المنظمة

الخيارات	التكرار (ك)	النسبة %
عدم تطبيق السلطة لالتزامات حقوق الإنسان	10	%33,33
ضعف الوعي المجتمعي	4	%13,33
نقص مساحة مبادرة المواطن	2	%6.66
احتكار السلطة للإعلام التقليدي	8	%26,66
معوقات مادية	6	%20
المجموع	30	%100

يتضح من خلال الجدول رقم(26) حول رأي المستجوبين للصعوبات التي تواجه عمل منظمتهم، أن النسبة الأعلى 33,33% تتعلق بـ عدم تطبيق السلطة لالتزامات حقوق الإنسان، يليها احتكار السلطة للإعلام التقليدي بنسبة 26,66%، في حين نالت المعوقات المادية نسبة 20%، أما بالنسبة لضعف الوعي المجتمعي ونقص مساحة مبادرة المواطن حسب رأي أفراد العينة فقد بلغت نسبتهما 13,33%و 6,66% على التوالي.

حسب الجدول أعلاه يتبين أنّ عمل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان يتمحور بشكل أساسي حول حث السلطة لتطبيق التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، فالنصوص القانونية موجودة لكن تطبيقها يعرف نقصا ملحوظا[1]، وفي ذات الإطار يظهر عدم اهتمام وسائل الإعلام التقليدية بنشاط منظمات المجتمع المدني نتيجة خضوعه جزئيا للسلطة، وهو ما يحول دون تحقيق الأهداف المسطرة لتلك المنظمات، كما يرجع ضعف أداءها إلى ضعف الوعي المجتمعي حول ضرورة الاشتراك في القضايا السياسية والاجتماعية، وكذا الانخراط في منظمات المجتمع المدني للضغط على السلطة، فمبادرة المواطن تبقى ناقصة ما يدعو إلى تفعيلها، كذلك تعاني منظمات المجتمع المدني من مشاكل مادية، خصوصا ما تعلق بمسألة التمويل، ما يجعل نشاطها محدودا في الغالب.

جدول رقم (27) الإعلام الجديد كألية تفعيل كفيلة بحل هذه الصعوبات حسب آراء أفراد العينة

الخيارات	التكرار (ك)	النسبة %
نعم	18	%60
لا	/	/
نوعا ما	12	%40
المجموع	30	%100

يلاحظ من خلال الجدول رقم (27) حول ما إذا كان الإعلام الجديد ألية تفعيل لحل صعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الجزائر بأن أغلب الإجابات تعتبره محققا لهذا الدور بنسبة 60%، في حين يعتقد 40% من المبحوثين أن الإعلام الجديد يسهم في حل هذه الصعوبات نوعا ما. في حين لم يرد أي نفي لدور الإعلام الجديد كألية تفعيل.

[1]- مقابلة مع السيد نور الدين بن يسعد، بتاريخ 2015/05/04 على الساعة 11:10.

يتبين من خلال الجدول أعلاه ما سبق ذكره في الفصل الثاني حول كون الاتصال ألية تفعيل لمنظمات المجتمع المدني، وعلى اعتبار أن الإعلام الجديد يتيح الاتصال بأكثر فاعلية وتفاعلية، فإن استخدامه الأنسب يسمح بتجاوز بعض الصعوبات التي يعاني منها المجتمع المدني في الجزائر، خاصة مع احتكار السلطة للإعلام وقصور تبنيها لالتزاماتها فيما يخص حقوق الإنسان، حيث يمثل الإعلام الجديد فضاء الكتروني تواصلي يسمح بالضغط على السلطة من خلال حشد الرأي العام للدفاع عن قضاياه (قضايا حقوق الانسان خاصة).

النتائج العامة للدراسة

النتائج العامة للدراسة:

أولا النتائج النظرية:

لقد توصلنا من خلال بحثنا إلى العديد من النتائج وفق سياق معرفي منهجي مترابط مع الإشكالية محل الدراسة، أبرز هذه النتائج هي كالآتي:

1. يتميز الإعلام الجديد عن نظيره التقليدي من خلال ثلاث محاور أساسية: تقنيات الاتصال الجديدة (الكومبيوتر، شبكة الأنترنيت، الهاتف النقال...)–النشاطات والممارسات والاستخدامات التي توفرها هذه التقنيات– العلاقات الاجتماعية والتنظيمات والتشريعات التي تظهر من حول هذه الوسائل.
2. الإعلام الجديد وسيلة يمكن أن تستخدمها منظمات المجتمع المدني لنشر الأخبار والآراء بين أعضائها وكذا بين مستخدمي الانترنيت بشكل مكتوب أو مسموع أو مرئي، "متعدد الوسائط".
3. استخدام منظمات المجتمع المدني لأشكال الإعلام الجديد على اختلافها للحوار والنقاش حول القضايا الأساسية التي تهمها، حيث لم يعد هذا الإعلام كما سبق يستخدم للدردشة ولتفريغ الشحن العاطفية، ومن ثم أصبح المواطنون يتبادلون وجهات النظر السياسية والاجتماعية.
4. يعد الإعلام الجديد إعلاماً بديلاً؛ يمكن من خلاله لمنظمات المجتمع المدني ممارسة النقد.
5. لا تمثل أشكال الإعلام الجديد العامل الأساس في تفعيل منظمات المجتمع المدني، لكنه أصبح عامل مهم في تهيئة متطلبات التفعيل عن طريق تكوين الوعي وتعزيز قيم المواطنة و تغيير الركود الذي يشهده الانخراط في النشاط المدني وذلك بالتعريف بعمل المنظمات وأنشطتها، كما أنه يسهم في تقويتها بما يجعلها قادرة على مواجهة السلطة.
6. اصبحت تتشكل بفضل شبكة الإنترنت فضاءات تواصلية عدة هي بمثابة أمكنة إفتراضية، تتيح لمستخدميها أينما كانوا مساندة منظماتهم والقيام بدورهم .

7. ان المنخرطين في منظمات المجتمع المدني يسعون أكثر لكسب رأسمال رمزي من وراء استخدامهم لهذا الإعلام أكثر من انخراطهم في تحقيق رأسمال مادي، بحيث يمكن أن تزدهر فيه مبادرات المجتمع المدني.
8. يفتقر الإعلام الجديد الى الوضوح، وقد يعني هذا ان اشكال الإعلام الجديد تحوي بعض العيوب التي يمكن أن تقلب استعمالها سلبيًا، ما يحتم على منظمات المجتمع المدني دراسته والاهتمام به بجدية حتى يسهم في خلق التأثير المرجو منه.
9. قد تتشكل الأجندة الإعلامية منظمات المجتمع المدني، عن طريق الأحداث البارزة التي تفرض نفسها(الحراك العربي مثلا) حيث تسعى المنظمات الحقوقية إلى كسب المزيد من الحريات وتسليط الضوء على الممارسات التعسفية بهدف الحد منها، وذلك يتأتى بإشراك المواطن وتوعيته.
10. إن النشاط السياسي والاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني لا يولد في الأنترنيت، بل يتطلب أليات تفعيل أخرى، وجاء الاعلام الجديد مكملا له.

ثانيا: النتائج التطبيقية

جاء الفصل الأخير في طابعه التطبيقي استكمالا للدراسة النظرية التي قمنا بها في الفصول السابقة، وبناء عليه توصلنا للنتائج التالية:

1) أكدت الدراسة على احتكار السلطة للإعلام التقليدي حسب المبحوثين، حيث يعتبر 80% من أفراد العينة أنّه خاضع جزئيا للسلطة، وبنسبة أقل يؤكد 20% منهم على خضوعه الكلي، وعلى هذا الأساس يعتبر غالبية أفراد العينة أنّ علاقة منظمتهم بالإعلام التقليدي سيئة، وهذا مايشير إليه 83.33% من المبحوثين.
2) اهتمام متزايد من قبل مسؤولي الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، بالإعلام الجديد حيث يتم العمل على استحداث دورات تكوينية للتعامل مع وسائل الإعلام عامة والإعلام الجديد بشكل خاص، رغم

أن أغلب أفراد العينة لم يستفيدوا من مثل هاته الدورات حيث بلغت نسبة الغير مستفيدين منها 73,33%.

من خلال ما سبق يتبين صحة الفرضية الأولى، كون الإعلام التقليدي خاضع لقيود الدولة، ما يحول دون دعمه لمنظمات المجتمع المدني.

3) عمل الإعلام الجديد على استقطاب المهتمين بالعمل المدني وهذا بشهادة أغلبية المنخرطين في المنظمة، حيث بينت نتائج هذه الدراسة أن أكثر المواقع التي يتم عبرها الانخراط لدى أفراد العينة هي الموقع الإلكتروني للمنظمة وفي المراتب الدنيا تأتي كل من صفحة الفايس بوك والبريد الالكتروني، حيث تم في هذا الصدد تقييم الانخراط الإلكتروني حسب غالبية أفراد العينة بأنه فعال (76,66%)، هذا ما يؤكد فرضية التأثير الإيجابي للإعلام الجديد على منظمات المجتمع المدني.

4) أظهرت الدراسة أنّ الإعلام الجديد يعمل على بناء رأس المال الاجتماعي، من خلال دفع المجتمع للانفتاح على أفكار ومبادئ حديثة، وهذا ما ذهب إليه غالبية أفراد العينة بنسبة 43,33%، يليها التحفيز على التغيير ويظهر هذا الدور جليا من خلال تأكيد غالبية المبحوثين (90%) على دوره الإيجابي في الحراك العربي خاصة ما تعلق بتعميم الأخبار وفضح انتهاكات حقوق الإنسان وهو ما أشار إليه أفراد العينة بنسبة 36,66%.

5) أثبتت الدراسة أن قيّم المواطنة يتم تعزيزها من خلال الإعلام الجديد بدرجة جيدة من تقدير أفراد العينة. وجاء ترتيب مجالات قيم المواطنة وفقا لتقدير أفراد العينة حول اسهام الإعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة كالتالي: تعميم الأخبار وفضح انتهاكات حقوق الانسان حصل على الترتيب الأول بنسبة 36,66 %. أما المشاركة الفعالة للمواطنين فقد حصلت على 33,33 %، يليه بنسبة أقل إضعاف بيروقراطية الدولة وكذا تشجيع المواطن على الإبداع و تنمية خصال المواطنة بنسبتي 20 %و 9,99 %على التوالي.

6) في مجال تعزيز المشاركة السياسية بينت النتائج أن للإعلام الجديد دور جيد في دفع المواطن في اتجاه الاطلاع على ثقافة حقوق الإنسان وتعميمها، كما يسهم في اتاحة الرقابة ومحاسبة السلطة، ويتيح متابعة القضايا السياسية الراهنة، في المقابل دوره ضعيف في رصد الحقائق ونشر الديمقراطية. كما أثبتت قدرة شبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل الوعي السياسي على اعتبار أنها وسيط تواصلي وتفاعلي يسمح لأي متصفح بأن يتابع الأحداث والتعرف على مجريات الأحداث مدعمة بالصوت والصورة والتعليقات مما يسمح للرأي العام بالتفاعل مع الاخبار والتأثر بها وبناء مواقف حولها ويسمح بالتالي بتعبئته وتحريك الجماهير تجاه قضايا وأوضاع معينة.

7) وفيما يتعلق بدعم وتقوية المنظمة بينت الدراسة أنّ الإعلام الجديد له دور في زيادة قوة المنظمة ودعمها وهذا ما أشار إليه غالبية أفراد العينة بنسبة 83,33%، ويتم ذلك من خلال الاستقطاب وإدارة المتطوعين للتعبير عن رأيهم عبر منظمات مدنية، يليه تسويق العمل الخيري الكترونيا، كما يبرز دوره الضعيف في دعم المنظمة في مواجهة السلطة وكذا توفير نظم فاعلة للمعلومات.

8) وبخصوص مزايا استخدام الإعلام الجديد أظهرت النتائج أن الإعلام الجديد له دور في التعريف بالمنظمة، كما يسمح للمواطن بالاطلاع على مختلف نشاطاتها، وتفعيل التواصل بين المنتمين إليها و الجمهور، كما أكدت الدراسة على الدور الايجابي للإعلام الجديد في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

9) في ما يخص امكانية استبدال المجتمع المدني الواقعي بالمجتمع الافتراضي، أظهرت الدراسة عدم وجود فروق كبيرة، كون النسب جد متقاربة بين من يرى بإمكانية حدوث هذا الأمر وبين من يعارض، مع أفضلية بسيطة للرأي الأول، فأنسب خاصية تميز منظمات المجتمع المدني الإلكترونية حسب أفراد العينة هي المرونة (30%)، في حين غالبية الاجابات التي لا ترى امكانية في استبدال المجتمع المدني الواقعي، تربط ذلك في الأساس بغياب بنية متطورة (26,66%).

10) كما أوضحت الدراسة وجود سلبيات لاستخدام الإعلام الجديد، حيث يؤكد غالبية أفراد العينة أنه كثيرا ما ينشر أخبارا زائفة، ويضخم قضايا معينة، وبدرجة أقل تطرق المبحوثون لمشكلتي القرصنة والتقليل من الاتصال التقليدي.

11) أظهرت الدراسة وجود صعوبات تعاني منها منظمات المجتمع المدني والإعلام الجديد، حيث بينت غالبية الاجابات ضعف البنية التحتية، وبصفة أقل يقتصر استعمال أشكال الإعلام الجديد لغرض الترفيه، بينما تعاني منظمات المجتمع المدني من مشكل أساسي يتمثل في عدم تطبيق السلطة لالتزاماتها، و احتكارها للإعلام التقليدي حسب أفراد العينة، وبصفة أقل تبرز المعوقات المادية وضعف الوعي المجتمعي وكذا نقص مساحة مبادرة المواطن.

12) وأخيرًا أظهرت الدراسة أن الإعلام الجديد ألية تفعيل كفيلة بحل مشاكل المجتمع المدني، حيث يؤكد غالبية أفراد العينة بنسبة 60%على فعاليتها، فيما تعتبرها البقية فعالة نوعا ما.

13) أثبتنا من خلال الدراسة تفعيل منظمات المجتمع المدني من خلال استخدام وسائل الإعلام الجديد، وهذا ما يثبت صحة الفرضية القائلة أنّه كلما اعتمدت منظمات المجتمع المدني في أنشطتها على الإعلام الجديد كلما أسهم ذلك في تفعيلها.

- لم تصل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان إلى الاستفادة الحقيقية من المزايا التي يوفرها الإعلام الجديد لاستخدامها في حشد الجماهير وتعبئة الرأي العام وتوعيته حول قضايا حقوق الإنسان، رغم تأكيد المنخرطين فيها على أهمية الإعلام الجديد في تعزيز المواطنة والمشاركة السياسية، وكذا تقوية ودعم منظمتهم، وهذا يعود لجملة الصعوبات التي تواجه الإعلام الجديد وكذا منظمات المجتمع المدني في الجزائر.

خـــاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى ظاهرة الإعلام الجديد وتأثيراتها على منظمات المجتمع المدني، أين يمكن استغلاله لتفعيل هذه الأخيرة وتقويتها باعتبار الاتصال ألية تفعيل لمنظمات المجتمع المدني.

وفي ذات الصدد يحتل الإعلام الجديد موقعا بارزا كمؤثر فعال في مختلف القضايا السياسية والاجتماعية الراهنة، ويساهم باعتباره أحد تجليات الثورة الاتصالية في تشكيل فضاء تواصلي افتراضي يعد إطارا جديدا لعلاقة جيدة للمواطن مع منظمات المجتمع المدني، بغية إشراكه في الحياة السياسية، وترسيخ ثقافة المجتمع المدني وتعزيز قيم المواطنة؛ في هذا السياق يبرز دور الأشكال الإعلامية الجديدة كالمدونات وشبكات التواصل الاجتماعي مثل "الفيس بوك" في نشر الثقافة التطوعية وتعميم ثقافة حقوق الإنسان، وتوفير مجال لتعبئة الجماهير وتحريك الرأي العام اتجاه قضايا حساسة ومصيرية. هذا فضلا عن أهمية المواقع الالكترونية التي تطلقها تلك المنظمات وحدود الدور الذي تقوم به في التفاعل مع المجتمع وفى التعبير عن قضاياه، مالا يدع مجالاً للشك حول الدور الفعال للإعلام الجديد في نشر وترسيخ هذه الثقافة، بالرغم مما تحمله هذه الوسائل من سلبيات.

يلعب الإعلام الجديد دوراً رئيساً وفاعلاً في دعم منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المختلفة، حيث يشكل ورقة ضغط في يد منظمات المجتمع المدني؛ في مواجهتها للسلطة، ويتعدى إسهام ودور الإعلام الجديد في دعم وتقوية منظمات المجتمع المدني الحدود التقنية حيث يوفر فضاء الكتروني تواصلي يسمح باستقطاب المواطن وتوعيته لإشراكه في مجمل الحياة السياسية، عبر تدعيم الديمقراطية، وتعزيز المشاركة السياسية و بالتالي إشراك المواطن في صنع القرار السياسي.

خـــــاتمة

وعلى المستوى المحلي يشهد استخدام منظمات المجتمع المدني للإعلام الجديد تزايدا ملحوظاً، خاصة في ظل قصور الإعلام التقليدي عن تأدية مهامه في دعم هذه المنظمات، كونه خاضع بصفة جزئية للدولة، ما يجعل من استثمار ميزات الإعلام الجديد ضرورة ملحة، واستغلاله كآلية تفعيل، بإمكانها تعبئة الرأي العام وتسهيل الانخراط الالكتروني وكذا نشر الوعي المجتمعي بمختلف القضايا خاصة ما تعلق منها بحقوق الإنسان، وفي ذات السياق تجدر الإشارة إلى الصعوبات العديدة التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الجزائر ومنها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، خاصة ما تعلق منها بعلاقتها الغير جيدة مع السلطة والإعلام التقليدي الخاضع لها، وما يترتب عنها من معوقات مادية وقصور في استقطاب المواطنين و كذا ضعف واضح في تشكيل الوعي المجتمعي الكفيل بإثراء دورها وخدمة قضاياها الأساسية.

ويمكننا القول بالمحصلة، إن هذه الإعلام قد أبان عن قدرات هائلة يمكن استغلالها بطريقة جيدة في تحقيق التأثير المطلوب بغية تقوية هذه المنظمات وتفعيل نشاطاتها للوقوف في وجه احتكار السلطة للمعلومة وتضييقها على منظمات المجتمع المدني.

على هذا الأساس يعتبر الإعلام الجديد كألية دعم فعالة لمنظمات المجتمع المدني، حيث ساهم إلى حد مقبول في دعم الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، إلاّ أنه يتطلب تكوين وتدريب على حسن استعماله من جهة، وبنية معلوماتية متطورة من جهة أخرى، حتى يؤدي دوره على أكمل وجه.

الملاحق

الملحق رقم (1):

استمارة معلومات خاصة بمعرفة دور الإعلام الجديد في دعم منظمات المجتمع المدني

– دراسة حالة الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان–

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص: اتصال، عولمة وضبط النزاعات

إعداد الطالب:

– وشان عبد الرؤوف

إشراف الأستاذ:

– د بوراس خليفة

يشرفني كطالب في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، أن أضع بين أيديكم الاستمارة الملحقة، بغرض جمع بيانات وأراء لإنجاز عمل علمي أكاديمي يهدف إلى معرفة مساهمة الإعلام الجديد في دعم منظمات المجتمع المدني ويتخذ من منظمتكم دراسة حالة، وهذا في إطار إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر علوم سياسية، تخصص: اتصال، عولمة وضبط النزاعات.

الرجاء الإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستمارة بكل دقة وموضوعية، كي تترتب عنها صحة النتائج، كما نؤكد لكم أنّ إجاباتكم ستستخدم لإثراء البحث العلمي وليس لأغراض أخرى.

تقبلوا منّا فائق الاحترام والتقدير.

ملاحظة: ضع علامة (×) في الخانة المناسبة

البيانات الشخصية:

- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

- السن: 22-26 ☐ 26-30 ☐ 30-33☐

- المستوى التعليمي: ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

المحور الأول: علاقة الإعلام الجديد بمنظمات المجتمع المدني

- هل لديك صعوبة في استعمال تطبيقات الاعلام الجديد؟

نعم ☐ الى حد ما ☐ لا ☐

- هل استفدت من دورة تكوينية للتعامل مع وسائل الإعلام الجديد؟

نعم ☐ لا ☐

- هل تتصفح الموقع الإلكتروني لمنظمتكم؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

- كيف تزَّون علاقة منظمتكم بالإعلام التقليدي؟

علاقة جيدة ☐ مضطربة ☐ سيئة ☐ نوعا ما ☐

- هل تعتبرون الإعلام التقليدي خاضع للدولة؟

نعم ☐ لا ☐

- ماهي المجتمعات الافتراضية التي تنتمي إليها على الأنترنيت؟

مدونات منتديات النقاش ☐ شبكات التواصل الاجتماعي ☐ مواقع المحادثات الفورية ☐
مواقع ألعاب وترفيه ☐ مواقع الكترونية أخرى ☐

– هل حدث وأن تواصلت معك إدارة المنظمة عبر موقعها الإلكتروني أو جروب الفايس بوك؟

نعم ☐ لا ☐

– كيف يعمل الإعلام الجديد على بناء رأس المال الاجتماعي:

بناء هويات محلية فاعلة ☐ انفتاح المجتمع على أفكار ومبادئ حديثة ☐

تغيير القيم والسلوكيات ☐ التحفيز على التغيير ☐

– في رأيك هل الإعلام الجديد؟

فضاء عمومي افتراضي (للتفاعل والتدوين والتسويق) ☐

مجرد وسيلة للاتصال (نقل، إبلاغ، تأثير) ☐

– هل يساهم الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة السياسية؟

نعم ☐ لا ☐

– إذا كانت الاجابة بنعم فكيف ذلك؟

يتيح الرقابة ومحاسبة السلطة ☐ رصد الحقائق ☐ كشف الفساد ☐

نشر الديمقراطية ☐ تعميم ثقافة حقوق الإنسان ☐ متابعة القضايا السياسية الراهنة ☐

– هل لشبكات التواصل الاجتماعي دور في تشكيل الوعي السياسي:

نعم ☐ لا ☐

– إذا كانت الإجابة بنعم فكيف يتم ذلك؟

تداول الأخبار السياسية ☐ تعبئة الرأي العام وتحريك الجماهير ☐

– في رأيكم هل لعب الاعلام الجديد دورا ايجابيا في الحراك العربي؟

نعم ☐ لا ☐

– في حالة الإجابة بنعم كيف ساهم الإعلام الجديد (الشبكات الاجتماعية خاصة) في التغيير السياسي:

إمكانية التواصل ☐ كسر حاجز الخوف ☐ القدرة على تنظيم الاحتجاجات ☐

تعميم الأخبار وفضح انتهاكات حقوق الانسان ☐ إثارة الرأي العام الدولي والمحلي ☐

المحور الثاني: دور الإعلام الجديد في دعم منظمات المجتمع المدني

1– هل تعتقد ان الاعلام الجديد يساهم في تعزيز قيم المواطنة؟

نعم ☐ لا ☐

2– في حالة الإجابة بنعم تكمن مساهمته من خلال:

المشاركة الفعالة للمواطنين ☐ إضعاف بيروقراطية الدولة ☐

تشجيع المواطن على الإبداع وتنمية خصال المواطنة ☐

3– هل يسهل الإعلام الجديد من الانخراط في منظمات المجتمع المدني؟

نعم ☐ لا ☐

– في حالة الإجابة بنعم، ماهي وسيلة الانخراط الالكترونية في منظمتكم؟

الموقع الالكتروني التفاعلي ☐ الفايس بوك ☐ البريد الالكتروني ☐

– كيف تقيمون الانخراط الالكتروني في منظمتكم؟

فعال ☐ غير فعال ☐

– هل يعد الإعلام الجديد عامل رئيسي في دعم وتقوية منظمتكم ؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا ☐

–في حالة الاجابة بنعم او الى حد ما، كيف يسهم الإعلام الجديد في تقوية وتفعيل أداء منظمات المجتمع المدني؟ (رتب حسب الاولوية)

توفير نظم فاعلة للمعلومات تساعد في كفاءة التخطيط، التنظيم والرقابة ☐

تسويق العمل الخيري إلكترونيا ☐ الاستقطاب وإدارة المتطوعين ☐ الاستفادة منه عبر دورات تكوينية ☐ طرح كافة القضايا ومناقشتها ☐ تقوية منظمات المجتمع المدني في وجه السلطة ☐

– هل ترى أن المجتمع المدني الافتراضي بديل للمجتمع المدني الواقعي؟

نعم ☐ لا ☐

– في حالة الإجابة بـ نعم ما هي مميزات منظمات المجتمع المدني الإلكترونية؟

المرونة (لا تتطلب مقر أو ميزانية) إلغاء الحدود الجغرافية ☐ تقوم على الاختيار لا الإلزام ☐ فضاء للتمرد والثورة ☐

– في حالة الإجابة بلا ما هي المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الإلكترونية؟

غياب بنية تحتية متطورة ☐ ضعف التوعية ☐

تتطلب خلق الحاجة التي تدفع المواطن لاستخدامها ☐ عدم الترويج للحوافز ☐

المحور الثالث: واقع الإعلام الجديد ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر:

ماهي المزايا الإيجابية لاستخدام الإعلام الجديد على منظمتكم؟

.....

.....

ما هي مساوئ استخدامها؟

.....

.....

هل يعمل الإعلام الجديد على الحد من احتكار الدولة للإعلام؟

☐ بصفة ضعيفة ☐ بصفة قوية ☐ نوعا ما

ماهي الصعوبات التي تواجه الإعلام الجديد في الجزائر؟

.....

.....

– ماهي الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الجزائر؟

عدم تطبيق السلطة لالتزامات حقوق الإنسان ☐ ضعف الوعي المجتمعي ☐ نقص مساحة المبادرة لدى المواطن ☐ احتكار السلطة للإعلام التقليدي ☐ معوقات مادية ☐

– هل الإعلام الجديد كألية تفعيل كفيلة بحل هذه الصعوبات؟

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

الملحق رقم(2): أسئلة المقابلة

1) كيف ترون أهمية العملية الاتصالية في أداء مهامكم؟

2) هل تعتقدون أنّ الإعلام الجديد يلعب دورا هاما في تفعيل منظمتكم؟ من خلال موقعكم الالكتروني وصفحة الفايس بوك والبريد الإلكتروني؟

3) هل نملك إعلاما مستقلا وموضوعيا يسهم في تعزيز ودعم المجتمع المدني؟

4) هل حرية التعبير التي يتيحها الاتصال الافتراضي تسمح بتعزيز حقوق الإنسان؟

5) ما هو تقييمكم لوضع منظمات المجتمع المدني في الجزائر؟

الملحق رقم 3: الموقع الالكتروني للرابطة

الملحق رقم 4: صفحة الرابطة على موقع الفايس بوك

الملحق رقم 5: القانون الأساسي للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان:

الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان تخضع لأحكام قانونها الاساسي الذي ينبثق عن مؤتمرها و الذي يهدف الى تنظيم عملها و تركيبتها على مختلف المستويات.

وقد تمت المصادقة على القانون الأساسي المعتمد من طرف المؤتمر الثالث المنعقد يومي 25 و 26 مارس 2010

العنوان الأول: الأحكام العامة

المادة 01 :

الرابطة هي جمعية وطنية غير حكومية تخضع لقانونها الأساسي، لنظامها الداخلي و القوانين السارية. تم اعتمادها بتاريخ26 جويلية 1989.

المادة 02 :

الرابطة تهدف إلى:

- الدفاع و ترقية الحريات الفردية و الجماعية، وفقا للميثاق العالمي لحقوق الإنسان .
- محاربة التعسف، اللاتسامح، اللاعدل، القمع، الظلم و كل أشكال العنصرية و التمييز .
- الدفاع و ترقية الحقوق السياسية للمواطنين بعيدا عن كل الانتماءات الحزبية .
- التنديد مهما كانت الدوافع، بالانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان و المساس بحرية المعتقد، التعبير، الاجتماع و حرية تكوين الجمعيات منها الثقافية و النقابية .
- خدمة قضية الديمقراطية و العمل على بناء دولة القانون تخضع فيها السلطة للقانون، تكون محدودة

به و تخضع له .

- العمل من أجل استقلالية العدالة حتى تبقى بعيدة عن الضغوطات، وحتى لا تعرف أي حدود غير تلك التي يحددها القانون .
- تقديم المساعدة لكل شخص انتهكت حقوقه أو تكون حرياته مهددة .
- التنديد علانية بممارسة التعذيب و ممارسيه و العمل باستمرار من اجل القضاء على هذه الظاهرة .
- الدفاع و ترقية الحقوق الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية للفرد .
- العمل من أجل المساواة في الحقوق بين الرجل و المرأة .
- الدفاع و ترقية حقوق الطفل .
- الدفاع عن اللاجئين، المهاجرين و طالبي اللجوء حسب تعريف الاتفاقيات الدولية الخاصة بهذه الفئة .
- الدفاع على حق المواطنين في بيئة نظيفة، الحفاظ عليها و حمايتها بشكل دائم .
- بصفة عامة الدفاع و ترقية حقوق الإنسان التي هي العالمية و غير قابلة لتجزأ.

العنوان الثاني :المناضل

المادة 03 :

- يتحصل على صفة المناضل في الرابطة كل جزائري و جزائرية يصادق على دليل المناضل و تدفع الاشتراكات السنوية .

ملف الانخراط يحدده النظام الداخلي.

المادة 04 :

- صفة المناضل تمنح من طرف المكتب الولائي للرابطة مكان نشاط المناضل.

المادة 05 :

– يمكن رفض صفة المناضل للفرد من طرف إحدى هيأت الرابطة. النظام الداخلي ينظم تدابير الرفض.

المادة 06 :

– المناضل يفقد هذه الصفة عن طريق تقرير مسبب من طرف لجنة التأديب الوطنية، إجراءات الفقدان تحددها اللجنة.

العنوان الثالث: المؤتمر الوطني

المادة 07 :

– المؤتمر هو الهيأة العليا للرابطة. ينعقد كل أربع سنوات و يمكن أن ينعقد في دورة استثنائية بطلب من ثلثي أعضاء المجلس الوطني .

المؤتمر يناقش التقرير الأدبي العام المقدم من طرف اللجنة المديرة. النقاشات يجب أن تكون في جلسة علنية، المصادقة على التقرير تكون برفع الأيدي.

المادة 09 :

– يتكون المؤتمر من أعضاء المجلس الوطني، رؤساء المكاتب و ممثلي الولايات منتخبين للغرض.

المادة 10 :

– يرسم المؤتمر الخطوط العريضة التوجيهية للرابطة و يدخل التعديلات على القانون الأساسي إن دعت الضرورة ذلك.

المادة 11 :

– ينتخب المؤتمر أعضاء المجلس الوطني من بين أعضائه.

العنوان الرابع: المجلس الوطني

المادة 12 :

– المجلس الوطني هو الهيأة العليا بين المؤتمرين. وهو مسؤول أمام المؤتمر.

المادة 13 :

– المجلس الوطني مكلف بتطبيق التوجيهات العامة المحددة من قبل المؤتمر، بمراقبة اللجنة المديرة و التسيير المالي للرابطة.

المادة 14 :

– يتكون المجلس الوطني من 56 عضو منتخبين من طرف المؤتمر مع مراعاة التوازن الجهوي، عدد المناضلين في كل مكتب ولائي و النشاط الجواري الذي يقوم به كل المكتب. اللجنة الوطنية التقنية لتحضير المؤتمر تحدد الطرق و الأشكال.

المادة 15 :

– المجلس الوطني ينتخب اللجنة الوطنية التقنية لتحضير المؤتمر. مهام اللجنة و صلاحياتها يناقشها المجلس الوطني.

المادة 16 :

– المجلس الوطني ينعقد مرتين في السنة في دورة عادية، وفي دورة استثنائية بدعوة من رئيس الرابطة أو ثلثي أعضاء المجلس الوطني.

المادة 17 :

– المجلس الوطني يقوم بإعداد النظام الداخلي للرابطة.

المادة 18 :

– المجلس الوطني ينتخب أحد أعضائه رئيسا للرابطة، في اقتراع سري و في دورين.

المادة 19 :

– المجلس الوطني يمكن أن ينهي عهدة الرئيس بطلب من ثلثي أعضاء المجلس.

العنوان الخامس: رئيس الرابطة

المادة 20 :

– ينتخب الرئيس من داخل المجلس الوطني.

المادة 21 :

– يمكن لرئيس الرابطة أن يختار خبراء و كفاءات من أجل تسيير أعمال موضوعاتية أو من أجل تمثيل الرابطة في نشاطات وطنية أو دولية.

المادة 22 :

– رئيس الرابطة يدعو إلى عقد اجتماعات اللجنة المديرة ،المجلس الوطني وكذلك المؤتمر الوطني العادي.

المادة 23 :

– رئيس الرابطة وحده المخول للتقاضي باسم الرابطة.

المادة 24 :

– رئيس الرابطة يختار أعضاء اللجنة المديرة من بين أعضاء المجلس الوطني.

المادة 25 :

– رئيس الرابطة يوزع المهام على أعضاء اللجنة المديرة.

المادة 26 :

– في حالة شغور منصب الرئيس، اللجنة المديرة تتحول إلى لجنة طارئة تتكفل في مدة لا تتجاوز 60 يوم باستدعاء المجلس الوطني إلى دورة استثنائية ينتخب فيها الرئيس الجديد.

المادة 27 :

– الرئيس يختار الموظفين الدائمين و إداريي الرابطة.

العنوان السادس: اللجنة المديرة

المادة 28 :

– اللجنة المديرة يختارها الرئيس من بين أعضاء المجلس الوطني.

المادة 29 :

– اللجنة المديرة مكونة من سبعة أعضاء على الأقل و يمكن إعادة النظر في هذا العدد مع مراعاة توزيع المهام من طرف الرئيس.

– المادة 30 :

– اللجنة المديرة مسؤولة أمام المجلس الوطني و الرئيس.

المادة 31 :

– اللجنة المديرة تساعد الرئيس و تسهر على تطبيق توصيات المؤتمر و المجلس الوطني.

المادة 32 :

– اللجنة المديرة تضمن المتابعة و السير الحسن للمكاتب الولائية.

المادة 33 :

– في حالة شغور أحد المناصب اللجنة المديرة، يمكن للرئيس أن يضع حدا لمهام العضو أمام المجلس الوطني.

المادة 34 :

– يمكن للجنة المديرة وضع حد لمهام رئيس مكتب ولائي بسبب أخطاء خطيرة مرتكبة والتي تتعارض مع نصوص و خط الرابطة، وهذا وفقا لتقرير مسبب من طرف لجنة التأديب الوطنية، المهام و الصلاحيات الخاصة باللجنة يحددها النظام الداخلي.

المادة 35 :

– صفة إطار تنفيذي في حزب سياسي آو إطار سامي في الدولة لا تتوافق مع صفة عضو اللجنة المديرة.

العنوان السابع: المكاتب الولائية:

المادة 36 :

– يتم تأسيس مكاتب ولائية على مستوى كل ولاية.

المادة 37 :

– من أجل تأسيس مكتب ولائي يجب اجتماع 15 مناضل على الأقل، في الظروف الخاصة يمكن للمجلس الوطني أن يسمح بغير ذلك تحت طلب المناضلين المكونين للمكتب المعني.

المادة 38 :

– الجمعية العامة الانتخابية هي التي تنتخب الرئيس في كل مكتب ولائي.

المادة 39 :

يمكن لرئيس المكتب الولائي أن يحضر أعمال المجلس الوطني بدعوة من رئيس الرابطة وذلك تحت صفة الملاحظ.

المادة 40 :

– في الولايات أين توجد نواة من مناضلي الرابطة، هؤلاء يمكنهم حضور أعمال المجلس الوطني بدعوة من رئيس الرابطة و ذلك تحت صفة الملاحظ.

المادة 41 :

– رئيس المكتب الولائي مسؤول أمام اللجنة المديرة و الجمعية العامة للمكتب الولائي.

المادة 42 :

– يمكن للجنة المديرة وضع حد لمهام رئيس مكتب ولائي بسبب أخطاء خطيرة مرتكبة، والتي تتعارض مع نصوص و خط الرابطة، وهذا وفقا لتقرير مسبب من طرف لجنة التأديب الوطنية، المهام و الصلاحيات الخاصة باللجنة يحددها النظام الداخلي.

المادة 43 :

– المكاتب الولائية ملزمة بتقديم تقرير سنوي عن وضعية حقوق الإنسان في كل ولاية وذلك في أواخر شهر نوفمبر من كل سنة.

المادة 44 :

– عهدة رئيس المكتب الولائي هي أربع سنوات وتنتهي في كل الحالات عند انعقاد المؤتمر الوطني العادي.

المادة 45 :

– رئيس المكتب الولائي ملزم بتنصيب اللجنة المديرة الولائية مشكلة من مناضلي المكتب.

العنوان الثامن: اللجان الدائمة للرابطة

المادة 46 :

– يتم تأسيس لجنتين وطنيتين دائمتين و مستقلتين مكونتين من أعضاء المجلس الوطني.

- لجنة التأديب الوطنية.
- لجنة التنظيم و التنمية الوطنية

المادة 47 :

– يتم تأسيس لجنتين ولائيتين دائمتين مستقلتين من طرف الجمعية العامة الانتخابية لكل ولاية.

- لجنة التأديب الولائية.
- لجنة التنظيم و التنمية الولائية

المادة 48 :

– مهام و صلاحيات اللجان المذكورة أعلاه ينظمها النظام الداخلي.

المادة 49 :

– في كل الأحوال لا يمكن لأي عضو من اللجنة المديرة أن يكون عضوا كذلك في اللجان الدائمة و ينطبق ذلك على جميع المستويات.

العنوان التاسع: أحكام نهائية

– المادة 50 :

القانون الأساسي الحالي يدخل حيز النفاذ مباشرة بعد المصادقة عليه من طرف المؤتمر.

المادة 51 :

– عهدة كل هيئات الرابطة تبدأ من تاريخ انعقاد المؤتمر الوطني

المادة 52 :

– موارد الرابطة تتكون من اشتراكات الأعضاء ومن التبرعات.

المادة 53 :

– حل الرابطة من اختصاصات المؤتمر الوطني، هذا الأخير يتمتع بكل الصلاحيات فيما يخص أملاك و عقار الرابطة.

قائمة المراجع

❖ **المعاجم**

1. حجاب محمد منير، " **المعجم الإعلامي**" (القاهرة: دار الفجر، ط1، 2004).

❖ **الوثائق الرسمية:**

1. قانون الإعلام 2012
2. دستور 1989

❖ **الكتب والمراجع باللغة العربية:**

1. أبو حلاوة كريم ، "**إشكالية مفهوم المجتمع المدني: النشأة، التطور، التجليات** –(دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998).
2. بابعير يحي، "**نظرة لمستقبل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية في الزمن الرقمي**"(المملكة العربية السعودية: مؤسسة الجزيرة للصحافة والنشر،2009).
3. بعزيز إبراهيم ،" تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية")دار الكتاب الحديث، د ط، 2012 (.
4. توفيق إبراهيم حسنين، "النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها"(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005).
5. الجباعي جاد الكريم، "المجتمع المدني هوية الاختلاف" (سورية: النايا للدراسات والنشر،ط1، 2011) .
6. جودي سولجا بيلي وآخرون،" فهم الإعلام البديل"(القاهرة: ترجمة علا أحمد إصلاح، القاهرة مجموعة النيل العربية، 2009).

7. الجنحاني الحبيب، "**المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**"(الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 2006) .

8. الجنحاني الحبيب ، سيف الدين علي إسماعيل، "**المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**"(دمشق: دار الفكر، 2003).

9. حسن حسين أحمد، "**الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني**" (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ط1، 2000).

10. حسن خليفة فريال، "**المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك**" (بيروت: مكتبة مدبولي، ط1، 2005).

11. حسام الساموك صفد، عبد الرزاق انتصار إبراهيم، "**الإعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**" (جامعة بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، ط1، 2011) .

12. خورشيد مراد كامل ، "**الاتصال الجماهيري والإعلام: التطور، الخصائص، النظريات**"(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2011).

13. الخوري نسيم ، "**الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية**" (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005).

14. الزيات عبد الحليم ،"**التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأدوات والآليات**" (الجزء الثالث، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002).

15. شطاح محمد، "**صحافة الانترنت ومستقبل الصحافة الورقية في الجزائر**"(الجزائر: جامعة ورقلة، 2005).

16. شفيق حسنين ، " **الإعلام الإلكتروني**" (القاهرة: رحمة برس للطباعة والنشر، ط2، 2006).

17. الصبيحي حمد شكر ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2).

18. صادق محمد مصطفى عباس، "**الإعلام الجديد" المفاهيم الوسائل والتطبيقات**" (عمان: دار الشروق عمان الأردن، ط1، 2008).

19. الصوراني غازي، "**تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**" (فلسطين: مركز دراسات الغد العربي، ط1، 2004).

20. عبد الحميد صلاح ، "**الإعلام والثورات العربية**" (القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2013).

21. عبد الحميد صلاح، الإعلام والثورات العربية،القاهرة مؤسسة الطيبة للنشر والتوزيع، ط1 ،2013.

22. عبد الصادق توفيق عبد الصادق، "**رجل السياسة: دليل في الحكم الرشيد**" (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2011).

23. عبد الصادق علي، "**مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية**" (القاهرة:مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط1، 2004).

24. عبد الإله بلقزيز" **الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم**" (بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، ط1، 2013).

25. عبد المنعم فؤادة، "**الاتصال الشخصي في عصر تكنولوجيا الاتصال**"، (القاهرة: دار عالم الكتاب ، ط1، 2003) .

26. عبد الصادق عادل، "**الفضاء الالكتروني والرأي العام تغير المجتمع والأدوات والتأثير**" (المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، 2011).

27. عبد الكريم هشام ، "**المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1990**" (جامعة الجزائر، 2006).

28. عماد مكاوي حسن، "**تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات**" (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2005).

29. فتحي محمد ،"**النشر الالكتروني الطباعة والصحافة الالكترونية والوسائط المتعددة**"(دار المناهج، 2009، عمان).

30. كرامي سمر، "**الصحافة النسائية في الوطن العربي**" (بيروت، دار النهضة العربية، 2008).

31. الكيلاني خالد، "**دور الإعلام في دعم المجتمع المدني إشكالية العلاقة بين الإعلام و منظمات المجتمع المدني**" (الصحافة القومية والخاصة والحزبية).

32. كنعان علي، "**المجتمع المدني والإعلام**" (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، 2015) .

33. الكواري علي خليفة، "**المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004).

34. لعقاب محمد، " **المواطن الرقمي: كيف ساعدت تكنولوجيا المعلومات الثورات العربية**"(الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2013).

35. محمد الدليمي عبد الرزاق، "**الإعلام الجديد والصحافة الالكترونية**" (عمان دار وائل للنشر والتوزيع ط1 2010).

36. محمد مزيد بهاء الدين، "**المجتمعات الافتراضية بديلا للمجتمعات الواقعية: كتاب الوجوه نموذجا**"(جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2012).

37. مصطفى يسرى، "**المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي**" (القاهرة: مركز البحوث العربية، ط1، 2002).

38. المقدادي كاظم، " **الإعلام الدولي والجديد وتصدع السلطة الرابعة**" (عمان: دار أسامة للنشر، ط1، 2013).

39. المدني توفيق، "**المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**" (دمشق: دار اتحاد الكتاب العرب، 1997).

40. مناع هيثم، "**الإمعان في حقوق الإنسان: موسوعة علمية مختصرة**" (سورية: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى) .

41. ناظم حسن و حاكم صالح علي، "**المجتمع المدني تاريخ نقدي**" (بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، ط1، 2007) .

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

1. Brody, Douglas. **A. Saudi Arabia international media strategy:** influence through multinational owner ship in – Hfezx. (ed) Mass media politics and society in the middle east. (Hampton pressIne, 2001).

2. flew terry , **new media–an introduction**,(oxford university press, uk, 2009), pg

3. Jean–Jacques Rousseau,**Du contrat Social**,Edition Talantikit,2002,pp .1–192

4. Habermas, L'espace public : **archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise**, traduit de l'allemand par Marc B, de Launay, Edition Paillot, Paris, 1990.

5. Isabelle Renoud ,**Cogittation Virtuelle : débats et enjeux sociaux sur internet**, 1997.

6. Marcel danesi, **dictionary of media and communication, united states of America:** library of congress cataloguing–in–publication data 2009.

7. Moustafa Kharoufi, **Governance et Sociétes Civiles au Maroc:** Afrique Orvent2000.

8. Michael Bratton, **Civil Society and political Transition in Africa** ,I D R Reports, Vol,11,no (1994).

❖ **المجلات والدراسات:**

1. بلعيور الطاهر، " المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، بسكرة: جامعة محمد خيضر، العدد 10(2006).

2. بومعزة السعيد، "التضليل الإعلامي وأفول السلطة الرابعة"، **المجلة الجزائرية للاتصال**، العدد 18 (2004).

3. بروان جمال و بوعجيمى بلقاسم ، "**دراسة حول الصحافة الإلكترونية في الجزائر..واقع وأفاق**"، ورقة مقدمة لمؤتمر الشارقة (24-25نوفمبر2005) .

4. البكوش الطيب ،" المجتمع المدني ومتطلباته"، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، العدد03 (1996).

5. بن طاهر علي، "ماهية المجتمع المدني: استخداماته الفكرية وحدود صلاحيته وتطبيقه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد12(سبتمبر 2010).

6. توفيق الفطافطة، "**علاقة الإعلام الجديد بحرية الرأي والتغيير في فلسطين: الفيسبوك نموذجاً**" (فلسطين: جامعة بيرزيت، قسم الإعلام المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، 2011) .

7. توفيق إبراهيم حسنين، "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية"، ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**(بيروت: ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

8. توفيق شريهان و كدواني شيرين ،" المدونات السياسية وحرية التعبير كحق من حقوق المواطنة" (ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر: **الإعلام والبناء الثقافي لحقوق المواطنة** (مصر: جامعة أسيوط ، فيفري 2008).

9. الجيوسي لينة ، "سلطة التكنلوجيا تكنلوجيا السلطة" ، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة،(2011).

10. الحمامي الصادق، "الميديا الجديدة والمجال العمومي: الإحياء والانبعاث"، **مجلة الإذاعات العربية** "، تونس، اتحاد إذاعات الدول العربية، العدد3 (2011).

11. ركاب منير ،" ثورة المدونات الالكترونية تجتاح الجزائر"، **جريدة إعلام تك**، العدد26 (8 الى15فريل2007) .

12. رشاد زكي وليد ،" نظرية الشبكات الاجتماعية من الايدولوجيا الى الميثودولوجي"، سلسلة قضايا: **إستراتيجية المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني** (مارس 2012).

13. رابح الصادق، المدونات والوسائط الإعلامية بحث حدود الوصل والفصل.

14. رابح الصادق، "التفاعلية في الصحف العربية على الانترنيت" المؤتمر الدولي: **الإعلام الجديد تكنلوجيا جديدة لعالم جديد**،(جامعة البحرين).

15. سليمان هشام ، العصيان المدني الإلكتروني، " **مجلة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي**"مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، العدد 160(2008).

16. شيخاني سميرة ، الإعلام الجديد في عصر المعلومات، **مجلة جامعة دمشق**، مجلد 26 ،العدد1و2(2010).

17. صادق محمد مصطفى عباس ، "الإعلام الجديد، دراسة في تحولاته التكنولوجية وخصائصه العامة"**مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك**، العدد2،(2007).

18. صالح كاتب سعود ، "الإعلام الجديد وقضايا المجتمع التحديات والفرص"، ورقة مقدمة: **للمؤتمر العالمي الثاني للإعلام الإسلامي**.

19. الطاهر بلعيور ، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 10(نوفمبر 2006).

20. عابد الجابري محمد ،" إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، ورقة مقدمة إلى: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2002).

21. عبد الله الحلوة خالد ،" الإعلام الجديد وتأثيراته في تشكيل الرأي العام"، ورقة مقدمة للمنتدى السنوي السادس للجمعية السعودية للإعلام والاتصال بعنوان "**الإعلام الجديد: التحديات النظرية والتطبيقية**"(المملكة العربية السعودية: الرياض، جامعة الملك سعود، 15-16 2012).

22. عابد زهير ، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعبئة الرأي العام الفلسطيني نحو التغيير الاجتماعي والسياسي"، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، مجلد 26 (2012) .

23. علوي مصطفى، " كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية"(السياسة الدولية، القاهرة: **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، العدد 184(أبريل 2011).

24. عبد الرحيم حلس موسى وناصر علي مهدي، دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني ، دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية الآداب جامعة الأزهر، **مجلة جامعة الأزهر بغزة**، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 2 (2010).

25. العدوني عصام ، "المجتمع المدني في المغرب: المفهوم والسياق "، **مجلة إضافات**، العدد5 (شتاء 2009).

26. العياضي نصر الدين ، "مصادرالتنضير وبناء المفاهيم حول الإعلام الجديد"، أبحاث المؤتمر الدولي: **لإعلام الجديد تكنولوجيا جديدة لعالم جديد**، (منشورات جامعة البحرين، 2009).

27. غليون برهان، "بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية"، **المستقبل العربي**، عدد 158 (نيسان 1992).

28. فؤاد بن حالة، "صدمة الاتصال الشمولي الأنظمة والمجتمعات العربية في مواجهة التحدي"، باريس: **منشورات ANEP**، (ترجمة: أحمد عظيمي، 2005).

29. قنديل أماني ، "تطور المجتمع المدني ي مصر"، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث (يناير/ مارس 1999) .

30. كاس عبد القادر ، "المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: **المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية**(الجزائر: جامعة الجزائر 3،7-8 ديسمبر 2011).

31. مبروك ساحلي، " دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي "، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: **المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية** (الجزائر:جامعة الجزائر3،7-8 ديسمبر 2011).

32. محمد صالح نغم ، مقال بعنوان: مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟ دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية **مجلة العلوم السياسية** (العددان 38-39).

33. مسعودة بايوسف ، "الهوية الافتراضية الخصائص والأبعاد"، دراسة استكشافية على عينة من المشتركين في المجتمعات الافتراضي، **مجلة العلوم الإنسانية.**

34. مقومات المجتمع الالكتروني، **جريدة الوطن** ، العدد (الثلاثاء 10 أبريل 2012).

35. مشري مرسي ، "المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: **التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات**(الجزائر:جامعة الجزائر،20 أوت 2008).

36. هقي عبد الله ، "الشباب العربي يعارض حكامه بالإنترنت"، **جريدة المحقق**، العدد 86 (من13 إلى 09 نوفمبر 2007).

❖ **الرسائل الجامعية:**

1. بن عبد العزيز خيرة، "**دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد نموذج المنطقة العربية**"، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006 -2007).

2. بلعاليا يمينة، "**الصحافة الإلكترونية في الجزائر بين تحدي الواقع والتطلع نحو المستقبل**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر، في علوم الإعلام والاتصال، 2006).

3. بونوة نادية ، "**دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010).

4. حسام الدين لطفي قتلوني مصعب، "**دور مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" في عملية التغيير السياسي مصر نموذج**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة (جامعة فلسطين، جامعة النجاح الوطنية في التخطيط والتنمية السياسية، 2012).

5. زودة مبارك، "**دور الإعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام – الثورة التونسية أنموذجا**"مذكر ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم الإنسانية، 2011-2012).

6. طاشمة بومدين، "**مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992**"، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر، كلية الإعلام و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2000-2001).

7. محمد المنصور، "**تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين: دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية والمواقع الإلكترونية -العربية نموذجا-**، رسالة ماجستير غير منشورة (الأكاديمية العربية في الدنمارك،2012).

8. هادف نور الدين ،"**التكنلوجيا الحديثة للإعلام والاتصال**" مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر، كلية الإعلام والاتصال، 2008).

❖ **المقابلات:**

- ✓ **مقابلة مع السيد: نور الدين بن يسعد رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، بتاريخ 2015/05/04.**
- ✓ **مقابلة مع السيد: عبد المومن خليل السكرتير العام للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، بتاريخ 2015/05/17.**

❖ **المواقع الإلكترونية:**

1. برنوصي عمر، مقال بعنوان: "**مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة**"، متاح من موقع: http://www.amanjordan.org/studieds/wmview.php?ArtiD.755 aman

2. www.webopedia.com

3. "**مواقع الشبكات الاجتماعية وطريقة عملها**"، متاح على الموقع: http://knol.google.com

4. www.en.wikipedia.org-

5. http://fr.wikipedia.org/Youtube

6. الرشواني منار، "**الاعلام الجديد والتغيير السياسي**"، متاح على الموقع: http://www.mominoun.com/arabic/ar-sa/articles

7. média sociaux : http//fr.wikipedia.org/Média_sociaux

8. مقال منشور، "**الاعلام الجديد المفهوم والوسائل والخصائص والوظائف**"، متاح على الموقع: http://blog.amin.org/nisreenhassouna/2014/04/07jhvdo

9. Pavlik V., Jhon, "the future of Online, Journalism: "**A guide to who's doing what**" Columbia journalism review,

July, Agust. **1997 [Online] available**: http://archives.cjr.org/year/97/4/online.asp

10. بشارة عزمي، " **مساهمة في نقد المجتمع المدني** "، متاح على الموقع: http://www.aafaq.org/fac2/19.htm

11. عبد العزيز محمد ،" **التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**"، إصدارات مركز ابن خلدون، 2004، متاح على الموقع: www.islamdaily.org%2Fmedia%2Freport-civil-society-transformation-arabic.

12. عبد الغفار شكر، "**أثر السلطوية على المجتمع المدني – الجزء الأول**" ، متاح على الموقع:
>http://www.rezgar.com/m.asp?i=459<

13. عمران العبيدي عمر جمعة ، "**دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية**"، متاح على الموقع:
http annabaa.org/nbahome/nba72/door.htm

14. حوراني هاني وآخرون، "**دليل منظمات المجتمع المدني**"، تحرير حسن أبو رمام، متاح على الموقع:
http://www.undp-pogar.org/arabie/thems/civil/.:

15. سعيد عبد القادر،" **المدونات..الثورة الإعلامية الجديدة**"، متاح على الموقع: http://www.chihab.net/

16. **جريدة الوطن** ، (الثلاثاء 10 أبريل 2012)، مقومات المجتمع الالكتروني ، متاح عل الموقع:
http://www.alwatannews.net/NewsViewer.aspx?ID=l92hS4uxgNfAT5Ld4Mwvnw%3D%3D

17. Saharali , rapport de projet de collecte de données statistiques sur les marchés cinématographiques et Audiovisuel dans 9 pays méditerranéens, Euromed, 25

mars, Tunisé :
http://www.obs.coe.int/documents/205595/412951/Rapport_Alg%C3%A9rie_FR_21-05-2014.pdf/22cf4634-dd56-47c5-be36-df08d8cb426a.le

18. مصطفى يسري، المنطقة العربية تتغير، فهل يتغير المجتمع المدني؟ حالة مصر، متاح على الموقع:
http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue20/TheArabRegionisChanging.aspx?articleID=1109

19. جميل الراوي بشرى، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير، مدخل نظري، متاح على الموقع:
http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CCAQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.philadelphia.edu.jo

20. http://www.ant.ulaval.ca/mir/chapitre3:html

21. عبد الله الحميد سعد بن، واقع ومستقبل المجتمع المدني الافتراضي، متاح على الموقع:
/http://www.alukah.net/publications_competitions/0/54483

22. الهادي أسماء ، "**التأثيرات التربوية للمجتمعات الافتراضية** "، على الموقع:
http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CB4QFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.researchgate.

23. الدين كاطع سيف ، "**بين صور الاعلام الحر ومتطلبات المجتمع المدني** "، متاح على الموقع:
..www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?ArtID

24. البيضاني ابراهيم سعيد ، "**دور منظمات المجتمع المدني في خلق مجتمع المعرفة**" متاح على الموقع:
http://univbiskra.ahladalil.com/t447-topic،

25. بوخاري عبد الرحمن ،"**منظمات المجتمع المدني الالكترونية في الجزائر**" ،متاح على الموقع:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/158335.html

26. ريني دوناهيي أشلي ، "**ربط التكنلوجيا مع المجتمع المدني** "، متاح على الموقع:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication ،

27. طلع تشادي ، "**دور الاعلام الجديد في التعبئة السياسية**" متاح على الوقع التالي : http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=

28. إن هوارد فيليب ، "**التأثير المستدام لوسائل الاعلام الرقمية على المجتمع المدني**"، متاح على الموقع التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2010/02/20100203171800mlenuhret0.4904901.html#axzz3Xx8HJW5g

29. سالم تربان ماجد ، "**الإعلام البديل وتعزيز قيم المواطنة**"، متاح على الموقع: https://majed1975.wordpress.com/about/،

30. بن صفية عبد اللطيف ،" **وسائل الاعلام والمجتمع المدني في الفضاء العمومي**"، متاح على الموقع:
http://www.shababsy.org/index.php

31. خلد عيد بركات ياسر ،" **مبدأ المواطنة واستحقاق الدستور الدائم** "
http:/ / mcsr.net/activités/007 html

32. عجم محمد، «**تويتر**»و«**فيسبوك**».. **زعيم اثورات** «**الربيع العربي**»، الشرق الأوسط، العدد 12081، 26ديسمبر 2011، متاح على الموقع: http://archive.aawsat.com/details.asp?section=20&article=656070&issueno=12081#.VNX3RObF_is

33. مكرم رانيا ، **التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي**، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية ،2014/10/12، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.rcssmideast.org

34. محمد قيراط، " **جدلية الإعلام والمجتمع المدني**"، متاح على الموقع: http://www.al-sharq.com/news/details/210130

35. تقرير حول، "**دور وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني: تنمية الوعي بأهمية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)**"، متاح على الموقع:
http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CB4QFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.nhrc-qa.org.

36. – محمد قيراط، " **جدلية الإعلام والمجتمع المدني**"، متاح على الموقع: http://www.al-sharq.com/news/details/210130

37. محمد قيراط، " **جدلية الإعلام والمجتمع المدني**"، متاح على الموقع http://www.al-sharq.com/news/details/210130

38. حميطوش يوسف ، **إشكالية المجتمع المدني في الجزائر**، متاح على الموقع: http://fdsp.univ-biskra.dz/index.php 2014.

39. كزوط هشام،" **الإعلام الجديد والرهانات التنموية**"متاح عل الموقع: http://drasat.info